نزار الفراوي

العولمة
وأزمة الدولة الوطنية



المعرفة للجميع
31
سلسلة شهرية
10 دراهم

العولمة وأزمة الدولة الوطنية

تأليف
نـــزار الفـــراوي

منشورات رمسيس

السلسلة الشهرية
المعرفة للجميع

العدد 31 الثمن 10 دراهم

ماي ـ يونيو 2005

منشورات رمسيس

- العنوان: 2 زنقة ضاية عوة ـ رقم 2 ـ أگدال ـ الرباط.
- ما ينشر في هذه الدورية لا يعبر بالضرورة عن رأيها.
- ملف الصحافة رقم : **98/49**
- الإيداع القانوني رقم :**1998/162**

لوحة الغلاف من إبداع الفنان : **حسني أبو المعالي**

تقديم

عندما طلب مني الأستاذ نزار الفراوي كتابة تقديم لكتابه حول موضوع «العولمة وأزمة الدولة الوطنية» لم أتردد لحظة واحدة في قبول الطلب.

لقد عرفت نزار كأحد الطلبة المرموقين المتفوقين، وكان لي أن أشرفت على أطروحته الجامعية والتي نال عنها درجة التفوق بامتياز.

وبغض النظر عن ذلك فإن موضوع الكتاب يغري الجميع بقراءته بشغف كبير ذلك أنه يطرح بعمق ظاهرة الأزمة الحادة التي أصبحت تعيشها الكيانات الوطنية في مواجهة اكتساح العولمة الشامل لكل مناحي الحياة الإنسانية.

ورغم أن العولمة انطلقت من أرضية اقتصادية تقوم على وحدة الأسواق وتحرير المبادلات إلا أنها سرعان

ماتجاوزت الاقتصاد لتخترق الثقافات والبنيات الاجتماعية ولتهدد في الصميم قوة الدولة الوطنية وتفقدها وسائل تفوقها.

لقد بدأ المجال المحفوظ لسيادة الدولة، يتآكل تدريجيا لمصلحة الضوابط الجديدة في المجتمع الدولي، وأصبحت منظمات اقتصادية معروفة مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وأخرى صاعدة تكتسي صبغة العالمية وتتدخل بقوة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي العالمي وتكيفه وفق إرادة الدول المتفوقة داخل تلك المنظمات نفسها.

ويظهر واضحا أن ظاهرة العولمة ليست إلا الوجه الآخر لنظام الأحادية القطبية الذي تتزعمه الولايات المتحدة تلك الدولة المتفوقة التي استطاعت مع انهيار المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة أن تفرض نوعا جديدا للهيمنة ليس فقط على الصعيدين العسكري والاستراتيجي ولكن كذلك حتى في اختراق باقي الثقافات الأخرى من خلال التحكم في أنظمة المعلومات والسيطرة

على وسائل الإعلام، وهكذا لم تعد بلدان الجنوب وحدها المتخوفة من الخضوع لما سماه الكاتب التنميط والاسترقاق الثقافي بل أصبحت بلدان أوربا نفسها تعاني من عقدة التفوق الأمريكي.

ولعل أهم ردود الفعل التي انطلقت منذ العقد الأخير للقرن الماضي هي التي أصبحت تبشر فعلا ببزوغ العلامات الأولى لتشكيل مجتمع مدني عالمي.

لقد عبّر الإنسان بإنسانيته الحدود الوطنية وأصبح بمثابة مواطن عالمي يستحق حماية القانون الدولي ولكنه يتجاهل في الوقت نفسه حدود الدولة القومية وينسج من خلال المنظمات غير الحكومية شبكات تضامنية تنتصر لكل تلك القضايا التي تهم مستقبل الإنسانية المشترك سواء تعلق الأمر بقضايا البيئة أو حقوق الإنسان أو التنمية المستدامة.

لقد استطاع الكاتب على مدى سبعة فصول أن يطرح بكثير من العلمية والموضوعية أهم القضايا التي تطرحها إشكالية العلاقة بين الدولة القومية وظاهرة العولمة،

وذلك بأسلوب مشوق وبقدرة فائقة على استيعاب ماتراك
من مساهمات غربية وعربية في الموضوع بل ومن محاول
ذكية ورائدة لتطوير المصطلح العربي وتمكينه من مجارا
ماحققته الثقافات الأخرى من تطور مذهل في هذا المجال.

من جهة أخرى فإن الكاتب كان ملتزما بشكل صار
بالمعايير الأكاديمية التقليدية للكتابة العلمية بما في ذلك
كثافة مصادر البحث وضبط الإحالة على الهوامش والالتزا
بخطة منهجية سليمة.

د. محمد تاج الدين الحسيني

أستاذ العلاقات الدولية

بجامعة محمد الخامس بالرباط

فصل تمهيدي:

السيادة.. نهاية الاحتكار

يحدد فقهاء القانون العام العناصر المكونة للدولة في أربعة هي الإقليم والشعب والحكومة والسيادة. على أن هذا العنصر الأخير وحده يعطي للعناصر الأخرى مدلولها الوظيفي، ويلحم تلك العلاقة الحاسمة بين الحكومة من جهة والوعاء الترابي والسكاني من جهة ثانية. فالعلاقة بين السيادة والدولة هي علاقة بين دال ومدلول. إذ لادولة بدون سيادة: هذه المنظومة من السلطات والصلاحيات التي تعلو كل ماسواها.

واكب مسار السيادة تطور الدولة الوطنية الحديثة، وليدة التاريخ الغربي التي نجمت معالمها الكبرى عن ذلك

الصراع الذي خاضته الملكيات الفتية في نهايات القرون الوسطى من أجل فرض سلطتها المركزية ضد قوى داخلية من جهة، متمثلة في سادة النظام الفيودالي الذين كانوا يمارسون سيادات جزئية على الأقاليم الخاضعة لسلطتهم في تحد أحيانا لسلطة الملك وضد قوى خارجية من جهة ثانية يجسدها البابا والإمبراطور.

فمنذ بداية القرن الثالث عشر بدأت المحاولات الجدية للملكيات للخروج من معطف الإمبراطورية المترنحة والبابا المتحالف معها، من خلال تعزيز استقلالية وشمولية سلطتهم داخل حدودهم وعلى جميع الرعايا المقيمين على أراضيهم[1].

ومواكبة لهذه التوازنات والحقائق الجديدة بدأت المقاربات السياسية الجديدة في التبلور متمركزة على الظاهرة الدولتية ومفهوم السيادة في سعيها لتفسير وتحليل دينامية السلطة.

ويرجع إلى جون بودان 1596 ـ 1530 السبق في تحديد المقومات الأولية للسيادة التي تقوم عليها شرعية

واستمرارية السلطة السياسية وهي القضاء والتشريع وسك العملة وفرض الضرائب وتدبير شؤون السلم والحرب.

ووجد بودان أن على الحاكمين أن يحرصوا على التصرف دوما باسم هذه المنظومة من الصلاحيات العليا التي تخول لهم احتكار القيادة وعمومية الاختصاص. وبهذا المعنى تصبح السيادة في نفس الوقت مؤسسة ومبررة للسلطة.

تقوم سوسيولوجيا أصل الدولة على مايسميه نوربير إلياس « Norbert Elias قانون الاحتكار» في إشارة إلى مسلسل السيطرة الاحتكارية للدولة على تدبير شؤون الجماعة الوطنية.

وشكل احتكار السلطة العسكرية والجبائية منطلق هذا المسلسل. والسلطتان كانتا متلازمتين في نشوئهما، حيث كانت الحاجة إلى موارد لتغطية تكاليف الحروب ونفقات الجيوش بالإضافة إلى تمويل بناء المؤسسات المركزية وراء تشريع الأداء الضريبي المنتظم بعد أن كانت الجبايات ذات طابع مؤقت تحكمي وموسمي.

كما أدرك الحكام أن وضع اليد تدريجيا على النظام القانوني ومسلسل التشريع مدخل رئيسي لتعزيز مسلسل بناء الدولة .كانت سلطة سك العملة وفضلا عن دلالتها الرمزية تشير إلى الانفراد بصلاحيات تدبير الشأن الاقتصادي داخل حدود المملكة.

من جهة أخرى تطلب ظهور الحاجيات الأمنية الملحة والاستجابة لطلبات الرعايا في هذا المجال وتأمين الطرق التجارية وتعزيز حماية الحدود وكذا القضاء على الحروب الخاصة وظاهرة الارتزاق تشكيل جيوش نظامية تتكون من المحترفين المأجورين من لدن السلطة المركزية[2].

وفي خضم التطور الذي شهدته الدولة الوطنية، انتقل مفهوم السيادة من شرطية الاطلاقية واللاانقسامية التي تجعلها قائمة من السلطات العليا غير المحدودة والمشخصنة في الملك أو الحاكم بصفة عامة إلى مفهوم حديث ولده التطور الديمقراطي والتمثيلية الشعبية، قوامه توزع السلطات في اتجاه أفقي هدفه بالأساس تشكيل سلطات مضادة لكبح أي انزلاقات من قبل السلطة

التنفيذية وفتح قنوات المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام انطلاقا من واجبات وحقوق المواطنة.

ويشكل الإقليم في خضم مسلسل تطور الدولة الوطنية ذلك الوعاء الجغرافي الذي تأسست عليه العلاقة بين الدولة والسيادة. فالسيادة لايمكن أن تؤدي محتواها إلا في نطاق جغرافي محدد تتفاوت أحجامه وتختلف خصائصه الطبيعية والطبوغرافية، لكن المهم أن يكون محددا بما يسمح بتحديد نطاق ممارسة السيادة على التراب والموارد والبشر وكذا للفصل بين المجالات السيادية للدول المتجاورة[3].

وقد كرست اتفاقيات وستفاليا لسنة 1648، التي أعقبت حرب الثلاثين عاما بألمانيا، بشكل نهائي سمو سلطة الدولة الوطنية على إقليمها كسلطة سياسية وقانونية، كما وضعت أسس نظام دولي تشكل الدول الفاعل الأساسي فيه.

وأقرت هذه الاتفاقيات التي يمكن اعتبارها النص الملهم للقواعد الأساسية للنظام الأوروبي والدولي الحديث

السيادة والمساواة بين الدول كمبدأين أساسيين للعلاقات الدولية يترتب عليهما تطبيقيا واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وبالرغم من اختلاف المدارس الفقهية في تحديد مصادر القانون الدولي وأسس إلزاميته إلا أن جميع فقهاء القانون التقليدي كرسوا العنصر الرضائي للدول أساسا للقوة الإلزامية للقاعدة القانونية الدولية بمعنى أنه لايمكن إجبار دولة على الالتزام بقاعدة قانونية لم ترتض قبلا الالتزام بها.

إن القانون الدولي التقليدي هو بالمقام الأول قانون بين الدول سواء بموضوعاته أو بفاعليه، فقواعد القانون الدولي وفقا لمبدأ السيادة صدرت عن الدول بإرادتها لتنطبق عليها بنفس الإرادة[4].

وهكذا اعتبر رواد القانون الدولي الدولة الفاعل الأساسي بل الوحيد في هذا القانون الذي يخاطب حسب غروسيوس 1645 / 1583 كيانات ذات سيادة تستقل أفعالها عن أي سلطة عليا.

هكذا استقرت الظاهرة الدولتية باعتبارها الحقيقة الأساس في تطور المجتمع السياسي الدولي، وعرف الفضاء العالمي بمختلف خصوصياته الجغرافية والثقافية والتاريخية اكتساحا للشكل الدولتي، ساهم فيه إعمال حق الشعوب في تقرير مصيرها ومسلسل نزع الاستعمار في موجاته المتعاقبة التي ستفضي إلى ميلاد عدد من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

لقد كان القرن 20 قرن الدولة بامتياز، فمن حوالي أربعين وحدة دولتية في بداية القرن وصل العدد إلى حوالي مائتي دولة في نهايته. وبدأت ظاهرة الانفجار الكمي لهذا النمط من التنظيم السياسي في القرن 19 مع استقلال عدد من المستعمرات الإسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية مما أسفر عن بروز 23 دولة في وقت وجيز، ليتسارع هذا المسلسل بعد الحرب العالمية الأولى مع تفكك الإمبراطورية العثمانية والنمساوية والألمانية والروسية ثم بعد الحرب العالمية الثانية مع مسلسل كاسح لنزع الاستعمار في جنوب آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[5].

غير أن الملفت هو أن هذا الانفجار الكمي للظاهرة الدولتية واكبه تطور نوعي عكسي قوامه تراجع القدرات الحقيقية للدولة بشكل يقتضي إعادة تعريف وتقييم مضمون ومدى السيادة الدولتية، بما تعنيه من قدرة الحكومات على ضبط مجالاتها الوطنية، والتحكم في الأنشطة الإنسانية الأساسية التي تجري فوق نطاق سلطتها الترابية.

إن ثمة تحد مفاهيمي حقيقي يطرحه راهن النظام الدولي الذي تحدده المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بوصفه مجموع العلاقات بين الدول المكونة له. فتعريف مثل هذا أضحى متجاوزا وقاصرا في مقدرته التفسيرية إزاء واقع معقد يطبعه تعدد الفاعلين، وتشكل مجالات جديدة تتعالى على الحدود الإقليمية وتتداخل فيها المصالح الاقتصادية والفعاليات الثقافية والدينية والأنشطة المدنية والتدفقات البشرية.

تبدو الدولة في إطار هذا الواقع الدولي التعددي طرفا بين آخرين، مضطرا لقبول التعايش ليس فقط مع مثيلاتها

بل مع فاعلين جدد ذوي امتداد عبر قومي يتيح لهم الانفلات من سيطرة الدولة.

وقد كان لانتعاش الدراسات عبر القومية بداية السبعينات الفضل الكبير في توجيه الاهتمام لطائفة متنوعة من الظواهر ذات الأهمية المتفاوتة خارج نطاق السلطة الدولتية، والتي أسست لحقل دولي ثنائي التكوين، يتعايش فيه عالم الدول مع عالم الفاعلين الجدد الخارجين عن نطاق السيادة[6].

ففي الميدان الاقتصادي تعيش الدول مخاضا صعبا للتكيف مع معطيات زمن العولمة برديفها العملي: اللاضبط. ويبدو دورها على هذا الصعيد محل تساؤل كبير في ظل موجة النيوليبرالية التي يطبعها تحرير القطاعات الانتاجية والمالية وتفويت مختلف مرافق الخدمة العمومية للشركات متعددة الجنسيات التي تتعاظم قوتها الاقتصادية وقدرتها على توجيه النشاط الاقتصادي العالمي والتأثير على القرار الدولي في هذا المجال.

وترتبط معطيات العولمة الاقتصادية هاته أيضا

بانفجار الفضاء التواصلي العالمي وسقوط الحواجز السياسية أمام تدفقات المعلومة بمختلف أشكالها التي شكلت سندا هاما لممارسة السلطة السيادية. فالدولة، وأمام القدرة الاختراقية لوسائط الاتصال الافتراضية، تفقد موارد هامة للتحكم في الرأي العام الوطني والاضطلاع بدور الوسيط الانتقائي الذي لعبته تاريخيا بين جماعة المواطنين والمعلومات الوافدة من خارج الحدود.

وتساهم هذه القدرة الولوجية للأفراد إزاء المعلومات في تعزيز هوامش استقلاليتهم عن الفاعل الدولتي في مواقفهم من قضايا المجتمع الوطني والعالمي والتي عبرت عن نفسها من خلال الأهمية المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني الناشطة على الصعيد العالمي. وهي منظمات تفرض نفسها اليوم مخاطبا ضروريا للدول والمنظمات الدولية في تدبير القضايا الدولية المتعددة: البيئة، حقوق الإنسان، نزع السلاح.. الخ.

وبالموازاة مع هذا الواقع المؤسساتي الجديد الذي تؤطره المنظمات غير الحكومية، يشكل حقل حقوق

الإنسان واجهة رئيسية لبروز أهمية الفرد في العلاقات الدولية المعاصرة.

صحيح أن القواعد الدولية لحقوق الإنسان ترعرعت في حضن الدولة الوطنية خصوصا في الديموقراطيات الغربية، إلا أن تطور القانون الدولي في اتجاه تأسيس الزاميته على أسس موضوعية لاتقف فقط عند الشرط الرضائي للدولة، فرض حقوق الإنسان كمنظومة معايير موثقة في آليات دولية عالمية وإقليمية ومحصنة بمؤسسات حكومية وغير حكومية تعنى بالدفاع عنها في وجه كل الانحرافات والانتهاكات الدولتية الممكنة.

وفي سياق التطور المعياري لقواعد حقوق الإنسان جاء تبلور ما يسمى بحق أو واجب التدخل باسم الإنسانية ليدفع في اتجاه مستويات صدامية متقدمة في العلاقة بين السيادة وحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي تعزز فيه قواعد القانون الدولي من استقلالية الفرد تجاه السلطة الضابطة للدولة، فإن هذه الاستقلالية تتخذ طابع الخطورة بالنسبة للدولة حينما

تنحو صوب الانخراط في ولاءات وشبكات تضامن بديلة تستغني عن علاقات المواطنة التي تربط الفرد بالدولة، لفائدة انتماءات محلية جزئية أو عبر قومية كلية على أسس دينية أو عرقية أو قبلية. الأمر الذي يطرح إذن تصاعد دور المحدد الهوياتي والثقافي في السياسة العالمية خصوصا بعد انهيار الحرب الباردة.

فالكثير من الناس لايستشعرون الدولة التي يحملون جنسيتها كمرجع لحس الانتماء إلى جماعة مخصوصة، بل يرونها في بعض الأحيان هيكلا لامعنى له يعرقل سبيل الانخراط في إطار جماعي ديني أو قبلي لايحفل بالحدود السياسية المصطنعة بحثا عن إشباع هوياتي يملأ الفراغات التي تركها انهيار الإديولوجيات الزمنية الكبرى.

ومن جهة أخرى يتبدى المنحى التراجعي للسيادة كمضمون عملي في الحقل الأمني. فلئن كان احتكار ماسماه ماكس فيبر بالعنف المشروع عنصرا مؤسسا للسيادة الدولتية يتيح للدولة إمكانية الاضطلاع الانفرادي بتدبير أمن الجماعة الوطنية فإن انتشار جماعات العنف المنظم

يطرح تحديا حقيقيا على الدولة الوطنية.

وقد اكتسى هذا التحدي بعدا جديدا في أعقاب عمليات 11 شتنبر التي طرحت الإرهاب كأولوية في أجندة المجموعة الدولية، في ظل الاقتناع بأن مواجهة هذا الخطر عبر القومي الذي يستثمر آخر التطورات التكنولوجية والتواصلية والتنظيمية رهان يتجاوز القدرات المعزولة لكل دولة مهما بلغت قوتها الذاتية.

وتشكل السياسة الخارجية حقلا نموذجيا لملامسة مظاهر الأزمة التي تواجهها الحكومات في تدبير شؤون الجماعة الوطنية، على مستوى علاقاتها مع المحيط الإقليمي والدولي.

إن الفاعل العمومي يجد نفسه في نطاق محلي ودولي تطبعه العولمة وانفتاح الحدود وتعدد الفاعلين المتوثبين للمشاركة والتأثير على القرار، مسيجا بإكراهات لاحصر لها، ومطالبا بإنجاز مواءمات متواصلة وتوافقات صعبة تتيح له امتصاص مختلف الضغوط، والتكيف مع مطالب وفاعلين من أوساط مختلفة والتحكم في تدفقات عابرة للحدود متعددة الأشكال.

المراجع المعتمدة:

(1) Albert Rigaudiere. L'invention de la Souveraineté. Pouvoirs n°: 67, 1993, p. 7.

(2) Idem, p. 13 et 14.

(3) Josepha Laroche Politique internationale L.G.D.J 1998, p. 34.

(4) Pascal Lorot; François Thual: La Geopolitique. Montchrestien 1997.

(5) Idem, p. 43.

(6) Michel Girard: Les conceptions de l'ordre dans les Relations internationales. in Ordre et Desordre dans le monde; Cahiers français. Dcumentation Française N°: 263, p. 10.

الفصل الأول:

الاقتصاد الجديد وأزمة التدخل العمومي

تبدو الدولة اليوم أبعد ماتكون عن صورة ذلك الفاعل الاحتكاري الذي كان يتحكم في إطار منظومة السيادة الوطنية على دواليب الاقتصاد الوطني. فالتدفقات عبر القومية السلعية والخدماتية والمالية تتحدى كل معايير الضبط العمومية كما أن قوى اقتصادية جديدة طفت على السطح لتكسير احتكار الدولة للقرار والفعل الاقتصاديين.

لقد تطور النظام الرأسمالي في حضن الدولة الوطنية التي وفرت له الغطاء السياسي والبنية الإدارية والحماية العسكرية، التي مهدت له سبل النمو السريع. فالغزوات الاستعمارية كانت إجابة عن حاجيات الصناعات الأوربية

الناهضة إلى جغرافيات لتصريف الفوائض الإنتاجية واستجلاب المواد الأولية. وفي دينامية فتح الأسواق والامتداد إلى أقاليم جديدة ظهرت الحاجة ماسة إلى سيادة الأمن والنظام وتوفير الطرق الآمنة لحركات التبادل التجاري ووضع تنظيمية ومؤسساتية وجبائية شفافة وغير تعسفية...

في هذا السياق كانت الضريبة على النشاط الإنتاجي تجسيدا لعملية تبادل الخدمات بين السلطة السياسية والفاعل الاقتصادي بحيث وجد كل من الصناعي والتاجر أن الدولة شر ضروري وأن الحاجة إلى سلطة تؤمن النظام وتسن قواعد مجردة وعامة للنشاط الاقتصادي تبرر الالتزام بأداء مقابل مالي محدد[1].

حتى حدود الأزمة الاقتصادية الكبرى بين 1929 و1932 انحصر دور الدولة تحت تأثير المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد في وظيفتها الحارسة وفق شعار «دعه يعمل دعه يسير» حيث المبادرة الحرة هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وما على السلطة السياسية إلا إرساء الشروط

البيئية لازدهاره.. الإدارة والبنية التحتية والدفاع والأمن.

على أن دخول البعد الاجتماعي في خضم العملية الاقتصادية وانبثاقه كأساس لشرعية النظام السياسي سيغير من هذه الصورة تدريجيا.

فقد تأسست دولة الرفاه التدخلية في نهاية الثلاثينيات وبالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية كتتويج للصراعات الاجتماعية والتمزقات الطبقية التي ضربت أوربا ثم الولايات المتحدة في القرن 19. وشكل هذا النموذج الدولي القائم على تدخل السلطة العمومية في توجيه وتدبير النشاط الاقتصادي ضمن الحدود الترابية للدولة توافقا بين قوى الرأسمال وقوى العمل في اتجاه العمل على إعادة توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة وتضامنا. وهو المسلسل الذي أفضى إلى تقليص اللامساواة في الدخل بين الأفراد وارتفاع مستويات المعيشة في الدول الغربية المصنعة[2].

غير أنه ومنذ نهاية الستينيات، بدأت الدولة التدخلية تتعرض لانتقادات ممنهجة تسمها بالعجز وعدم الفعالية والفساد، خصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن عدم

الاستقرار في النمو يعد مكونا أصيلا في النظام الرأسمالي. ولمواجهة الركود الاقتصادي العالمي في السبعينيات بعد الصدمة النفطية لسنة 1974 انتقل هذا التوجه إلى طور الترجمة السياسية مع صعود مارغريت تاتشر ورونالد ريغان إلى منصب الرئاسة في بريطانيا والولايات المتحدة حاملين الدعوة إلى العودة إلى السوق وتخلي الدولة عن التدخل المباشر في الإنتاج وتفويت صناعات القطاع العام إلى الخواص. وتزامن هذا الواقع السياسي والفكري الجديد المناصر لفكرة تقليص دور الدولة والتخفيف من القيود مع انفجار أزمة المديونية في بداية الثمانينيات لتتركز نصائح البنك العالمي وصندوق النقد الدولي حول الإصلاح الاقتصادي على ضرورة استعادة دور السوق والقطاع الخاص وتقليص دور الدولة خاصة في القطاعات الإنتاجية[3].

فبالنسبة لمهاجمي الدولة الاقتصادية، ليس التاريخ الاقتصادي سوى تاريخ توسع ظاهرة المبادلة وفكرة السوق، وتحويلها من ظاهرة عرضية على هامش الاقتصاد التقليدي والبدائي إلى ظاهرة عامة شاملة تتسع باطراد لتستوعب

مختلف أجزاء الاقتصاد والمجتمع.. وفي مثل هذا التطور تعتبر العالمية أو العولمة المرحلة الأخيرة المتوجة لمسلسل انفتاح الأسواق وتجاوز حاجز الدولة كعقبة أمام توسع فكرة السوق واقتصاد التبادل[4].

وهكذا أسس تراجع الدور الاقتصادي للدولة جغرافية دولية جديدة تفقد فيها الحكومات احتكار ضبط المجال الاقتصادي الوطني، والهيمنة على المعاملات الاقتصادية عبر القومية لفائدة قوى غير دولتية تتبنى مبدأ الفعالية بدل الشرعية.

وأطر هذا الواقع الجديد فكر اقتصادي درج على تسميته بالليبرالية الجديدة التي قعد لها الاقتصادي الأمريكي صاحب جائزة نوبل ميلتون فريدمان Milton Friedman الذي يشدد على ضرورة إخضاع جميع مجالات المبادرة الاقتصادية إلى قانون العرض والطلب وعقلانية السوق.

*** إشكالية علاقة الدولة مع الشركات المتعددة الجنسيات:**

تتيح دراسة العلاقة الراهنة بين الحكومات والشركات

متعددة الجنسيات إمكانية الاقتراب بوضوح من المظهر الاقتصادي لتراجع موارده قوة الدولة، وبالتالي موقعها كفاعل في النظام العالمي المعاصر.

بلغ عدد هذه الشركات سنة 1997 حوالي 40 ألف مجموعة تتحكم في أكثر من 170 ألف فرع خارجي في مختلف أنحاء العالم. ويقدر رقم أعمال أكبر 200 مقاولة دولية بربع قيمة النشاط الاقتصادي العالمي، مع أنها لاتوظف سوى 18,8 مليون مأجور، أي مايمثل 0,75 في المائة فقط من العمالة الدولية. فرقم أعمال شركة جينرال موتورز على سبيل المثال يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة مثل الدانمارك، فيما يتجاوز رقم أعمال شركة فورد الناتج الوطني لدولة في حجم جنوب إفريقيا.

إن الفضاء المرجعي الموجه لاستراتيجيات هذه الشركات يتجاوز الوعاء الإقليمي للدولة الوطنية. فالسطح الكوكبي في رؤيتها هو بالدرجة الأولى فضاء جيو اقتصادي تتحدد على ضوئه التوجهات الإنتاجية والاستثمارية.. إن الأمر يتعلق بشبكة من الوحدات

المتكاملة المنتشرة عبر أنحاء المعمور، والمتفاعلة فيما بينها وفق عقلانية اقتصادية تقوم على المردودية والإنتاجية[5].

إننا نشهد تحولات جذرية في مواقف الدول وقدراتها التفاوضية إزاء الشركات متعددة الجنسيات من الحذر والمراقبة إلى التحرير والاستقطاب، في حركية متزامنة مع تصاعد القوة الاقتصادية لهذه الشركات، والإجماع الراهن على دور الاستثمار الخارجي المباشر في إنعاش الاقتصاديات الوطنية وتدعيم المشاريع الإنمائية.

في الستينيات والسبعينيات، كانت أغلبية الدول داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تضم الدول الصناعية، تفرض ضوابط على دخول الاستثمارات وقيودا تنظيمية وقانونية في بعض القطاعات الحيوية مثل الأبناك والتأمينات والنقل الجوي والبحري والاتصالات. كما أن الاحتكار العمومي لبعض المرافق كان يستبعد حضور الرأسمال الأجنبي. في هذا المناخ عمدت دول المجموعة سنة 1976 إلى وضع مدونة لحسن السلوك تتضمن حقوق وواجبات الشركات في دول الاستقبال، بما يسمح

لهذه الأخيرة بالاحتفاظ بهوامش كبيرة للضبط والمراقبة، في إطار السياسات الاقتصادية الوطنية.

من جهتها اتخذت الدول النامية موقفا دفاعيا تجاه هذه الشركات في غمرة الاستقلال الحديث والرغبة في تأكيد الانفلات من وصاية القوى الاستعمارية وكذا التوجس من أي اختراق اقتصادي خارجي قد يرهن مستقبل دول فتية. وقد تركزت هذه النظرة الحذرة في مجال استغلال الموارد الطبيعية في الخمسينيات والستينيات. فيما تمثلت في السبعينيات في عمليات التأميم الواسعة لمختلف البنيات الإنتاجية.

ففي 1975 وحدها تم إحصاء حوالي 83 عملية تأميم في 29 دولة. وتأطيرا لهذه السياسة وضعت مجمل الدول النامية قوانين استثمار تحدد آليات المراقبة وتتضمن مقتضيات تمييزية لفائدة الرأسمال الوطني. كما عملت الأبناك المركزية على تشديد قيودها على خروج الرساميل.

والواقع أن مجمل القيود التي وضعتها هذه الدول على نشاط الشركات متعددة الجنسيات كانت تستجيب

لإكراه سياسي.. التأكيد على السيادة الوطنية، واقتصادي.. تنفيذ برامج التنمية المتمركزة على الذات والقائمة على إحلال الواردات[6].

على أن مجموعة من العوامل تظافرت لتغير من موقف الدول إجمالا نحو هذه الشركات نجملها في مايلي:

ـ الركود الاقتصادي العالمي الذي طبع عقد السبعينيات خصوصا بعد الصدمة النفطية لسنة 1973.

ـ انهيار أسعار المواد الأولية التي تشكل المصدر الأساسي للموارد المالية بالنسبة للدول النامية.

ـ انفجار أزمة المديونية الخارجية منذ 1982، بحيث أن خدمة الديون ابتلعت موارد التراكم الوطني، بل حدت من القدرة على استيراد مواد التجهيز والخدمات. وقد انفجرت الأزمة مع رفض المكسيك أداء ديونها في غشت 1982. وعقب ذلك أوصى صندوق النقد الدولي بتنفيذ برامج للتقويم الهيكلي تتمحور حول تشجيع الصادرات.

ـ اتساع الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، وتحول الشركات متعددة الجنسيات إلى مراكز للإبداع

التكنولوجي.

- سقوط منظومة الاقتصاد المغلق في خضم مسلسل الانهيارات الشاملة التي عصفت بالاقتصاديات المركزية لدول المعسكر الشرقي سابقا.

والآن يسود اقتناع بأن كل مركزية اقتصادية ترادف وضعية تهميش وإقصاء في سياق دينامية عولمية تفرض قواعدها الخاصة على كل من يتطلع إلى المساهمة في إنتاج الثروة العالمية والاستفادة منها، لاسيما أن الأدبيات والتوصيات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية تبنت عقيدة اقتصادية تضع الاستثمار الخاص المباشر في قلب كل سياسة اقتصادية ناجعة.

إن واقع التنافس حول الفوز بالقرارات الاستثمارية للمقاولات يتكرس عبر الانخراط في برامج تحرير اقتصادي واسع تتآكل معها قدرة الحكومات على ضبط المجال الاقتصادي الوطني.

وكما يقول كلود البير ميشالي.. «إن الهم الحالي لدول الشمال كما للجنوب هو تقوية الجاذبية إزاء

الشركات متعددة الجنسيات، من خلال تكييف الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية، وتحسين البنيات التحتية والتربوية والتكوينية، وتنفيذ برامج الماركيتينغ العمومي لاستقطاب هذه الشركات»[7].

لقد استطاعت الشركات عبر القومية خلال العقد الأخير أن تورط كل دول العالم تقريبا في «صراع النظم الضريبية» بما يمس بالسيادة الضريبية في وظيفتها السوسيو اقتصادية ومدلولها الرمزي حيث يتجه متوسط الضريبة الفعلية على أرباح الشركات إلى الانخفاض.

فلم تعد الحكومات المنتخبة ديموقراطيا هي التي تقرر حجم الضريبة بل صار القائمون على توجيه تدفقات رأس المال والسلع هم الذين يحددون مقدار مايدفعون.

والواقع إن نضوب أموال الدولة لايهم التقليص من الإيرادات بفعل اتجاه الضرائب نحو التخفيض بل يهم أيضا خلق أولويات وبنود جديدة للإنفاق الحكومي. فقد امتدت التدابير التحفيزية للاستثمار إلى إنجاز البنيات التحتية للمناطق التي تقام عليها المشروعات وتخصيص قطع أرضية

للمقاولات بأسعار بخسة وأحيانا رمزية وإيصال الطاقة الكهربائية بأسعار تفضيلية.. الخ[8].

وهذا التسابق الجنوني بين الحكومات على تقديم أقصى الامتيازات المالية للمستثمرين يعكس تخبط السياسات الحكومية في متاهات الاقتصاد المعولم حيث أن الضغط الذي تفرزه المنافسة الدولية يدفع الحكومات إلى تقديم إغراءات مالية قد لاتبررها عوامل موضوعية.

ويمكن التنافس حول الاستقطاب الرساميلي الشركات من تدعيم مركزها العالمي التفاوضي، بحيث تتجه القيود العامة على أشطتها إلى التآكل، وأضحت تتوفر على هوامش كبرى لتعيين وجهاتها الاستثمارية وللضغط على دول المنشأ والاستقبال معا من أجل انتزاع امتيازات أفضل والانحياز إلى قرارات واختيارات عالمية تتماشى مع أهدافها داخل القنوات متعددة الأطراف.

لقد راكمت هذه الشركات خبرات في استغلال التفاوتات القطرية على المستويات التشريعية والتنظيمية المنظمة لمجال اشتغالها. وبالنظر إلى أولوية عوامل الربح

والمردودية والعقلنة الاقتصادية، فإن الأصل الوطني لهذه الشركات لم يعد بذي أثر حاسم في توجيه قراراتها الكبرى. فأمام انحسار الإنتاجية الداخلية واشتداد المنافسة، اتجهت كثير من الشركات العملاقة إلى نقل بنياتها الإنتاجية إلى مناطق أخرى حيث الأجر المنخفض، في أمريكا اللاتينية والكرايبي وآسيا وهو ماسارت عليه الشركات اليابانية في آسيا والألمانية في شمال إفريقيا والحوض المتوسطي وأوربا الشرقية.

وقد أدت هذه الموجة إلى رفع قيمة واردات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من البلدان النامية، بحيث انتقلت مثلا قيمة المبادلات الأمريكية مع الدول المصنعة حديثا من الفائض إلى العجز التجاري[9].

* إشكالية التدفقات المالية عبر القومية:

يعتبر تضخم حجم التدفقات المالية عبر القومية من السمات المميزة لظاهرة العولمة الاقتصادية. وقد نتج عن هذا الوضع تعديل الإطار التنظيمي لحركة الرساميل

والأسـواق الماليـة، في اتجـاه التـحـرير ومن لدن السلطات العمومية.

فانطلاقا من النظرية الاقتصادية الداعيـة إلى تحرير الأسـواق من القـيـود والحـدود ألغت الحكومـات منذ السبعينيات وعلى نحو منتظم ودؤوب مجمل الحواجز التي كانت قد مكنتها في السابق من التحكم في تنقلات النقود ورؤوس الأموال دوليا والسيطرة عليها.

وكان تحرير النقد من سيطرة الدولة قد بدأ مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الصناعية الكبرى في عام 1973.

وبينما كان تداول العملات الأجنبية يخضع لرقابة الحكومات حيث لم يكن إلا ممكنا إلا بإذنها مبادلة مبالغ كبيرة أو تحويلها إلى الخارج شهدت بداية السبعينيات انطلاقة مسلسل التحرير بدءا من تحرير أسواق رأس المال بالولايات المتحدة وسويسرا وألمانيا وكندا.

وهكذا صارت أسعار الصرف تتحدد اليوم بناء على مساومات أولئك المضاربين الذين يثمنون قيمة العملات

استنادا إلى ماهو متاح لهم من إمكانيات الاستثمار المالي[10].

وساهم صندوق النقد الدولي في هذه الحركية حيث دأب خلال العقد الأخير على ربط منح القروض بتحرير سعر صرف العملة والانفتاح على الأسواق العالمية.

وتلعب تكنولوجيا الاتصال، والتقنيات البنكية ذات القدرات الحسابية العملاقة، دورا مهما في تسريع إنجاز المعاملات، ورفع حجم التدفقات المالية مكرسة في المقابل قصور مختلف الإجراءات الوطنية والدولية الضابطة.

فالمضاربون الماليون يستخدمون بسرعة الضوء عدة شبكات كمبيوتر تغطي العالم. وصار بامكانهم التنقل في دقائق معدودة من سوق إلى أخرى ومن زبون في نيويورك إلى آخر في لندن أو هونغ كونغ عاقدين صفقات بملايين الدولارات[11].

فمنذ عام 1985 ارتفعت قيمة تداول العملات الأجنبية والأوراق المالية على المستوى العالمي إلى مايزيد على عشرة أضعاف. وفي يوم واحد تجري الآن عمليات بيع للعملات الأجنبية بقيمة تبلغ في المتوسط حوالي 1,5 مليار

دولار حسب إحصائيات بنك التسويات الدولية.

ويعبر لستر ثرو عن حقيقة عجز الدول عن التحكم في حركات الأموال عبر الحدود بسخرية قائلا: «حين كان يعمد أحدهم إلى حشو ماله في حقيبة ظهر والعبور عبر جبال الألب من إيطاليا إلى سويسرا كان يمكن للحكومة الإيطالية أن تفرض سيطرتها على حركة المال، ولكن حين أصبح من الممكن أن ينقل المال في لحظة واحدة من خلال كمبيوتر شخصي، فإن كل تطلع إلى هذه السيطرة يصبح سرابا: إن القوانين الضرورية يمكن إصدارها ولكن لايمكن فرضها».

تنتقل عبر الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم مقادير هائلة من الأموال بسرعة فائقة. ففي الأيام الاعتيادية تنقل هذه الأسواق حوالي 1,2 ترليون دولار في اليوم الواحد، في حين يبلغ مجموع الصادارات العالمية في السنة الواحدة حوالي 3 تريليونات دولار فقط[12].

وتقوم الحركية الدولية للرأسمال حاليا على فك الارتباط بين الحقل المالي وحقل الاقتصاد الفعلي/اقتصاد

انتاج السلع والخدمات / . فنمو الأسواق المالية لم يعد مرتبطا بالقيمة الحقيقية للإنتاج الوطني.

هذه الاستقلالية المتزايدة للأسواق المالية تقلق المراقبين ورجال القرار السياسي، خصوصا وأن التجارب المتكررة منذ منتصف الثمانينيات تؤكد بأن هذه الأسواق الخارجة عن الضبط الدولي معرضة للانقلابات الفجائية التي قد تنتج عواقب مدمرة على الاقتصاديات الوطنية، وتسقط السياسات والبرامج الاقتصادية للحكومة في دائرة التقادم والاضطراب. الأمر الذي عكسته الأزمات المالية لسنة 1987 / 1988، وأزمة النظام النقدي الأوروبي في 1992 / 1993، والأزمة المالية المكسيكية لسنة 1994، والتي استدعت تدخلا استعجاليا من لدن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لإنقاد اقتصاد شبه مفلس، ثم الأزمة الآسيوية ليوليوز 1997، والتي انتقلت بمفعول الدومينو، من تايلاند إلى ماليزيا، اندونيسيا، الفيليبين، سنغافورة، هونغ كونغ، واليابان.. قبل أن تضرب الأسواق الغربية[13].

ففي أواخر 1994 أعلنت الحكومة المكسيكية تخفيض قيمة عملتها للمرة الأولى منذ سبع سنوات بـ 15 في المائة من قيمة البيزو الأمر الذي سبب حالة ذعر خيمت على العالم أجمع. وحين أصبحت ثروات المستثمرين مهددة بفقدان جزء من قيمتها هب أصحاب الرساميل لسحب أموالهم بعيدا عن المكسيك التي وجدت نفسها على حافة الإفلاس ولم تعد قادرة على دفع ثمن ماتستورده من سلع فيما فقد البيزو ثلاثين في المائة من قيمته.

وقد عرت الأزمة المكسيكية ومن بعدها أزمة جنوب شرق آسيا التغيير الجذري الذي طرأ على موازين القوى الاقتصادية في العالم. فجميع القوى الرسمية من القوة العظمى الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والأبناك المركزية الأوربية خضعت جميعا خلال هذه الأزمات لقوة لم يكن بإمكانها تقدير حجم قوتها التدميرية: إنها السوق المالية الدولية.

فعبر البورصات والمصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار دخلت مسرح القوى العالمية طبقة سياسية

جديدة تتكون من المتاجرين بالعملات والأوراق المالية الذين يوجهون بكل حرية سيلا من الاستثمارات المالية يزداد سعة في كل يوم ويتحكمون بالتالي في مصير أمم برمتها دون رقابة حكومية تذكر[14].

وتشكل الواحات الضريبية واجهة أخرى تظهر عجز الحكومات أمام اتساع فضاءات المال المتمرد على سلطة الضبط العمومي.. فبناء على إحصائيات صندوق النقد هناك مايزيد على ألفي مليار دولار تستظل تحت راية الدويلات الصغيرة التي تؤوي الهاربين من دفع الضريبة[15].

وهناك الآن حوالي مائة منطقة منتشرة في أنحاء المعمور وخصوصا في الكرايبي، تدير منها الأبناك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار أموال زبنائها الأثرياء وتخلصها من قبضة الوطن الأم.

ففي جزر الكايمن مثلا، يفوق عدد الشركات عدد السكان، كما تفوق قيمة الودائع البنكية الأجنبية 260 مليار دولار قيمة الودائع بالأبناك الألمانية. وتقدم هذه الواحات إغراءات جاذبة للرساميل في مقدمتها ضغط الواجبات

الضريبية إلى أدنى مستوياتها وأحيانا إعفاء ودائع الأجانب من أي ضريبة فضلا عن تقديم أقصى درجات الالتزام بسرية العمل البنكي.

وفضلا عن كونها قناة للتهرب الشرعي من استحقاقات المال في بلدان الأثرياء، أصبحت هذه المناطق القاعدة الخلفية التي يحتمي بها المال القذر، ومركز غسل الأموال المتأتية عن أنشطة مافيا المخدرات والسلاح وتهريب المهاجرين السريين.

لقد طور توبين الاقتصادي الأمريكي حائز جائزة نوبل في السبعينيات خطة مناسبة لضبط حركات رأس المال التي يرى أنها مضرة بالقطاعات الإنتاجية بسبب التغيرات المفاجئة التي تطرأ على اتجاهاتها والتحولات الكبيرة التي تحل بأسعار الصرف.

وتقضي الخطة بفرض ضريبة بنسبة 1 في المائة على كل المعاملات بالعملات الأجنبية. هذه الآلية ستمكن الأبناك المركزية وبالتالي الحكومات من التحكم في مستوى الفائدة في السوق الوطنية بحرية تامة.

ويقدر الخبراء العائد المالي للضريبة على المستوى العالمي بين 150 و720 مليار دولار. غير أن الفائدة النظرية لهذه الخطة لم يكتب لها - ولايبدو أن الأمر سيكون كذلك في المستقبل - التطبيق أمام استلاب إرادة الحكومات من طرف السادة الجدد للاقتصاد العالمي[16].

*** ثقل المنظمات الاقتصادية الدولية:**

تلعب المنظمات الدولية الاقتصادية دورا محوريا في توجيه الاقتصاد العالمي. وبالرغم من الانتقادات الكثيرة التي توجه إليها، فإن اللجوء إليها أضحى ضرورة لامحيد عنها بالنسبة للدول خصوصا بعد انهيار منظومة الاقتصاد الاشتراكي، وتزايد الحاجة إلى قنوات متعددة الأطراف واسعة التمثيلية، في تدبير ظاهرة الاعتماد المتبادل، والاستجابة لإشكاليات تتجاوز بحجمها وطبيعتها إمكانيات الدولة الواحدة.

فكوحدات بيروقراطية ضخمة، كمراكز للبحث والدراسة والاستشراف، كمنظمات تستمد هوامش

حركتها من حصيلة التوافقات والتحالفات والصراعات بين الدول الأعضاء، تعد المؤسسات الدولية الاقتصادية مرجعا أساسيا للفكر أساسيا للفكر الاقتصادي المعاصر وقوة اقتراحية أساسية في مجال التدبير العمومي، وشريكا في إعداد وتنفيذ البرامج والسياسات على المستوى القطري، ومصدرا للدعم والتمويل بالنسبة للمشاريع الإنمائية.

فصندوق النقد الدولي يحرص على احترام الدول للحدود الدنيا من مدونة سلوك عالمية في الميدان النقدي ويراقب السياسات الماكرو اقتصادية الوطنية.. مستويات الإنفاق العام، الأنظمة الجبائية... الخ، فضلا عن كونه أصبح يساهم مباشرة في الإصدار النقدي، بإحداث ميكانيزم وحدات حقوق السحب الخاصة، ليماثل في ذلك وظيفة البنك المركزي الوطني، بحيث يعمد إلى خلق سيولة دولية إذا اقتضت حاجة الاقتصاد العالمي ذلك.

وتكرس النطاق العالمي لتدخل الصندوق بعد انهيار المعسكر الشيوعي، بحيث أبرمت معه روسيا والدول الشرقية اتفاقيات للتعاون، وانخرطت تحت إشرافه في برامج

انتقال اقتصادي لعب فيها الصندوق دور مستشار اقتصادي محوري، مراقب للتنفيذ، مؤسسة مانحة، ومنسق لجهود الدعم المالي الدولي[17].

أما بالنسبة للبنك العالمي، المكون الثاني لنظام بريتن وودز، فإنه أصبح منذ أن ركز نشاطه ابتداء من 1948 على تمويل المشاريع التنموية، مخاطبا ضروريا لحكومات الدول النامية. فهو يلعب في الوقت ذاته أدوار وسيط مالي، وكالة للمساعدة على التنمية، مصدر للدعم التقني، مكتب للدراسات ومستشار في التخطيط والتنفيذ.

وبعد أن كان شريكا لصندوق النقد الدولي في بلورة برامج التقويم الهيكلي والإشراف عليها، انتقل البنك العالمي من مقاربة تقنو اقتصادية صرفة للإشكالية التنموية إلى إدماج مختلف المقومات السياسية والاجتماعية في مسلسل التنمية. ومن هنا تدخله في إنجاز إصلاحات جوهرية في ميادين الإدارة، القضاء، التعليم... وتأكيده على الشرطية الحقوقية والديموقراطية كإطار لتعاون البنك مع البلدان المعنية بإنجاح مشروعها التنموي.

واللافت في المقاربة الجديدة للبنك هي مساهمته في تقوية مركز فاعل آخر غير دولتي إزاء المدبر العمومي ألا وهو المجتمع المدني. ففي كثير من التدخلات التمويلية أو التقنية للمؤسسة خلال السنوات الأخيرة، نجده يقفز على الحكومة ليتعامل مباشرة مع جمعيات أو منظمات غير حكومية في تفعيل برامج وإنجاز مشاريع على قدر كبير من الأهمية أو يفرض هذه الهيئات كشريك في التنفيذ والصياغة والمتابعة إلى جانب الحكومة، كل ذلك ضمن رؤية تقوم على مقاربة تشاركية تتوخى إشراك الساكنة المستهدفة مباشرة أو من خلالها هيئاتها المدنية النشيطة في إنجاز البنيات الأساسية ذات الصلة بوضعها المعيشية أو حاجياتها الأساسية.

ومن جهتها، تساهم منظمة التجارة العالمية، المحدثة باتفاقية مراكش في 15 أبريل 1994، من خلال الأوفاق التي تشرف عليها، في تخصيص وعولمة الظاهرة التبادلية، ونسف القدرات الضابطة للدولة والوظائف المانعة للحدود السياسية.

ففيما شكلت الحواجز الجمركية والتعرفية مرتكزات تاريخية لتأكيد السيادة الاقتصادية وممارسة وظيفة الضبط والحماية السياسيين للنسيج الاقتصادي الوطني، تلتزم الدول أعضاء المنظمة باحترام قاعدتين أساسيتين: عدم التمييز والحماية المشروطة.

تقتضي قاعدة عدم التمييز إعمال شرطين هما مبدأ الدولة الأكثر رعاية ومؤداه التمديد الفوري واللامشروط من طرف الدولة الموقعة لأي امتياز تمنحه لدولة أخرى إلى جميع شركائها التجاريين. بينما يقتضي الشرط الثاني وهو شرط المعاملة الوطنية تخويل الفاعلين الاقتصاديين الأجانب نفس المعاملة التي تمنحها الدولة للمنتجين الوطنيين.

أما بمقتضى الحماية المشروطة، فإن الدول الأعضاء تلتزم بعدم حماية اقتصادياتها الوطنية إلا بواسطة الحقوق الجمركية، المنذورة هي الأخرى لتخفيض تدريجي متواصل، وإلغاء تدابير الحماية غير الجمركية مثل القيود الكمية والحواجز غير المرئية[18].

وجدير بالذكر أنه وابتداء من دورة جنيف 1947

للمفاوضات التجارية في إطار الغات، وحتى قمة سياتل للمنظمة العالمية للتجارة، توسعت مجالات تطبيق هذه القواعد لتشمل معظم مواد التبادل التجاري: السلع والخدمات والملكية الفكرية والفلاحة والنسيج...

وبالرغم من النواقص العملية للآليات الجزائية للمنظمة، فإن الثقل المعنوي لقرارات حل المنازعات يتيح للمنظمة القدرة على إحراج الدول المخالفة والضغط عليها من أجل الانضباط لقواعدها.

*** الليبرالية الجديدة وانهيار السياسة الاجتماعية:**

إن الاختلال في العلاقة بين الدولة والفاعل الاقتصادي عبر القومي، في ظل هذا الانفصام بين منظور وطني يستهدف تثمين الثروة الوطنية وتحقيق العدالة التوزيعية وبين منظور عالمي جيو اقتصادي يقوم على الربحية والتوسع، يفسر تراخي السند الاقتصادي للحكومات الوطنية، وفقدان مفهوم الاقتصاد الوطني للكثير من دلالاته العملية. فالرأسمالية الإداروية التي

تستلهم الفلسفة الكينزية، وتعتمد تدخل الحكومات لضبط التناقضات وتحقيق الرفاه الاجتماعي، تضمحل مع تراجع قدرة الدولة على المبادرة والتقرير، وانتقال جزء كبير من النسيج الإنتاجي الوطني إلى فاعلين خواص ذوي امتداد عالمي. وهكذا يتعذر في الوضع الراهن إعادة إنتاج الوظيفة الاجتماعية للتدخلات الاقتصادية العمومية، ويصعب يوما بعد يوم استخدام السلطة السياسية لحماية المجال الاقتصادي الوطني وتقليص اللامساواة التوزيعية.

إن معضلة الدولة الآن، هي حل معادلة المزاوجة بين العمل على استقطاب الرساميل العابرة للحدود من جهة، والتصدي للتمزقات والكلفة السياسية والاجتماعية الناجمة عنها من جهة أخرى. وهو أمر يصعب تحقيقه عمليا. ففي ظل الرغبة الجامحة في استقطاب الاستثمارات الخاصة، تقبل الحكومات تحمل كلفة اجتماعية عالية تتمثل في التغاضي عن قواعد حماية البيئة والقبول باستغلال اليد العاملة الوطنية على مستوى الأجور والتسريحات الجماعية وتشغيل الأطفال... الخ.

فيما مضى كانت الدولة تتحكم في سن قواعد العمل ومراقبة شروطه فوق إقليمها، بغض النظر عن جنسية المقاولات المشغلة. وفي هذا السياق انتزعت التنظيمات النقابية امتيازات موسعة تولت الدولة تعميمها على مجموع ترابها الوطني[19].

أما اليوم فإن الشركات عبر القومية أصبحت قادرة على فرض أنظمة العمل الخاصة بها، رافعة التهديد بالإغلاق والرحيل في وجه المخاطب السياسي والنقابي على السواء.

لقد أضحت الشريحة الواسعة لجماهير المستضعفين اقتصاديا كبش الفداء في المعادلة الاقتصادية الجديدة، وعليها تتركز مطالب التضحية الجماعية باسم الحفاظ على التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني. فالحكومات تستطيع خفض انفاقاتها على مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بالرغم من تزايد الحاجات في هذا المجال غير أنها لن تتجرأ على المساس بامتيازات المستثمرين خوفا من هروب رساميلي قد يفضي بها إلى الإفلاس.

ولاشك أن نظاما كهذا يضرب في الصميم أسس الدولة الديمقراطية والتوازن الاجتماعي.

إن وصفات سلوك الدولة في زمن العولمة تنذر كما يحذر من ذلك كارل بولياني Karl Polyani من تكرار تجربة تاريخية أفضت إلى مراحل سوداء من تاريخ البشرية. لقد كان عصر الثورة الصناعية من أشد مراحل التاريخ الأوروبي بشاعة حيث توحدت صفوف الإقطاعيين القدماء والرأسماليين الجدد مع الحكومات لتقويض القيم الاجتماعية القديمة والقضاء على النظام الحرفي وأنظمة التكافل والتضامن التي كانت تضمن للفلاحين حدا أدنى من المعيشة. وكانت النتيجة ليس فقط بؤس وشقاء الملايين بل خلق حركات اجتماعية وسياسية مضادة قادت إلى انهيار التجارة الدولية وإلى حربين عالميتين وإلى انقسام العالم لمعسكرين شرقي وغربي.

وتشكل الآفاق المظلمة لسوق الشغل وجها بارزا لتدهور البعد الاجتماعي للسياسة العمومية. فالمكننة القصوى وإدخال نظم التسيير والعمل المعلوماتية يطرح

تساؤلات مقلقة حول مصير ملايين العمال في مختلف بقاع العالم.

يقول صاحب شركة ميكروسيستمز الأمريكية جون كيج John Cage: «لانحتاج إلى الحصول على تأشيرات السفر للعاملين لدينا من الأجانب: الشركة تتسلم طلبات العمل بواسطة الحاسوب وتتعاقد معهم بواسطة الحاسوب ويشتغلون عبر الحاسوب ويطردون أيضا بواسطة الحاسوب»[20].

وتفيد بعض التقديرات أن عشرين في المائة من السكان العاملين سيكفون مستقبلا للحفاظ على النشاط الاقتصادي العالمي. وستكون خمس قوة العمل كافية لإنتاج جميع السلع وسد حاجة الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع العالمي الأمر الذي جعل أحد الخبراء وهو جيريمي ريفكين Jeremy Rifkin يتحدث عن «نهاية العمل».

وبالاضافة إلى شبح التسريحات الجماعية الذي يخيم على أسواق العمل الدولية بغض النظر عن اختلاف المستويات التنموية، تتجه الوصفات المقدمة من قبل المنظمات الدولية ومؤسسات صنع القرار الاقتصادي التي

تعد قاعدة للفكر النيو ليبرالي نحو مراجعة الحد الأدنى للأجور وخفض امتيازات الحماية الاجتماعية، للحفاظ على القدرة التنافسية في محيط معولم.

إن الرأسمالية النفاثة التي يبدو الآن وكان انتصارها بديهية قصوى في طريقها لهدم الأساس الذي يضمن وجودها وهو الدولة المتماسكة والاستقرار الديموقراطي. فالمشهد الاقتصادي الراهن يعيد توزيع السلطة والموارد لصالح أقلية محدودة مما يؤدي إلى استهلاك الرأسمال الاجتماعي للديموقراطية والقاعدة الاجتماعية السكانية للدولة.

ففي أمريكا اللاتينية تراجع معدل نمو حصة الرد الواحد من الناتج الوطني من 78 في المائة في الفترة من 1960 إلى 1980 إلى 8 في المائة فقط خلال الفترة اللاحقة.

أما في القارة الإفريقية فقد انخفض هذا المعدل بمقدار 14 في المائة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات.

ويفيد تقرير التنمية البشرية لسنة 1998 أن 1,3 مليار شخص يعيشون بأقل من دولار يوميا و3 مليارات بأقل من

دولارين في اليوم.

أمام هذه المعطيات فإن النظام السياسي إذ يقف متفرجا سلبيا بل متواطئا مع القوى الاقتصادية العابرة للحدود فإن القاعدة الاجتماعية للدولة آخذة في التآكل، ولأن الحكومات أصبحت تبدو أمام مواطنيها آلية مجندة لحماية مصالح أصحاب الرساميل متملصة من واجب توفير الحدود الدنيا للأمن ليس في مدلوله المادي فقط بل السوسيو اقتصادي كذلك، فإن دولة النظام النيو ليبرالي تعاني بشكل متصاعد من ضعف ثقة المواطنين وضمور الشعور بالولاء لكيان أفرغته ماكينة السوق من معانيه الوظيفية.

في المقابل تتجاوز المجموعات الاقتصادية والمالية حقيقتها الأصلية كوحدات لإنتاج الثروة إلى مراكز للسلطة تتحكم في **مصائر العمال والمستهلكين والمنتجين، بما يطرح تساؤلا حول آفاق الديموقراطية في عصر العولمة**[21].

هكذا تكرس الليبرالية الجديدة أولوية الاقتصادي على السياسي. وتبتعد السياسة عن مفهومها المثالي

كمجهود لتدبير الشيء العام وفق مصلحة المجموعة الوطنية، لتختزل في الواقع الاقتصادي الجديد إلى مجرد تحصيل لمصالح أوليغارشية اقتصادية ومالية محدودة العدد.

إن السياسة تفترض وجود عقد اجتماعي يسبق ويتخطى كل العقود الخاصة. وحين يتم التخلي عن هذه المعادلة لتختزل السياسة في مجرد وظيفة من وظائف السوق يتعرض المجال السياسي للاضمحلال ليتحول إلى حلبة لصراع المصالح الخاصة تتجاذبها جماعات الضغط وقوى المال والاقتصاد الجديد.

هكذا وأمام الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الدولة في الإضطلاع بوظيفة الضبط الاقتصادي نخلص إلى أن الأمر يتعلق بأزمة موقع بسبب انضمام قوى جديدة غير دولتية إلى دائرة الفاعلين المقررين، كما هي بالتالي أزمة دور من حيث تراجع القدرات التدخلية العمومية في الحقل الاقتصادي، على أن السؤال الجوهري الذي يطرح عند حدود هذا البحث التشخيصي هو: هل يعتبر هذا المنحى التراجعي في دور الدولة مسارا خطيا نهائيا غير قابل

للانحسار؟ وهل ثمة إمكانيات حقيقية لانبعاث الدولة الاقتصادية نحو الامساك مجددا بزمام الضبط، في ظل الدعوة والإحساس العالمي بالحاجة إلى الفاعل العمومي من جديد؟

المراجع المعتمدة:

(1) Philippe Fremeaux: La mondialisation est elle un phenomene nouveau. In Alternative Hors serie N° 23/1995, p. 6.

(2) Ricardo Pitrella: La depossession de L'Etat, le Monde diplomatique, Aout / 1999, p. 3.

(3) حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة ع. 257، 2000، ص. 219/220.

(4) نفس المرجع: ص. 235/236.

(5) Ignacio Ramonet: geopolitique du chaos. Galilee 1997, p. 51.

(6) Michel de Lapierre: Les firmes multinationales. Vuibert. Paris 1995, p. 147 - 150.

(7) Idem. p. 158.

(8) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، عدد 295، غشت 2003.

(9) Charles oman: Les defis de la globalisation et la regionalisation. centre de developpement. OCDE. Paris 1996, P. 20 - 21.

(10) هانس بيتر مارتين: نفس المرجع، ص. 321.

(11) نفس المرجع: ص. 104.

(12) Udo Rehfeldt: Les syndicats face à la mondialisation. Alternatives economiques. Op. cit, p. 40.

(13) لستر ثرو: مستقبل الرأسمالية، ترجمة عزيز سباهي دار المدى 1998، ص. 235 ـ 154.

(14) هانس بيتر مارتين: نفس المرجع، ص. 99.

(15) M. C. Smouts les organisations internationales. A. Colin Coll: Cursus Paris 1995, p. 167.

(16) Idem, p. 169.

(17) هانس بيتر مارتين: نفس المرجع، ص. 38.

(18) Denis Duclos: La cosmocratie. nouvelle classe planetaire. le monde diplomatique. Aout 1997, p. 14 - 15.

(19) جان ماري جوينو، نهاية الديموقراطية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1995، ص. 53.

الفصل الثاني:

الدولة والهويات المتمردة

تظهر الدراسات المقارنة الخاصة بالنظم السياسية أن الدولة هي شكل الحكم الوحيد الذي ينكر بطريقة منهجية كل هوية خصوصية. فهي بناء يستند إلى العقل مباشرة، ويستتبع - بخلاف جميع النظم الأخرى - استقلال المساحة السياسية وتكوين مساحة عامة متميزة للمجتمع المدني، والتعالي عن الخصوصي، سواء كان مصالح خاصة أو تكتلات جمعية، ومن هنا نزوع الدولة إلى الكونية.

في النظرية السوسيولوجية، تتميز الدولة باستتباع الثقافات الفرعية من طرف ثقافة رئيسية منسجمة مدعمة بالسلطة المركزية[1]. وبالتالي فإن مسلسل التوحيد الثقافي

وتعزيز التفاعل بين مختلف شبكات التعايش الاجتماعي، شرط حيوي لفعالية وديمومة الإطار الدولتي.

فيما يعد التعثر على هذا المستوى عاملا منذرا بالأزمة التي قد تصل إلى الانفجار المدمر. والدليل على ذلك تعدد حالات الأزمة الدولتية في سياق صعود التعبيرات الخصوصية ذات الطابع الإثني، القبلي، الديني... الخ.

* **الكونية الزائفة:**

أظهر التطور السياسي للمجتمعات البشرية، بعد مرحلة نزع الاستعمار، استمرار «النموذج الدولتي» كنموذج عالمي في تنظيم الاجتماع السياسي. ويعكس هذا الواقع التزايد الكبير في عدد الدول الذي قارب المائتين مع بداية القرن 21. غير أن الاختلالات الوظيفية في أداء طائفة كبيرة من الدول، أبرزت إخفاقات هذا التوحيد السياسي الواهم للعالم.

إن الدولة الوطنية الحديثة حقيقة تاريخية مرتبطة

بالعالم الغربي في مرجعياته وإيقاع تطوره الخاص. وتعكس الانفجارات العديدة التي شهدها ـ ويشهدها ـ العديد من الكيانات السياسية، ثقل المعطيات السوسيو ثقافية في مواجهة دول تكاد تختزل، في بعض المناطق، في مجرد أطر شكلانية قانونية وسياسية فاقدة للمعنى.

يميز روبيرت جاكسون Robert Jachson بين وجهين للسيادة: السيادة السلبية، وتعني الحرية المتخلصة من كل تدخل خارجي، التي يعبر عنها بالمبدأ السياسي القانوني لعدم التدخل، الذي تبلور في سياق مسلسل نزع الاستعمار، لحماية الدول الفتية في المستعمرات القديمة، أما السيادة الإيجابية فتقتضي في المقابل امتلاك الدولة فعليا للموارد السياسية الداخلية. إنها ليست صلاحيات شكلية، بل معطيات جوهرية بفضلها تضطلع الحكومات بالوظائف الكبرى للدولة الحديثة، عبر ضمان استمرارية السلطات العامة، تلبية المطالب الاجتماعية المتنوعة، ضمان حد أدنى من النظام والأمن القانوني، التوسط في الصراعات الاجتماعية، القدرة على ممارسة الإكراه... الخ[2].

ويقتضي الاضطلاع بهذه الصلاحيات توفر مركز سياسي محتكر لوظائف السلطة، يمثل بشكل انفرادي المجموعة الوطنية، ويحتكر شبكة الولاءات السياسية. ومن هذا المنظور، فإن الدولة الوطنية، كما تبلورت في التاريخ الغربي، تتعالى على المجموعات الصغيرة (القبائل، العشائر) والمجموعات الكبيرة (الإمبراطوريات...) التي تناقض معطيات الحداثة السياسية.

إن الدولة «الغربية» تقوم على مجموعة من العناصر: الطابع الفردي للعلاقات الاجتماعية، اندحار الولاءات المجموعاتية Allégeances communautaires بناء مجموعة سياسية من المواطنين، علمنة العلاقات السياسية، التحديد الدقيق للوعاء الترابي للدولة... الخ، والحال أن التحليل السوسيولوجي المقارن يؤكد أن هذه العناصر لاتتوفر في جميع الدول، بل تكاد تكون حكرا على الكيانات المنتمية إلى المنظومة السياسية الغربية[3].

إن نفس الأشكال السياسية لاتنتج حتما نفس الأداء السياسي. إن «الدولة المستوردة» بفتح الراء دولة مأزومة.

والأزمة تضرب قدراتها على تعبئة الأفراد والموارد، في آسيا كما في إفريقيا، في مقابل انتعاش فعاليات جماعية للتعويض. فالفضاءات الاجتماعية لاتحتمل الفراغ، ومساءلة الدولة تقود الفاعلين الاجتماعيين إلى البحث عن صيغ أخرى للهوية والولاء. هذه الصيغ تتمثل في « هويات كلية » تستوعب مجموعة من الدول في قوالب إثنية، لغوية، دينية... أو « هويات جزئية » : العشيرة، القبيلة... الأمر الذي يهدد الهندسة التقليدية للدولة[4].

*** الانفجار الهوياتي :**

تشكل الحركات الإثنية اليوم مظهرا جديدا للتمرد على البنيات الدولتية الموجودة، علما أن بعض علماء السياسة ـ كارل دوتش Karl Deutsche نموذجا ـ كان مقتنعا بأن مسلسل التحديث سيفضي إلى محو الخصوصيات الاثنية وتذويب المجموعات الأقلية من طرف المجموعة المهيمنة داخل كل دولة[5]، وذلك بواسطة عملية التعبئة البيداغوجية العمومية. فكما يقول كوندورسيه Condrocet :

«لا يولد المرء مواطنا، ولكن يصير كذلك عن طريق الإعلام والتربية».

ومن هذا المنطلق كان انتفاض الأقليات العرقية داخل أوربا في بداية التسعينات مفاجأة لأغلب المشتغلين بالعلوم السياسية، ذلك أن النماذج التي طرحها هؤلاء حول تطور الحساسيات القومية داخل النسيج الاجتماعي كانت تتوقع حدوث انحسار تدريجي في الولاءات الجزئية مع تقدم سبل الاتصال داخل الدولة الواحدة، حيث ينصهر جميع السكان على اختلاف انتماءاتهم ليكونوا مجتمعا واحدا (كارل دوتش)[6].

وكان من المتوقع أن يؤدي هذا الانصهار إلى تمازج وظيفي جديد في شكل طبقات مجتمعية بدلا من التكتلات العرقية التقليدية غير أن العقد الأخير من القرن الماضي أبرز عدم إمكانية تعميم هذا التحليل بالنظر إلى بؤر الانفجارات المتعددة ذات الأساس الإثني.

تشتغل الحركات الإثنية في وضع دولي ملائم يميزه عدم التطابق بين الأطر الدولتية والوحدة الإثنية، ففيما

لايتعدى عدد الدول 200 وحدة، يقدر عدد المجموعات العرقية في العالم بما بين 5000 و7000 مجموعة. في أوربا الوسطى والشرقية، قمعت الأنظمة الشيوعية المطالب الخصوصية إلى جانب باقي أشكال المعارضة السياسية، خدمة لهدف التماسك الإيديولوجي الوطني والوحدة في مواجهة المحيط الرأسمالي المعادي. لكن مع انهيار الإمبراطورية السوفياتية وباقي الأنظمة في المعسكر الشرقي، طفت على السطح من جديد إشكالية القوميات التي أسفرت عن حروب في غاية العنف أحيانا[6]، كما أظهر ذلك الانفجار المسلح الذي عرفته جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، والذي أعاد الشطر الشرقي لأوربا إلى ظاهرة البلقنة. أما في إفريقيا، فإن النزاعات المتعددة العرقية التي تمزق القارة، ليست إلا فعلا انعكاسيا للاستراتيجيات الاستعمارية. فسياسة «فرق تسد»، والتلاعب بالقوى القبلية لتدعيم السيطرة من لدن البريطانيين والفرنسيين، أفضيا في إطار الدول الشمولية بعد الاستقلال إلى أن تصبح القبلية المستند الأول للسلطة السياسية[7].

إن القارة الإفريقية تعرف منذ بداية التسعينات انقطاعات في العقود الاجتماعية بعدد من مناطقها: البحيرات الكبرى، القرن الإفريقي... حيث تعبر حقائق التوزيع الإثني والقبلي عن تحديها للحدود الموروثة عن الاستعمار، ذات المنظور الاستراتيجي والمصلحي.

وتشمل دينامية الانفجار الهوياتي دولا عديدة في القارة لآسيوية وأمريكا اللاتينية. بل إن الديموقراطيات في أوربا الغربية كما في أمريكا الشمالية، أضحت تواجه مخاطر حقيقية لصعود الحساسيات الإثنو لغوية تدفع أحيانا في اتجاه الخيار الانفصالي كما هو الحال بالنسبة للباسك في إسبانيا، وإقليم الكيبك في كندا، الذي كاد الاستفتاء الأخير ينهي ارتباطه بالدولة الكندية، حيث حصل الاستقلاليون على 49,4% من الأصوات.

قد يأخذ الحيز الجغرافي للتعبير الهوياتي المتمرد طابعا محليا يغطي جزءا من التراب الوطني، كما قد يأخذ بعدا فوق وطنيا يشمل أكثر من دولة، حسب نطاق امتداد المجموعة الاثنية أو القبلية. والغالب أن تنطلق هذه النزعات

من نطاق محلي لتتطور إلى حركات عبر قومية، عبر آليات للتضامن والدعم عبر الحدودي بين مكونات المجموعات. الأمر الذي يخلق خرائط سياسية جديدة يتحكم فيها المحدد الهوياتي الاثني أو القبلي، وتفرغ الحدود الدولتية المعترف بها من لدن المجموعة الدولية من معناها.

وتقتضي تعبئة الهويات الإثنية لغايات الصراع على السلطة، توفر «مقاولين» من المثقفين ورجال السياسة وفاعلين في المؤسسات الدولتية القائمة، قادرين على الاستثمار السياسي للخصوصيات السوسيوثقافية. وتنجح هذه الاستراتيجية حينما تتوفر الظروف السياسية والاقتصادية المساعدة. ففي الغالب، وكما يؤكد ذلك ردولفو ستفنهاغن Rudolfo Stavenhagen، في كتابه «المسألة الاثنية» THE ethnic question (1990)، لاترجع هذه الفورة الاثنية فقط إلى أسس ثقافية ثابتة وصراعات قديمة، بل تتغذى أساسا على الفوارق البنيوية في المجتمع، والاختلالات الناتجة عن علاقات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي. هذه الملاحظة بارزة في الحالة الإفريقية، حيث

يرتبط الانفجار الهوياتي للدول بفشل مسلسل التنمية السياسية والاقتصادية الذي يعبر عن نفسه باستمرار في الارتباط بين الأصول الاثنية والقبلية وفرض السيطرة على الموارد السياسية والاقتصادية، لتصبح العودة إلى الجماعة الطبيعية قبل السياسية أداة لتغيير الوضع القائم. ففي بورندي يهيمن التوتسي الذين يمثلون 14% من السكان على الأغلبية الهوتو (85% من السكان)، وتطرح معادلة الهيمنة هذه بصيغة معاكسة في رواندا، حيث تسيطر أقلية الهوتو على الأغلبية المكونة من التوتسي[8].

أما في أوربا الوسطى والشرقية، فإن فشل الأنظمة الديموقراطية الحديثة، القائمة على أنقاض الشيوعية في إشباع الحاجيات الأساسية الاقتصادية والثقافية، وفي تغطية الفراغ الإيديولوجي، دفع الأفراد والجماعات إلى الإرتماء في أحضان مرجعيات تقليدية للتكتل وتحويلها إلى أطر للفعل السياسي. وهكذا خسرت الديموقراطية عدة جولات أمام الرغبة في الانفصال، بناء على الفرادة الاثنو ثقافية. فحين تقديم استقالته كرئيس دولة في 20 يوليوز 1992، قال

فاكلاف هافل Vaclav Havel : «أنا لاأريد أن أكون كابحا للتطور التاريخي، فالضغوط من أجل بروز المجتمع السلوفاكي بدت أقوى مما كنا نعتقد نحن الفيدراليون، ويجب أن أحترمها». وفيما كانت مؤشرات الأزمة اليوغسلافية التي انتهت بتمزق الفيدرالية، بادية في الانتخابات الحرة لسنة 1990، التي أضعفت التشكيلات اللائكية المعتدلة ومتعددة الأعراق، أبرزت هذه الاستحقاقات قوة الأحزاب القومية المتطرفة داخل المجموعات الإثنية في البوسنة. بل إن المجتمع الدولي، عبر اتفاقيات دايتون، وإن حافظ شكليا على حدود البوسنة، فإنه في المضمون اختار تقسيما اثنيا للجمهورية، مما يشكل سابقة اعتراف من لدن أنظمة الحداثة السياسية بالتكتلات التقليدية، التي تنزل بثقلها في مجموعة من المناطق: كوسوفو، مقدونيا، دول البلطيق، القوقاز... بشكل يمثل خطرا على الاستقرار الجيوسياسي للقارة العجوز[9].

إن تجربة القرن العشرين تؤكد أن الأمة وجدت

لتبقى، فالقومية أثبتت صمودها وقدرتها على البقاء في مواجهة حروب مهلكة فضلا عن نصف قرن من الحكم البلشفي والشيوعي في الاتحاد السوفياتي وشرق أوربا.

ويضع بوث فعالية التعبيرات الهوياتية أمام الدولة الوطنية في سياق حركية العولمة ليقول: «إن العوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة في كل القرارات المتخذة من قبل الحكومات وأنماط الهوية تصبح أكثر تعقيدا مع نزوع الناس نحو تأكيد ولاءاتهم المحلية في الوقت الذي يريدون فيه المشاركة في القيم وأساليب الحياة العالميتين»[10].

*** عودة المقدس:**

حين تصبح المرجعية الدينية مؤطرا للفعل السياسي، يطرح التحدي بالنسبة للدولة الحديثة، المشيدة بالاستناد إلى العقل، وحيث تسمو المشروعية العقلانية فوق صيغ المشروعية الأخرى، بما فيها الدينية. فكل من لوسيان باي Lucian Pye وغابرييل ألموند Gabriel Almond يعتبر أن «النظم السياسية الدنيوية نظم متقدمة، وهي تلك النظم التي بطل

رجوعها إلى المقدس لكي يخلو المكان للعقل»[11].

كثيرا ماتوصف الدولة بأنها «إله دنيوي» يدفع باقي الآلهة إلى التراجع نحو السماء، وهذا مايفسر سعيها إلى أن تكون مركز الجذب الذي يحتكر الولاءات السياسية العليا للمواطنين، ويفرض بأجهزته الضابطة والقمعية قدسية المواطنة، وقدسية حدود الدولة... غير أن الأفراد والجماعات في المنظومات الثقافية غير الغربية، حين يستدعون مرجعيات دينية متعالية في تأطير ولاءاتهم السياسية، يعيدون تعريف المقومات الأساس للدولة الحديثة.

إن فشل الدولة المستوردة التي لاتتواءم مع حقائق البنية الاجتماعية والسياسية في صنع التحام وطني يكون قاعدة لهوية جماعية بديلة عن المواقع الهوياتية السابقة عن الدولة يعطي مكانة مهمة للمقدس الذي تحاول تغييبه استراتيجيات بناء الدولة الحديثة بآلياتها ومؤسساتها الزمنية.

إن المقدس يستجيب لأزمة التمثيلية ويعد مقاومة

لنزوعات الاستتباع الثقافي وعدم ملاءمة الأنظمة السياسية الدخيلة. إنه بديل محتمل لمواطنة فاقدة لمعناها ومصدر تعبئة هام لخوض الصراع ضد النظام أحيانا وضد السيطرة الأجنبية في حالات أخرى[12].

إن النطاق الترابي للدولة يأخذ مفهوما جديدا في أنساق المعاني التي تميز كل ثقافة من الثقافات غير الغربية. هكذا يقر الإسلام المفهوم الجمعي بشأن الأرض. إن الأمة الاسلامية ـ المعتبرة الجماعة الشرعية الوحيدة ـ تضم جميع المؤمنين، وتمثل المكان المفضل لإنجاز الوظائف السياسية ولصياغة علاقات الولاء. وهذا يؤدي إلى تغذية تصور كامل للتعبئة السياسية المناهضة لمبدأ الأراضي الإقليمية.

يرى برتران بادي أن: «كثيرا من الحركات الاسلامية الراديكالية تتجاوز بآفاق نشاطها وبأهدافها البعيدة المدى دوائر الانتماء الوطني لتشمل مجموع العالم الإسلامي. وحين تنخرط في اللعبة السياسية الوطنية بمؤسساتها وقوانينها الدنيوية، ذات النطاق الترابي المحدد، فإن الأمر لايعدو غالبا أن يكون تكتيكا مرحليا. ومما يبرز استخفافها

بالحدود لإقليمية ومبادئ المواطنة، دعوة بعضها إلى سيادة الإسلام على الجاليات المسلمة في أوربا»[13].

فالولاء لله يسمو على الولاء للدولة. وهذه الصيغة تطرح إشكاليات بالغة الأهمية في زمننا الحاضر: التعدد الثقافي، التنافس بين الحق في الخصوصية وواجبات المواطنة... الخ.

ومن ذات هذا المنظور، فإن آية الله الخميني مثلا، وقادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من بعده، لايعتبرون الاشتراك في ساحة الحرب اللبنانية والتورط في الحياة السياسية للعالم العربي والإسلامي تدخلا في شؤون الغير، كمبدأ مرفوض في القانون الدولي الحديث ذي المرجعية الغربية، المؤله «للسيادة الوطنية».

*** ربيع الهويات والنظام العالمي:**

إن أزمة الدولة ظاهرة شاملة، مع تفاوت في حدتها وتنوع في مضامينها. ولئن كانت الحكومات والطبقات السياسية في الدول الغربية تتفوق في ضبط هذه الأزمات

في حدود غير مدمرة. فإن مسلسل الانهيارات التي عصفت بالعديد من الكيانات في إفريقيا، آسيا وغيرها، يتبث فشل دينامية عولمة النظام السياسي الغربي، القائم على أساس الديموقراطية والليبرالية، وعجز الصيغ القانونية والمؤسساتية «المستوردة» عن تطويع المعطيات السوسيو ثقافية العنيدة للمجتمعات غير الغربية.

فالاستراتيجيات الإحيائية الثقافية؛ المتمردة على النموذج الدولتي الغربي، تندرج في سياق معارضة الخطاب التوحيدي للعولمة الذي ينزع الشرعية عن التعددية والنسبية، ويعمل على تصدير المؤسسات والقيم السياسية الغربية إلى مجموع أنحاء العالم، مع العلم أنه ليس ثمة قيم متعالية على الثقافات. وكل قيمة لاتوجد بصفتها تلك إلا في سياق ثقافي معين[14].

إن الاتجاه التوحيدي للعولمة ينعش في المقابل قوى التطرف والتقوقع الإثني والديني، ويشجع نفور الفرد من الفضاء الدولتي وعودته إلى الأطر الجمعية الطبيعية. لقد أصبح «المحلي» و«الخصوصي» منتجا قويا للمعاني والرموز

التي تتيح للأفراد والجماعات التكتل والتنافس حول موقع في النظام العالمي الحاضر، في إطار السعي إلى تجاوز المشروع السياسي الثقافي ذي البعد الوحيد، الذي تفرضه العولمة[15].

فالصحوة التي تشهدها الثقافات الهامشية، والتي عبرت عن نفسها من خلال استراتيجيات لتغيير الأوضاع القائمة على مجمل المستويات، فرضت نفسها باعتبارها أداة لشجب الهيمنة الأحادية الغربية، وملجأ نهائيا للمجموعات البشرية المستبعدة إلى هوامش النظام العالمي. وهكذا أنجزت الإحيائيات الثقافية المستخدمة كشعارات للمقاومة وعوامل للتعبئة المضادة، وأدوات لإستعادة الهويات المخترقة، وظيفة مزدوجة على المسرح الدولي إدماج أفراد وجماعات في تكتلات عابرة للحدود الدولتية، وإعادة تشكيل الخصوصيات السوسيو ثقافية التي يبدو أنها تتناسل إلى ما لانهاية[16].

إن انتشار مسلسل الانفجارات الداخلية الذي ضرب عددا كبيرا من الدول في مختلف أنحاء العالم، منذ بداية التسعينات، يطرح تحديات أمنية بالغة الخطورة على النظام

الدولي الراهن.

لقد كانت الثنائية القطبية مصدر ارتكاز للعديد من الدول الضعيفة التي استمدت موارد بقاءها من علاقات الزبونية مع أحد القطبين كمصدر للدعم الاقتصادي والدبلوماسي والمالي، بل والإيديولوجي. ومع نهاية الحرب الباردة انفجرت التناقضات الكامنة لهذه الدول، مع طرح قضايا الهوية والانسجام الإثني ومكانة الدين.

إن السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة تتأثر أكثر فأكثر بالعوامل الثقافية. وبما أن الذين ينشدون الوحدة الإثنية محتاجون إلى أعداء فإن النزاعات الأكثر خطورة وفقا لأطروحة صمويل هنتنغتون حول صدام الحضارات ستقع على حدود الفصل بين التكتلات الثقافية الكبرى[17].

وارتباطا مع ذلك سيدخل العامل الثقافي في تجلياته العرقية أو الدينية في تحديد التحالفات الدولية. ففي حين ساعدت روسيا الصرب في حرب التطهير العرقي ضد البوسنيين المسلمين فإن تركيا والسعودية وليبيا وإيران قدمت دعمها للمقاومة البوسنية.

وإن أنكرنا على هنتنغتون الطابع التبسيطي الاختزالي للقراءة الثقافية لهذه التحالفات من حيث مبالغته في دور الثقافة كمحدد للتحالفات فإن العامل الثقافي يظل مع ذلك مورد استثمار سياسي وواجهة لإخفاء الدوافع الاستراتيجية الحقيقية التي قد تكون أساسا ذات طابع مصلحي براغماتي صرف.

إن هنتنغتون يستند إلى الانبعاث القوي للعامل الثقافي في السياسة الدولية وخصوصا في حركية النزاعات الدولية الراهنة للقول بأن الثقافة ستكون نقطة التوحد أو الانقسام في عالم مابعد الحرب الباردة وبالتالي تفنيد مقولة فوكوياما التي تزعم أن الانسانية وصلت إلى أقصى حد للتطور الإديولوجي للإنسان من خلال تكريس كونية الديموقراطية الليبرالية الشيء الذي لم يتحقق إلا على مستوى الوهم الإديولوجي الجديد لـ «انتصار الغرب»[18].

ومن نتائج هذا الواقع الجديد بروز نزاعات ذات طابع جديد، تخرج عن نطاق المفهوم التقليدي للحرب الذي يجعلها صراعا مسلحا بين دول.

فباستثناء بعض الحوادث العسكرية المحدودة، المندرجة في إطار العلاقات التقليدية بين الدول، كان حوالي 30 نزاعا مسلحا، انفجرت في أواخر القرن 20. عبارة عن صراعات أهلية، تحكمت فيها غالبا عوامل اثنية، قبلية، دينية...[19].

والخاصية المميزة للنزاع القائم على معطيات الهوية هو أنه يرتبط بالخوف الجماعي من الإندثار المادي أو السياسي أو الثقافي لمجموعة ما أمام هيمنة جماعة منافسة. فمن سيكولوجية التلبس الجماعي لوضع الضحية ينبع الاتجاه نحو العنف الإثني أو العرقي أو الديني داخل الدولة الواحدة[20].

ويحمل هذا النوع من النزاعات خطورة كبيرة على الاستقرار الجيو سياسي للنظام الدولي حيث يغذي مايسميه البعض قبلية دولية جديدة Nouvelle Tribalisation du Monde، تهدد استقرار واستمرارية عدد كبير من الدول لاسيما وأنه موضوع استثمار سياسي واستراتيجي خصب من لدن القوى الكبرى فضلا عن الأطراف المحلية المعنية مباشرة.

إن تزايد الفاعلين السياسيين من خارج الحقل الدولتي يؤدي رياضيا إلى تزايد الحروب. يقول فيليب ديلما Phi-lippe Delmas : «أمام الحرب مستقبل زاهر، وحروب مابعد الحرب الباردة ليست ناتجة عن قوة الدول بل عن ضعفها وانفجارها»[21].

من نفس المنطلق يؤكد والكر كونور Walker Connor بأن عدم احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها سيكون عاملا مخلخلا في سيرورة النظام العالمي، فالاحتفاظ بمجموعة من القوميات داخل مجموع سياسي يتنكر لخصوصياتها الإثنو ثقافية سيفضي إلى تناسل حركات تهدد الأوضاع الجيوسياسية القائمة[22].

وإذا علمنا أن الحركات ذات المشروع الخصوصي، غالبا ماتمتد تمثيليا على نطاق مجموعة من الدول، وتنجز استراتيجياتها التعبوية، متعالية على الحدود الدولتية، فإن العالم يصبح مهددا في مجموعة من المناطق بنزاعات مسلحة عبر قومية، كما أثبت ذلك عدوى الحروب الإثنية والقبلية في البلقان، البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي.

ومما يضاعف من خطورة هذا النوع من النزاعات، الطابع التعددي لفرقاءها، بحيث يتعذر الحصر العددي للحركات والتشكيلات الحاملة لمشروع سياسي هوياتي رافض للحقيقة الدولتية الموجودة، بشقيها السلمي والمسلح. وفي غياب مخاطبين محددين بدقة، يصعب إضفاء النجاعة على تدخلات المنتظم الدولي، وقائيا أو علاجيا. وقد أبرزت تجارب النزاعات العرقية التي كانت مناطق عديدة من العالم مسرحا لها خصوصا في عقد التسعينيات أن التعقيدات الميدانية والسياسية التي تطبعها وتشابك الارتباطات والتحالفات وتعدد مراكز القوى وضع دبلوماسية الدول والمنظمات الدولية على السواء أمام الامتحان الأصعب في تاريخها.

وهذا الواقع يعطي مصداقية أكبر لسيناريوهات الفوضى في تصورات النظام الدولي الراهن والمستقبلي، ويزكي التساؤلات حول مصير الدولة، اليوم وغدا، في خضم هذه التهديدات الداخلية الجديدة.

المراجع المعتمدة:

(1) Jean Leca: De quoi parle t-on? in Nations et Nationalismes Dir: Serge Cordelier, La découverte. Paris, 1995, p. 19.

(2) Josepha Laroche: Politique Internationale. L.G.D.J. Paris, 1998, p. 7.

(3) B. Badie et M. C. Smouts: Le retournement du monde. Presses de la FNSP et DALLOZ 1992, p. 45.

(4) Universalisation manquée et déviance créatrice. Dialogue avec Bertrand Badie, in Ordre et Désordre dans le Monde. Cahiers Français. N° 263. Oct - Dec. 1993, p. 65.

(6) Pierre de Senarclens: La politique internationale. Coll: Cursus. Armand Colin. Paris, 1992, p. 123.

(7) Jean Loup Amselle: Ethnicité et identité en Afrique. In Nations et Nationalismes. Op. cit., p. 92.

(8) Pierre de Senarclens. Op. cit., p. 124.

(9) Ignacio Ramonet: Géopolitique du Chaos. Galilée. Paris; 1998, p. 100.

(10) بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر. ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد. عالم المعرفة العدد 283، يوليوز 2002، الكويت.

(11) برتران بادي: الدولة المستوردة. تغريب النظام السياسي. ترجمة لطيف فرج. دار العالم III. الطبعةالأولى. القاهرة. 1996، ص. 64.

(12) Bertran Badie: Le retour du sacré. In Ordre et Desordre... Op. cit., p. 71.

(13) برتران بادي: مرجع مذكور، ص. 82 ـ 83.

(14) Serge Latouche: Du fanatisme identitaire. Mai 1999, p. 11. Le monde diplomatique.

(15) Mohammed Tozy: Les nouvelles dynamiques de relocalisation dans le système internationale: Globalisation, Nationalismes, ethnicisme et religion. L'Evolution du sytème In Rapport Annuel sur International. GERSI. Rabat 1997.

(16) برتران بادي: مرجع مذكور، ص. 279.

(17) Samuel Huntington: Le Choc des Civilisations. Odile Jacob, mai 2000, Paris, p. 25.

(18) Op. Cit., p. 17.

(19) Ghassan Salamé: Les guerres de l'après Guerre Froide. In Les Nouvelles Relations Internationales. Presses de sciences po. Paris. 1998. Dir: M.C. Smouts. Presses, p. 283.

(20) Pascal Lorot; François Thual: La Geopolitique. Monchrestien 1997.

(21) Joseph Krulic: les contradictions de Nationalismes. Op. cit., p. 86.

(22) A. Dieckhogg, C. Jaffrelot: De l'Etat - nation au post Nationalisme. In. Les nouvelles Relations internationales. Op. cit., p. 61.

الفصل الثالث:

الدولة والجريمة الدولية:
أسئلة الضبط والمواجهة

يعتبر احتكار العنف المشروع إحدى ركائز سيادة الدولة (ماكس فيبر)، التي يعود إليها الاضطلاع بالوظيفة الدفاعية والأمنية الضامنة لاستقرار النظام الاجتماعي في شموليته، والتي تشكل بندا مهما ضمن بنود العقد الاجتماعي.

فالأفراد وفقا لنظرية العقد الاجتماعي يتنازلون في إطار وحدة سياسية معينة عن قدر من حرياتهم لفائدة سلطة عليا مركزية يعهد إليها بتوفير الآليات وتعبئة الإمكانيات الجماعية لحماية أمنهم الفردي والجماعي. ومن

هنا فإن البعد الأمني مكون أساسي في تعريف الدولة. إن الدولة هي نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياه ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية. وهو يتمتع لهذا الغرض بقوة مسلحة وبعدة أجهزة للإكراه والردع.

بهذا المعنى تعتبر القدرة على ممارسة الإكراه شرطا وجوديا بالنسبة للدولة: «إن انعدام السلطة المادية هو الخطيئة المميتة للدولة... إن الدولة المجردة من سلطة الإكراه المادية تتناقض مع نفسها»[1].

لقد كانت السيطرة على أدوات «العنف المشروع» هدفا رئيسيا في صراع الدول الفتية في أوربا ضد البابوية والإمبراطورية من جهة، وضد سادة الإقطاع من جهة ثانية. بحيث اعتمد الملوك على الحاجيات الجديدة التي برزت في مجال الأمن والحماية الخارجية، من أجل تبرير تمديد صلاحياتهم في فرض الضرائب على عموم المواطنين، بعد أن كانوا لايملكون هذا الحق في مواجهة رعايا مرتبطين ضريبيا بسادة الاقطاع. كما بررت هذه الحاجيات تكوين جيش دائم مكون من محترفي حرب، مأجورين لدى

السلطة المركزية. وأضحى حق إعلان وممارسة الحرب الوجه الأبرز للسيادة على الساحة الدولية وأيضا داخل المجال الوطني، مما اقتضى القضاء على ظاهرة «الحروب الخاصة» التي كانت تخاض داخل التراب الوطني اعتمادا على المرتزقة[2].

في المقابل تعكس التطورات المعاصرة اتجاها معاكسا لمسار السيطرة الدولتية على أدوات العنف، الذي أضحى مجالا مخصخصا، تنشط فيه تنظيمات وقوى غير دولتية. وفي نفس السياق تتقلص قدرات الدولة على التصدي ومكافحة مختلف تنظيمات الجريمة عبر القومية.

*** إشكالية الإرهاب الدولي كتحد للحكومات:**

على المستوى المفهومي، يثير تعريف الإرهاب إشكالية مستعصية، إذ أنه من الصعب التوصل إلى تحديد مجرد للإرهاب دون إقحام عناصر خارجية عنه، تتمثل في الآراء المتباينة حول شرعية أو عدم شرعية التنظيمات الممارسة للعنف ونشاطها. وهو تباين ينبع من اختلاف

المرجعيات والمصالح، وتفاوت عمق الإطلاع على حقائق الظاهرة.

هذا الغموض والتباين عرقل عمل المجموعة الدولية بغرض إرساء منظومة معيارية موحدة ضابطة للإرهاب، وأسفر ذلك عن فشل في التوصل إلى اتفاقيات دولية فعالة بهذا الصدد[3] وبغض النظر عن الحمولة التأويلية التعددية لمفهوم الإرهاب، يرى كل من أ. شميد A. Schamid. و أ. يونغمان A. Jongman، أن تحقق الفعل الإرهابي يقتضي توافر مجموعة من العناصر:

- استعمال «أو التهديد» باستعمال العنف وهو العنصر المادي المباشر في فعل الإرهاب.

- المباغتة أو استهداف خلق مناخ من الارتباك. وعنصر المفاجأة هو أداة ضرورية للفعل الإرهابي الذي يعتمد على السرية وتجنب المواجهة المعلنة مع القوة النظامية التي هي في الغالب أكثر تنظيما وعدة. وهو أيضا مدخل لتضخيم آثار العملية على معنويات أصحاب القرار والجمهور معا.

ـ استقصاد أهداف ذات طابع رمزي. فالعنف الإرهابي لايتوخى عادة تحقيق مكاسب مادية ملموسة، وإنما يستهدف مؤسسات أو معالم أو أشخاص، ذوي ثقل في الذاكرة والوجدان العامين، علما أن الغرض لأساسي هو توجيه رسالة معينة إلى المجتمع وسلطات الدولة.

ـ العمل على أن تتخذ العملية الإرهابية بعدا إعلاميا جماهيريا، يوفر للتنظيم سبيل تسويق شعاراته ولائحة مطالبه وأهدافه.

ـ السعي إلى تحقيق مكتسبات سياسية. وهذا مايميز بين العنف الإرهابي وأعمال العنف العادية التي تستهدف غايات مادية محدودة[4].

وتستفيد التنظيمات الإرهابية من مجموعة عوامل لتعزيز مكانتها كفاعل دولي صاعد ومهدد للاستقرار الوطني والدولي:

ـ منجزات الثورة التقنية في مجال التواصل وأدوات الاستخبار وآليات العنف، بحيث يقول ب. رستون: «لأحد يفهم استخدام تقنية المعلومات أفضل مما يفهمها

الإرهابيون».

- كثافة وسائل المواصلات، مما أضحت معه التدفقات البشرية غير قابلة للضبط من لدن السلطات الحدودية. ففي 1984، دخل إلى الولايات المتحدة 288 مليون شخص، وتضاعف العدد سنة 1990 إلى 422 مليون، ليبلغ حوالي 447 مليون شخص سنة 1992.

- عدم ارتباط تنظيمات العنف بوعاء ترابي محدد، وسرية بنياتها التنظيمية، مما يوفر لها مرونة حركية كبيرة. ويعطل بالمقابل سبل حصرها مجاليا، خصوصا إذا تعلق الأمر بمجموعات تنتشر فروعها عبر أنحاء عديدة في العالم.

- تزايد حساسية الرأي العام إزاء حوادث العنف المتواترة، التي أصبحت سلعة إعلامية تنافسية، فكما سبق أن صرحت بذلك مارغريت تاتشر «إن وسائل الإعلام تعطي الإرهابيين أوكسجين الدعاية».

إن مجموعة هذه العوامل تمكن مرتكبي فعل العنف من تحويل عمليات محدودة الآثار المادية في الغالب إلى

نتائج ماكرو سياسية هامة : إجبار الحكومة على التفاوض، بما يرتبه ذلك من تنازلات، وما يحمله من دلالات الاعتراف بندية الجماعة المرتكبة للعنف .

على أن عاملا جديدا يعطي للخطر الإرهابي ثقلا حقيقيا كهاجس مركزي من هواجس المجموعة الدولية آنا ومستقبلا، ويتمثل في « خصخصة انتشار أسلحة الدمار الشامل » . فثمة قلق حقيقي متزايد من إمكانيات وصول الجماعات الإرهابية إلى مصادر هذه المواد، لاسيما في ظل أجواء الانهيار المؤسساتي التي تعرفه دول الاتحاد السوفياتي سابقا . حيث يطرح بحدة مشكل التغطية الأمنية للمؤسسات المنتجة للمواد، أخذا بالاعتبار تدهور آليات الضبط اللوجستيكي، وتزايد احتمالات الإفساد، ورحيل آلاف العقول والكفاءات الوطنية إلى الخارج، بحثا عن وضع معيشي أفضل، ومناخ أنسب للممارسة العلمية .

إن التحكم في المخزون السوفياتي السابق للمواد المشعة رهين باستقرار مؤسسات البلد وتماسك مؤسسة عسكرية هي الآن في انحطاط مستمر . ومن تم فإن توقع

احتمالات الاختراق يبقى ذا مصداقية. وفي هذا السياق تؤكد المخابرات الأمريكية بأن المواد المتفجرة وتكنولوجيا الدمار أصبحتا الآن في متناول قوى غير دولتية أكثر من أي وقت مضى. ويقول غرهام أليسون G. Allison، الأستاذ في جامعة هارفرد، والخبير المبرز في قضايا الانتشار النووي. «إن السؤال ليس هو: هل الإرهاب النووي ممكن بالولايات المتحدة، ولكن السؤال هو متى»[5].

يقدر المخزون العالمي للبلوتونيوم، الذي تحرسه القوات المسلحة بحوالي 250 طنا. والواقع أن حماية وضبط هذه الكميات أضحى مهمة بالغة الخطورة، إذا علمنا أن كيلوغرامات قليلة تمكن من صنع قنبلة للدمار الشامل. ومن جهة أخرى، تعمل بعض الدول على تقوية حضورها في سوق السلاح العالمي ورفع إمكانياتها التسويقية، تدعيما لمواردها وحلا لأزماتها الاقتصادية، وذلك عبر تزويد تنظيمات العنف التي أضحت مكونا هاما في الطلب العالمي على السلاح. وهذا الوضع يحول دون بلورة استراتيجية دولية ناجعة لقطع إمكانيات التزود

اللوجستيكي عن هذه التنظيمات.

ويظل شبح الإرهاب البيولوجي التهديد الأقرب إلى التحقق الميداني، والهاجس الذي يقض مضجع الأجهزة الأمنية في البلدان الغربية. فالسلاح البيولوجي لايحتاج استثمارات كبيرة وأجهزة لوجيستيكية معقدة في الوقت الذي باستطاعته أن يأتي خلال زمن قصير على مئات الآلاف من الأشخاص.

*** الثلاثاء الأسود.. لحظة دالة في العلاقات الدولية:**

إن تاريخ 11 شتنبر 2001 أصبح بإجماع المحللين الدوليتين تاريخا مفصليا في العلاقات الدولية المعاصرة من زوايا متعددة:

- النتائج الاقتصادية المباشرة المترتبة عن تدمير مبنى يحتضن مكاتب أكبر المؤسسات الاقتصادية الدولية.

- البعد الرمزي القوي للعمليات التي استهدفت مؤسسات حيوية تمثل الواجهة السياسية العسكرية (البنتاغون)، والاقتصادية (مركز التجارة العالمية)

للولايات المتحدة الأمريكية.

- الدولة المستهدفة هي القوة العظمى التي لاينازعها في ريادتها العالمية أي قطب منافس.

إن جماعة محدودة الأفراد والعدة، تمكنت بفعل تدميري غير مسبوق من حيث حجمه وطريقة تنفيذه، من إنتاج تداعيات بالغة الخطورة على المستويين الداخلي الأمريكي، والعالمي.

لقد ضربت العمليات الروح المعنوية لمجموع الشعب الأمريكي معيدة إلى الأذهان حالة الحضيض التي بلغها الشعور العام خلال حرب الفيتنام. وكان من انعكاس الخلفية الدينية والعرقية للمنفذين، كعرب مسلمين، إثارة الأسئلة حول مقومات الاندماج المجموعاتي الديني، العرقي والإثني الذي يطبع تركيبة المجتمع الأمريكي منذ نشأة الولايات المتحدة، وانفجار العديد من مظاهر العداء الجماعي إزاء المهاجرين العرب والمسلمين. وتسلل هذا الشعور إلى دواليب المؤسسات التشريعية والتنفيذية التي دشنت مجموعة من التدابير المؤشرة على مقاربة مطبوعة

بالتوجس والتعسف تثير انتقاد الأوساط الحقوقية حول مدى تلاءمها مع قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان.

كما أثر الحادث سلبا على مصداقية وفعالية الأجهزة الأمنية والاستخباراتية ذات الصيت الأسطوري على الصعيد العالمي، فقد اهتزت ثقة المواطن الأمريكي في قدرات المؤسسة الأمريكية على حمايته ضد أخطار وأعداء غير واضحي المعالم.

على المستوى العالمي فجرت عمليات الثلاثاء الأسود من جديد جدلا فكريا وسياسيا واسعا حول قضايا بالغة الحساسية بالنسبة لمستقبل العالم عموما. فقد راجت الكثير من القراءات التي تفسر العمليات كتعبير عن انفجار صراع الحضارات، خصوصا بين الإسلام والعالم الغربي. وفرض هذا المفهوم نفسه بحدة في الأوساط الإعلامية الفكرية السياسية والاستراتيجية. غير أن التداعيات الميدانية الأبرز للحادث في حقل العلاقات الدولية تمثلت في انفجار حرب دولية في أفغانستان، كنتيجة لقرار أمريكي يستهدف تجفيف منابيع الإرهاب والوصول على

وجه التحديد إلى معاقل أسامة بن لادن. وهو وضع يغير جذريا المشهد الجيو استراتيجي بآسيا الوسطى.

مايهمنا بالأساس في سياق تحليلنا هو أن عمليات 11 شتنبر تكرس مصداقية الطروحات والمقتربات النظرية التي تدافع عن ضرورة الاهتمام بدينامية صعود الفاعلين غير الدوليتين في مجال العنف الدولي.

إن الفاعل الإرهابي يكسر احتكار الدولة للقوة المادية، وينضاف إلى العوامل عبر القومية الأخرى في تعميق أزمة المصداقية والثقة في علاقة النظام السياسي بالمواطن، بالنظر إلى تراكم مظاهر عجز الأجهزة الدولتية في مختلف أنحاء العالم، وباختلاف درجات تعاكسها وصلابتها، عن ضمان الأمن الفردي والجماعي للمواطنين.

فالعمليات الإرهابية المذكورة طرحت على الولايات المتحدة، ومن خلالها جميع الحكومات، سؤالا إشكاليا: هل القوات الأمريكية مستعدة لمواجهة تهديدات القرن 21؟ يقول بول كنيدي Paul Kennedy: «إن المقدرات العسكرية الأمريكية التي تقدر بملايير الدولارات هي غير ذات جدوى

في مكافحة الجريمة المنظمة أو كارتيلات المخدرات. وهي ذات فائدة محدودة في التصدي للأفعال الإرهابية... فالبنتاغون كان مركزا على سيناريوهات جاهزة من صنف الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ولم يولي الأهمية اللازمة لعنصر تغير طبيعة أسباب العنف وتغير طبيعة المواجهات المسلحة»[6].

في الواقع إن حجم وأبعاد العمليات يؤرخ أيضا لبعد جديد في تعريف الحرب. فهيئة التقديرات في البنتاغون وصفت أخطار العنف الجديدة بالحرب غير المتوازنة أو اللامتماثلة. وقد عرفها تقرير لهيئة الأركان الأمريكية بقيادة هنري شيلتون، كالتالي: «هي محاولة طرف يعادي الولايات المتحدة أن يلتف حول قوتها ويستغل نقط ضعفها معتمدا في ذلك على وسائل تختلف بطريقة كاملة عن نوع العمليات التي يمكن توقعها. وعدم التوازي يعني أن يستعمل العدو طاقة الحرب النفسية، ومايصاحبها من شحنات الصدمة والعجز، لكي ينتزع في يده زمام المبادرة وحرية الحركة والإرادة، وبأسلوب يستخدم وسائل

مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية وأسلحة وتكنولوجيات...»[7].

إن الحروب التقليدية تقوم على فكرة التوازن بين جيوش نظامية بمقوماتها البشرية واللوجستيكية الظاهرة، في حين أنه في حرب الإرهاب، ليس هناك ميدان يتقابل فيه المحاربون، وليس هناك تماثل في الأسلحة.

وفي هذا السياق يرى دوجلاس لفليس، أحد العقول المفكرة للبنتاغون «أن القوة العسكرية الأمريكية لن تواجه في الغالب - وفي المستقبل المنظور - صراعات عسكرية يحكمها التوازن لصالحنا أو ضدنا، وإنما هي - وذلك مانستطيع تأكيده - سوف تواجه مخاطر يوجهها ويقوم بها خصوم لايملكون فرصة للتوازن ضد القوة الأمريكية، ويكون عماد تحديهم استعمال أشكال من الحرب لاتتوقعها الولايات المتحدة ولم تستعد لها»[8].

* اقتصاديات الجريمة عبر القومية:

لئن كان مفهوم الإرهاب يحيل إلى غاية سياسية،

فإن الجريمة المنظمة ترتبط في الغالب بمرامي اقتصادية. وينطبق هذا الوضع على منظمات المافيا التي يعرفها ت - كريتان T. Cretin بأنها « . . . منظمة إجرامية تهدف إلى الربح المادي، وتعتمد الإفساد، الضغط أو العنف للوصول إلى أهدافها الاقتصادية، وتباشر أنشطتها على المستوى الدولي » .

لمنظمات المافيا امتدادات تاريخية وجذور سوسيو ثقافية محلية في بعض البلدان : إيطاليا، تايلوان، الصين . . .، غير أنها واكبت مسلسل العولمة لتوسع نطاق أنشطتها بحيث تغطي مختلف أنحاء العالم. وهكذا تناسلت جنسيات المنظمات الإجرامية في مختلف الأنشطة، عبر مجموع القارات. كولومبيا، الدومينيك، الفيتنام، روسيا، ألبانيا، جمايكا، نيجيريا . . . بل إن بعضها أضحى أشد قوة من المنظمات المافياوية التقليدية في إيطاليا والولايات المتحدة، والتي تركزت عليها خبرات الأجهزة الأمنية.

تتكون المافيا الصقلية الذائعة الصيت (Cosa Nostra)،

من 180 مجموعة منظمة يتوزع عليها حوالي 5000 فرد، وهي تنشط في جنوب إيطاليا، وتصدر أنشطتها إلى ألمانيا والولايات المتحدة ودول أوربية أخرى. ويوضح تاريخ هذه المنظمات قدرتها على اختراق مؤسسات الدولة الإيطالية الأكثر حساسية وضرب مصداقية السلطة الدولتية لدى الرأي العام الوطني والدولي.

لقد خلصت إحدى تقارير لجنة تحقيق برلمانية إلى القول «إن العلاقة بين الدولة الإيطالية والمافيا تشبه العلاقة بين سيادتين مختلفتين...».

في الاتحاد السوفياتي، وفر انهيار السلطة المركزية في أجواء الانتقال من الشيوعية إلى الليبرالية، تربة خصبة لتناسل منظمات الجريمة الروسية. فحسب إحصائيات وزارة الداخلية الروسية، انتقل عدد الجماعات الإجرامية من 3000 سنة 1992، إلى 5700 سنة 1994، ثم 8000 سنة 1996.

وللدلالة على تعاظم قوة هذه المنظمات وهيمنتها على المجال الاقتصادي الوطني، تفيد بعض التقديرات أن 70 إلى 80% من الأبناك الخاصة بروسيا خاضعة لسيطرتها المالية.

وفي الصين، حيث جهاز الدولة لايزال قويا ومسلحا بإمكانيات الضبط المادي والمعنوي، صرحت السلطات الصينية سنة 1993 بأنها فككت أكثر من 150000 مجموعة إجرامية متفاوتة الخطورة[9].

وتعتبر تجارة المخدرات مجالا حيويا لنشاط المنظمات الإجرامية بحيث تقدر عائداتها بحوالي 500 مليار دولار سنويا (أكبر من عائدات البترول)، أي مايمثل أزيد من الناتج الوطني لأغلبية دول العالم. وبالإضافة إلى التهديد المباشر للمواطنين والمؤسسات التجارية القانونية، فإن تجارة المخدرات تؤثر على استقرار الحكومات، تضر بالسير العادي للمؤسسات القضائية، وتخلق جوا من العنف والفساد بشكل يؤثر على مصير البلاد.

إن قوة إمبراطوريات المخدرات تتعاظم لتضرب في الصميم هيمنة الجهاز الدولتي على الفضاء العمومي، وتعطل صلاحياتها في القطاعات الأكثر حيوية، مثل الأمن والقضاء. الأمر الذي يبدو أكثر جلاء في علاقات الدولة الكولومبية بهذه التنظيمات.

وعلى غرار المؤسسات الاقتصادية عبر القومية، تتميز كبريات منظمات تجارة المخدرات بلامركزية بنياتها، بحيث يتوزع العمل بين إنتاج المحاصيل في بلد معين، وإعداده للبيع في بلد آخر، ثم توزيعه على المستوى العالمي أو الإقليمي عبر شبكة معقدة، ثم إعادة تدوير العائدات عبر قنوات مالية يصعب رصدها وتفكيكها[10].

ولاشك أن اندلاع موجة من النزاعات منذ بداية التسعينات، وتناسل فراغات النفوذ وأوضاع الفوضى، كان عاملا مشجعا بالنسبة لشبكات المخدرات. بحيث أضحى من السهولة بمكان تصريف المنتوجات في ظل انهيار السلطات المركزية. وفي كثير من الحالات، يعمد فرقاء النزاع إلى استغلال تجارة المخدرات للحصول على أموال لتغطية نفقات السلاح، وهذا ماقامت به بعض الفصائل في حروب البلقان، ونمور التأميل في سريلانكا[11].

إن التنظيمات الإجرامية تعد اليوم قوى اقتصادية كبرى، بحيث قدر رقم أعمالها السنوي حسب القسم النقدي لصندوق النقد الدولي بحوالي 1000 مليار دولار.

لقد أصبح اقتصاد الجريمة الذي تنشطه هذه المجموعات (المخدرات، الرقيق الأبيض، التهريب . . .) مكونا هيكليا للاقتصاد العالمي، تضع فيه سنويا ملايير الدولارات عبر عمليات تبيض الأموال. وتبدي بوضوح إخفاق الأنظمة الأمنية الوطنية في القضاء على هذه الظاهرة، التي تنتشر عبر عمليات الإيداع مجهولة الاسم بالمؤسسات المالية في دول مايسمى بالجنات البنكية Paradis Bancaires، مثل الباهاماس، بيرمودا، سويسرا، حيث تتضاءل القيود المسطرية على الإيداع المالي.

إن الجريمة المنظمة بمختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، تتموقع اليوم على رأس هواجس الدول والمؤسسات الدولية، مما استدعى وضع اتفاقيات دولية بهذا الصدد:

اتفاقية فيينا 1988 حول التعاون القضائي والأمني في متابعة عمليات تبييض الأموال، وتنظيم لقاءات دولية، مثل المؤتمر العالمي حول الجريمة المنظمة لسنة 1994، لاتزال بعيدة عن تحقيق نتائج ميدانية ملموسة[12].

والمرجح أن تكون أحداث 11 شتنبر 2001، منطلق وعي دولي جديد لدى مختلف مكونات المجموعة الدولية، ولاسيما القوى الكبرى، في اتجاه تجفيف المنابع المالية لتنظيمات الجريمة المنظمة والإرهاب، إن الجريمة عبر القومية، بمختلف أشكالها الأمنية، الاقتصادية والسياسية، ظاهرة بنيوية في المجتمع العالمي المعاصر، تتغذى على الاختلالات المتعددة، المرتبطة بضعف القدرات الضابطة لكثير من الدول إزاء مجالاتها الوطنية، وتواجد فراغات وساعة للنفوذ، وحدة الاختلالات على مستوى توزيع الثروة والموارد على المستويين القطري والعالمي، بالإضافة إلى مظاهر الحيف واللاعدل في تعاطي القوى الدولية مع تطلعات العديد من المجتمعات إلى التعبير عن نفسها في مختلف المجالات.

المراجع المعتمدة:

(1) جاك دونوديو دوفابر: الدولة. ترجمة سموحي فوق العادة. زدني علما. عويدات. باريس - بيروت. ط. 2. 1982. ص. 7.

(2) Albert Rigaudière: L'invention de la souveraineté. Pouvoirs 67/ 1993, p. 13 - 14.

(3) أحمد جلال عز الدين: الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية. في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية. مركز الدراسات العربي الأوربي. ط. 2. بيروت. 1998. ص. 285.

(4) Josepha Laroche: Politique internationale. L.G.D.J. Paris. 1998, p. 99.

(5) Allen Hammond: quel monde pour demain? Scénarios pour le XXI siècle. Nouveaux Horisons. 1998, p. 143.

(6) Paul Kennedy: Puissance de l'ennemi et fragilité Américaine. Le Monde supplement: le Nouveau désodre mondial. 27 septembre 2001, p. VI.

(7) محمد حسنين هيكل: نوع جديد من الحرب بدأ الآن. الاتحاد الاشتراكي. 4 أكتوبر 2001. ص. 6.

(8) نفس المرجع.

(9) Phil Williams: Transnational criminal organizations and international security. In. World security challenges for a new century. St Martin's Press. New York. 1995. P. 261.

(10) Alen Hammond. Op. cit., p. 142.

(11) Phil Williams. Op. cit., p. 253.

(12) Josepha Laroche. Op. Cit., p. 95

الفصل الرابع:

ثورة المعلومات
وأزمة الدولة الوطنية

تشكل ثورة المعلومات أحد العناوين البارزة للمرحلة التاريخية الراهنة من تاريخ الإنسانية. فلئن كانت الآلة البخارية قد مهدت لانطلاق الثورة الصناعية التي غيرت وجه العالم وقادت نحو تقعيد أسس النظام الرأسمالي، فإن الثورة المعلوماتية بصدد إفراز معالم مجتمع جديد بأنماط حياة وعلاقات جديدة للانسان مع الزمان والمكان وآليات غير مسبوقة للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

*** رهانات اقتصاد المعلومات وسلطة الدولة:**

تشكل الطرق السيارة للاعلام بالنسبة للاقتصاد الجديد الأهمية ذاتها التي اكتستها السكك الحديدية بالنسبة للعصر الصناعي.

إن المعلومة تمثل اليوم أساس هذا القطاع الجديد.. الجديد من حيث موارد العملية الانتاجية ذات الطبيعة الامادية، باعتبار أن المادة الأولية هي بالأساس المعلومة الرقمية والجديد أيضا من حيث أسسه وآلياته التنظيمية القائمة على اللاتمركز والطابع الفردي للعمل الذي يضع الشخص المنتج في احتكاك وحيد بالحاسوب والتسيير عن بعد..

ويعد اقتصاد المعلومات القطاع الأكثر نموا في حركية الاقتصاد العالمي، حيث تحقق المقاولات الناشطة فيه نسب نمو قياسية تبلغ 200 إلى 300 بل 600 في المائة. ونتيجة التوسع المدهش لهذا القطاع فإن حركات الرساميل التي تجري عبر القنوات المعلوماتية أكثر أهمية بـ 60 إلى مائة مرة من تلك التي تتم عبر معاملات الاقتصاد الفعلي المادي فيما ارتفع

حجم التجارة الالكترونية من 8 مليارات دولار سنة 1998 إلى 40 مليار سنة 2000 ليتجاوز 80 مليار دولار سنة 2002 (1).

غير أن الجانب الاشكالي في نمو أنشطة الاقتصاد الحامل لوعود الوفرة وفك الارتباط بالوسطاء في إنجاز العملية الاقتصادية والتبادلية بالنسبة للسيادة الدولتية في بعدها الاقتصادي يتمثل في نذر تراجع القدرة الضابطة للدولة تجاه المعاملات المعلوماتية من حركات للرساميل وصفقات افتراضية ومبادلات الكترونية.

وفضلا عن التحديات والإكراهات التي تطرحها أنشطة الاقتصاد الجديد في إطار الشرعية على الحكومات من حيث سؤال التنظيم والمراقبة فإن الفضاء السيبرنيتي من جهة أخرى يحمل مخاطر حقيقية. إذ تحول إلى واحة ضريبية للتهرب من واجبات المواطنة الاقتصادية وملجأ للجرائم الاقتصادية مثل تبييض الأموال القذرة والتجسس الالكتروني(2).

في الماضي، كان بإمكان الأنظمة الحاكمة أن تجعل من الحدود الإقليمية حواجز في وجه تدفق الأفكار

والمعلومات غير المرغوب فيها، مما يسهل لها الاطلاع ببناء وصيانة منظومة الرموز والمقومات الثقافية والإيديولوجية للدولة.

لقد كان التحكم في حركية المعلومات أداة لممارسة السلطة السياسية. فالمعلومات ليست محايدة. إنها وسيلة للتعبئة والتعبئة المضادة. ومن هذا المنطلق كانت الأجهزة الحكومية تمارس صلاحياتها، بشكل شبه احتكاري، في عملية «التوسط» في نقل التدفقات إلى سوق الاستهلاك العمومي الوطني، بعد إنجاز مهمة التصفية والانتقاء، الأمر الذي كان - ولايزال - بارزا في ممارسات الأنظمة الشمولية. بحيث أبرزت موجة الانهيارات الشيوعية إلى أي حد أغلقت مجتمعات بكاملها، في بلدان مثل ألبانيا ورومانيا، حوالي نصف قرن، بالحديد والنار، وعبر عزل الشعوب إعلاميا عن التفاعلات المحيطة. هذا الوضع أصبح متجاوزا في راهن الفضاء التواصلي العالمي، إذ أفضت ثورة الاتصالات إلى تعزيز القدرة الاختراقية لتدفقات الأفكار والرسائل والمعلومات، وتأزيم الدور التوسطي الضابط

للفاعل الدولتي.

إن «الأقمار الصناعية تربط العالم الآن في بنية تحتية إلكترونية تنقل الأخبار والمال والبيانات إلى أي مكان في العالم بسرعة الضوء. وهذه الأقمار لاتنقل إرسال التلفزيون والراديو والهاتف حول العالم فحسب، بل إنها غيرت بفعلها هذا، للأسوء أو للأحسن، ميزان قوى الإعلام أيضا، وأبعدته عن الدولة في اتجاه الفرد»[3].

لقد تضافرت عوامل الدمقرطة السياسية، والموجة الكاسحة للتحرير الاقتصادي التي همت قطاع الاتصالات، وانفجارات تكنلوجيا المعلومات الذي جعل العالم يدخل موجة رابعة تحمل أكبر الإبداعات الإنسانية جذرية، لتجعل من المعلومة سلعة لامادية يصعب حصرها، تعمق مسامية الحدود القطرية، وتضع السيادة الوطنية؛ ركيزة الدولة الحديثة، في مواجهة تحديات حقيقية.

*** الانترنيت وتحديات المجتمع الافتراضي:**

ساهمت وسائل الاتصال الجديدة في توسيع المجال

التداولي للمعلومات، فمن خلال الاستعمال الواسع للحواسيب والأقمار الصناعية، والإرسال عبر التصميم والألياف البصرية والرقمنة وضغط البيانات، أصبح بوسع منتجي المعلومات اليوم أن يقدموا أنباء - في صورة نصوص أو صوت أو صورة - أكثر من أي وقت مضى، ويمكن إنجاز ذلك وإيصاله إلى المستفيدين بسرعة أكبر وسعر أقل في مختلف أنحاء العالم[4].

أفرز الانترنيت فضاء تواصليا جديدا على المستوى العالمي، متعدد الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية. فتسارع دينامية تعميم التغطية العالمية للشبكة، فجر الحلم بجماعة بشرية كوكبية أكثر تفاعلا. إذ باعتمادها لمعايير وشفرات استعمال موحدة، تتيح الشبكة لمختلف الحواسيب المنضوية في نظامها أن تتواصل وتتبادل المعطيات، بمرونة وعلى مستوى العالم أجمع، علما أن عدد المنخرطين في الانترنيت قدر سنة 1998 بحوالي 70 مليون شخص، ويتضاعف عددهم كل ستة أشهر.

ويطرح هذا الوسيط العملاق على السلطات

الحكومية ـ خصوصا في الكيانات السياسية المغلقة ـ معضلة الضبط والمراقبة. فالتطورات التي شهدتها عملية استعمال الانترنيت من لدن العموم، تؤشر على الخطورة الواضحة التي يشكلها على قدرات الحاكمين على الاستفراد بالقرارات العليا، على الأنساق الثقافية والسياسية الخصوصية، على التدفقات الاقتصادية اللامادية، وعلى استقرار الاجتماع السياسي الوطني أحيانا، بالنظر إلى الإمكانات الهائلة التي توفرها الشبكة من حيث الإمكانيات اللامنتهية لتمرير الرسائل والرموز والمعلومات، وإنجاز مختلف المعاملات. غني عن البيان أنه «حين تعجز الدولة عن التحكم في التدفقات المادية واللامادية، فإن وجودها كنظام سياسي يصبح موضوع تساؤل. هذا هو الحال حين تكون تظطر الدولة إلى إلغاء هذه الحواجز معياريا باسم حرية الحركة والتواصل»[5].

وتزداد خطورة الشبكة حين يتخذ استعمالها طابعا مجموعاتيا منظما يحيل إلى فعاليات عبر القومية، مثل التنظيمات المدنية العالمية، والتنظيمات الإجرامية الدولية.

تعتبر الانترنيت وسيطا مفضلا لتجمعات الأفراد والمنظمات غير الحكومية، التي تستغلها في إنجاز الاستراتيجيات التعبوية للرأي العام الدولي، بمناسبة قضايا وبرامج مستقلة عن القرارات الدولية، المحكومة بالمصالح الخصوصية الظرفية والأنانيات القطرية. هكذا تساهم الانترنيت في إعادة صياغة علاقة المواطن بالدولة. أنها تجسد المواجهة بين منطقتين متعارضتين: منطق الدولة الباحثة عن إدماج الشبكة في إطار حدودها وقوانينها وأهدافها العليا، ومنطق المجموعات الافتراضية المدافعة عن استغلال جميع الإمكانيات التواصلية، وعن مبدأ الضبط الذاتي Auto - régulation للشبكة، في إطار تجريب أشكال جديدة للمواطنة والديموقراطية السيبرنيتية المباشرة[6].

إن ثورة المعلومات، ومن خلال دورها في تنشيط الحركية الفردية المستقلة، تدفع إلى السطح بفاعل جديد تتعزز معالم ثقله باستمرار، ويتمثل في نواة « مجتمع مدني عالمي »، يزاحم الاستراتيجيات الدولتية، ويفرض منظومة قيم جديدة للعلاقات بين مكونات الجماعة

البشرية. فمما لاريب فيه أن سيولة المعلومات ساهمت في توثيق الصلات وتنسيق المواقف الجماهيرية، إما في إطار تنظيمات جمعوية أو مؤسساتية، دائمة، أو بمناسبة التعبير عن مواقف لحظية.

إن قدرة الوسائط التواصلية على تعميم النطاق التداولي للمعلومة تفسر حالة الاستجابة الانفعالية الجماعية إزاء مختلف الأحداث والمستجدات التي تهم عموم المجتمع البشري، والانخراط الشعبي عبر القومي في مظاهر التعبير عن آراء «مواطني العالم». هذا الوضع تجسد خلال السنوات الأخيرة بتواتر المظاهرات والتجمعات، التي جعلت من الرأي العام الدولي عاملا ضاغطا في الأنسنة والسلم والتضامن العالمي. ولاأدل على ذلك من ردود الفعل الشعبية واحتجاجات المنظمات غير الحكومية التي أضحت مصاحبة لجل التجمعات الدولية: اجتماعات منظمة التجارة العالمية (سياتل نموذجا)، لقاءات مجموع الدول الثمانية، اجتماعات المؤسسات المالية الدولية... الخ.

ولئن كانت الانترنيت آلية مركزية لتعبئة وإنعاش

أنوية المجتمع المدني العالمي، فإنها في الوقت ذاته، تزيد في تأزيم القدرة الوقائية والزجرية للحكومات إزاء التنظيمات اللاشرعية العاملة في مختلف المجالات: الإرهاب، الجريمة المنظمة، التهريب، تجارة الجنس... الخ. فقد عبرت هذه التنظيمات العملاقة عن قدراتها الخلاقة في تطويع وسائط التواصل المختلفة، بغرض رفع الإمكانيات التخطيطية والتنفيذية لعملياتها، متلاعبة بالحدود السياسية.

يعبر ن. نكروبونت N. Negroponte عن الواقع الحالي لعجز الحكومات عن ضبط التدفقات الجارية عبر الانترنيت، بسخرية قائلا: «الرقابة المعممة للانترنيت ستكون شبه مستحيلة بسبب البنية اللامركزية للشبكة. الحل الوحيد أمام الحكومات سيكون هو منع الهاتف!»[7]. ومانريد من صعوبة الضبط الدولتي هو ضعف التنسيق القانوني والعملياتي بين الدول. فالقانون الداخلي لايمكنه ضبط أنشطة افتراضية عبر قومية. مما يفرض ضرورات ملحة للاعتماد المتبادل في المجال المعياري والتنظيمي. إن هذه المفعولات الجذرية للثورة المعلوماتية تنتج تراتبية جديدة

في السلطة والمكانة العالمية. ففي لائحة نشرتها أسبوعية فرنسية للخمسين شخصية الأكثر تأثيرا في العالم، لوحظ باستغراب الغياب الكلي للحكام ورجال السياسة، بما في ذلك زعماء الدول الكبرى. بل إن صدارة اللائحة عادت لإمبراطور المعلوميات صاحب ميكروسوفت، الأمريكي بيل غيتس Bill Gates [8].

*** الصورة والسياسة الخارجية:**

لزمن طويل، احتكرت السلطات التنفيذية العليا تدبير السياسة الخارجية للدولة، وفق منظورها الخاص للمصلحة الوطنية. واستطاعت تحييد مختلف الفاعليين عن التأثير جديا في القرار الخارجي. لقد كان الجمهور مشدودا بشبه كلي، ومعه أيضا ممثلوه في المؤسسات النيابية والمنظمات السياسية والنقابية، إلى القضايا والأحداث الداخلية، فيما عدا مايجري خارج الحدود الإقليمية مجرد موضوع للنقاشات النخبوية الهامشية، وانعكس هذا الموقف في الاستحقاقات الانتخابية، بحيث

تتركز الضغوط الجماهيرية على الهواجس والاحتياجات الداخلية المباشرة، بل إن كل مرشح يبني حملته على قضايا السياسة الخارجية يكون مصيره السياسي هو الفشل الذريع.

الواقع إن هذا الوضع آخذ في التزحزح، بسبب الدور الإخباري والتعبوي لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية، التي تنقل على مستوى جميع أنحاء العالم صورا وأخبارا موحدة عن مختلف المستجدات، بحيث انكسر ذلك الفاصل بين الحدث الوطني والحدث الدولي.

في الولايات المتحدة، حيث المجال السياسي أكثر انفتاحا، يمكن تلمس دور الصور التلفزيونية في توجيه الرأي العام الأمريكي نحو التموقف إيجابا أو سلبا إزاء متخذي القرار الخارجي. وقد تعلم السياسيون والدبلوماسيون بسرعة أن التلفزيون هو وسيلة عاطفية، وأن التعاطف الشعبي الذي تثيره الصور التلفزيونية يمكن أن يصبح عنصرا لاغنى عنه في السياسة الخارجية. فبعد حرب الفيتنام، أصبح التدخل العسكري الخارجي شديد الهشاشة

أمام عدم تسامح الرأي العام الأمريكي مع أية خسائر في الأرواح على أرض أجنبية. الأمر الذي بدا واضحا في تداعيات الهجوم الدموي على قاعدة عسكرية أمريكية في لبنان عام 1983. فيما «أحجم الرئيس الأمريكي جورج بوش عن الوصول إلى انتصاره الكامل في العراق عام 1991، لأنه خشي من أن يضجر الشعب الأمريكي من حرب الخليج إذا استمرت لوقت أطول»[9].

هذا المنطق هو الذي تحكم في موقف الجمهور الأمريكي إزاء التدخل في الأزمة الصومالية. فإذا كانت المشاهد الفظيعة للجوع قد بنت إجماعا على إرسال الجنود إلى الصومال، إنه بعد بضعة أشهر، كان مشهد الجثة الأمريكية المسحولة في شوارع مقديشيو كافيا لإثارة انقلاب جذري في الرأي العام، عجل بقرار الإدارة الأمريكية سحب القوات.

* المعلومات في خدمة الهيمنة الأحادية:

في ظل الاختلال العالمي المهول في مقدرات الدول

من حيث الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ثمة تخوف وقلق جديان في أوساط صناع القرار والمهتمين بالشأن العمومي من أن تكرس هذه الثورة المعلوماتية الجديدة واقع الهيمنة الأمريكية على العالم، من خلال خدمة الأحادية القطبية على المستوى الاستراتيجي، تعزيز الريادة الاقتصادية الأمريكية وضرب الهويات والخصوصيات الثقافية. في مقال كتبه بالاشتراك مع وليام جونز، نشرته مجلة فورن افيرز Foreign Affairs، المقربة من الإدارة الأمريكية، في عدد أبريل 1996، يذكر جوزيف ناي Joseph Nye كيف أنه سيكون من السهل على أمريكا أن تسيطر سياسيا على العالم في المستقبل القريب، وذلك بفضل قدرتها التي لاتضاهى على إدماج النظم الإعلامية المعقدة. فالمعرفة - يقول الكاتب - «باتت أكثر من أي وقت مضى مصدره قوة. والبلد الذي يستطيع أن يقود ثورة المعلومات، في شكل أفضل، سيستحوذ على مصادره قوة أكثر... أن التفوق المعلوماتي عامل مهم للدبلوماسية الأمريكية...

إن في إمكان الولايات المتحدة أن تستخدم مصادر معلوماتها للدخول مع الصين وروسيا وغيرهما في حوارات أمنية، من أجل تجنب تحول الخلافات إلى أعمال عدائية. كما أن تفوقها المعلوماتي يمكن أن يساعد في تجنب تحول دول معادية مثل إيران والعراق إلى دول قوية، وأن يساعد أيضا في تقديمها الدعم لدول ديموقراطية وفي إبقاء الاتصال مع أولئك الذين يعيشون في ظل أنظمة غير ديموقراطية»[10].

إن الثورة المعلوماتية تخلق تراتبية جديدة في مقدرات قوة الدولة. فمع الجزم باستمرار الأهمية الحيوية للموارد التقليدية: الإمكانات العسكرية، الموارد الطبيعية، حجم السكان... الخ، إلا أنه جدير بالإشارة كون هذه الموارد لم تحل دون سقوط الإمبراطورية السوفياتية. في المقابل تصعد التكنولوجيا الدقيقة في مجال التواصل والإعلام في سلم الأولويات والعناصر المعضدة للقوة الوطنية.

وفي هذا الصدد، يدعو جوزيف ناي صانعي القرار في واشنطن إلى العمل على تعميم تكنولوجيا الاتصال،

وأهمها الانترنيت، على الصعيد العالمي، حتى يسهل على الولايات المتحدة تحصيل المعلومات من مختلف الأنحاء بتكاليف ضئيلة وبسرعة وفعالية أكبر، مقارنة مع كلفة وبطء الأجهزة الحكومية والمؤسسات الخاصة والعناصر البشرية.

في السياق ذاته، تتخذ التقنيات المعلوماتية أهمية قصوى في حقل الاستراتيجية العسكرية، بحيث تؤمن هذه التكنولوجيا «القدرة على جمع المعلومات وتنسيقها ومعالجتها ونقلها والتعامل معها، حول أكثر الأحد تعقيدا، التي قد تجري في مناطق جغرافية واسعة. وهي تساعد على اختيار دقيق لتوظيف استخدام القوة العسكرية ومكانة أو عدم استخدامها، بما يحقق الأهداف ويقلل من الخسائر إلى أبعد حد»[11]. الأمر الذي يقتضي إرساء مظلة معلوماتية على مستوى العالم.

وبالنظر إلى استياء الرأي العام عموما من أية خسائر بشرية في مواجهات حربية أصبح من الصعب تبريرها دائما، بعد انهيار «الشر الأعظم» ممثلا في القوى

الشيوعية، فإن الاستراتيجي الأمريكي يعمل على إدخال تقنيات المعلومات في قلب المعارك الميدانية بحيث تقتضي الخطط المستقبلية تركيز المبادرة الأمريكية على توظيف الآليات المعلوماتية لتحطيم خطوط الاتصال وقنوات التنسيق بين مختلف وحدات العدو، والتوجيه عن بعد للمعركة الميدانية، مع تخفيض احتمالات الاحتكاك البشري المباشر، كل ذلك تنفيذا لما يسمى بعقيدة O قتيل « O. Mort » التي تقوم على تفادي الخسائر في الأرواح ذات التأثير في موقف الرأي العام.

وعلى العموم، يضع خبراء السياسة الخارجية الأمريكية أربعة أهداف عامة يمكن أن توظف الانترنيت وأدوات التواصل الأخرى، في تحقيقها:

- دعم الدول الديموقراطية، عبر تقديم الغطاء المعلوماتي للقوى الموالية لواشنطن أو المتبنية لسياسة السوق.

- محاولة فرض التغيير من الداخل على دول مازالت تتبع الخط الاشتراكي مثل الصين، كوبا وكريا الشمالية...

وذلك عبر تشجيع القوى المطالبة بالدمقرطة داخليا. فضلا عن كون الانترنيت يؤمن القدرة على تسويق خطاب المعارضة في حالة التضييف الرسمي عليها، الأمر الذي أوضحته التجربة مع القوى المعارضة لميلوسوفيتش في يوغوسلافيا.

- المساهمة في تجنب وحل النزاعات الإقليمية، عبر تأمين معلومات مساعدة للتقريب بين القيادات، ومنع انتشار الحملات الدعائية بين الفرقاء.

وهو ماعملت من أجله الإدارة الأمريكية في أفق التوصل إلى اتفاق دايتون لحل الأزمة اليوغوسلافية.

- توفير مصادر معلومات تمكن الأجهزة السياسية والأمنية من تنمية قدراتها على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[12].

*** الفجوة المعلوماتية واختراق الهويات:**

بالنظر إلى معطيات توزيع البنية التحتية للإعلام والاتصال في العالم، فإن ثمة تخوفا جديا من الهيمنة

الأمـــريكيـــة على القطاع، بشكل يؤدي إلى التنمـــيط والاسترقاق الثقافي. فالثقافة العالمية World Culture، تمتد عبر اللغة الإنجليزية على الصعيد الكوكبي، وتفرض نفسها، ليس فقط على بلدان الجنوب، بل أيضا في الدول الأوربية. حيث يتخوف الأوربيون من أن تفضي الحرب الجديدة للإعلام إلى هزيمة أخرى أمام الولايات المتحدة، كما حدث في قطاعات التلفزة والسينما. فما بين 1985 و1994، انتقل حجم الدخول للفيلم الأمريكي من 400 مليـــون إلى 520 مليون تذكرة، في حين انخفض هذا الرقم بالنسبة للفيلم الوطني من 177 مليـــون إلى 89 مليون تذكرة، في نفس الفترة. مع العلم أن صناعات السينما والسمعي البصري، تعد المصدر الأول للعملات الصعبة بالنسبة للولايات المتحدة، متقدمة على صناعات الطيران[13].

لقد تطورت توازنات الإعلام لتضاهي أحيانا موازنات الدفاع لدى بعض البلدان. إذ تقول الإحصائيات أنه منذ 1986، بلغ رقم أعمال اقتصاد الإعلام والاتصال في الغـــرب 1185 مليـــار دولار: 515 مليـــار دولار في الولايات

المتحدة، 267 مليار في أوربا، 253 مليار في اليابان و150 مليار في باقي الدول.

وتتمركز البنية التحتية للإعلام والاتصال بين عدد محدود من المجموعات العملاقة المنتمية إلى الدول الصناعية الكبرى. بحيث تصل نسبة صادرات الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث في ميدان معدات وتجهيزات الاتصال إلى حوالي 92,85 % للصحافة، 91,51 % لأجهزة التلفزة، 94,7, % لأجهزة الراديو والتسجيل، 98,32 % لأدوات التصوير السينمائي، فيما تحتكر هذه الدول احتكارا شبه كامل لميدان تصدير الأجهزة الإلكترونية.

هذا الاختلال الرقمي ينتج سيطرة مطلقة لهذه الدول بمرجعياتها الثقافية الغربية على مضامين العملية الإعلامية، عبر وكالات أنبائها، وبنوك معطياتها ومنتوجاتها السمعية البصرية[14].

إن الانفتاح الإعلامي الذي أضحى مكونا هاما لمسلسل العولمة، يخلخل إيقاعات التطور الداخلي الخاص لكل من الجماعات الوطنية، فقد أصبحت الدول الوطنية

مكرهة على استتباع مشروعها الخاص ورؤيتها لتدبير الزمن السياسي والاقتصادي والثقافي، إلى المنظومة المسيطرة على المستوى العالمي، وهي منظومة الحداثة الغربية.

ويعتقد واضعوا الاستراتيجيات الإعلامية بضرورة أن يأخذ مسار السيطرة على الفضاء مداه اللامحدود، على نحو يلبي حاجيات الشركات العملاقة ومراكز الهيمنة المالية، داعين إلى تجاهل مظاهر الهوية التقليدية للشعوب والمجتمعات، كالقومية والانتماء العرقي والديني والجنس والموقع الجغرافي. وهذه الاستراتيجيات تشكل مصدر إغراء لكبار رجال الأعمال الذين أصبحت الحدود القومية عائقا أمام مصالحهم، مما يدفعهم إلى الضغط على حكوماتهم، من أجل الانخراط في عمليات السوق المفتوحة[15].

ويراهن الأمريكيون على المقاولة الخاصة للمضي في مشروع تغطية تواصلية للعالم، تمكن من إنجاز عملية التوحيد والتنميط الثقافي، وتتعالى على الخصوصيات الثقافية للشعوب. فقد جاء في البرنامج الأمريكي حول البنية التحتية للإعلام الوطني The National Information

Structure، الذي تبناه كلينتون، أنه « . . . يرجع إلى المقاولة الحرة تأمين تنمية برنامج الطرق السيارة. . . »، وفي النصف الثاني من الثمانينيات، تحولت بعض المؤسسات مثل « اللغات » إلى فضاءات مركزية للنقاش حول النظام التواصلي الجديد Nouvel Ordre Communicationnel، في إطار تصنيف أنشطة الاتصالات، ضمن قطاع الخدمات، وتعمق الصراع بين مؤدلجي السلعة الإعلامية والمدافعين عن الهويات الثقافية.

ولاشك أن تكرس الطابع التجاري والصناعي للقطاع، في إطار المنظور التحريري النيوليبرالي الراهن، يؤكد أزمة الدولة الوطنية أمام التدفقات المعلوماتية، خصوصا في نطاق بلدان الجنوب التي لم تستطع إلى الآن فرض تفعيل بنود « النظام العالمي الجديد للإعلام والتواصل »، الذي تبنته اليونسكو من خلال الإعلان العالمي للإعلام الصادر عنها في نونبر 1978 .يمكن القول فعلا بأن العلاقات الدولية المعاصرة شهدت تحولات جديدة مع ولوج المجتمع العالمي لعصر المعلومات، يمكن تلخيصها في مايلي :

• إعادة تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل بشري إلا وهما الزمان والمكان، مما ينتج بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعل الدولي التكيف معها.

• بروز نوع جديد من الدبلوماسية يطلق عليه البعض دبلوماسية الأقمار الصناعية أو دبلوماسية الإعلام الإلكتروني.

• احتدام عملية التنميط الثقافي عبر عولمة القيم الغربية باعتبارها نموذجا للثقافة العالمية وقمة التطور البشري، الأمر الذي يصطدم في المقابل بانبعاث جديد للخصوصيات الثقافية المقاومة.

• تراجع مضمون السيادة الوطنية، إحدى المقومات الأساس للعلاقات الدولية المعاصرة، بحيث أن كثيرا من العناصر المكونة لهذه السيادة لا ترتبط بالسلطة والأسلاك الشائكة والجيش... بل كانت تستند أيضا على السيطرة على المعلومات، الوضع الذي أصبح مستعصيا في عصر الاختراق المعلوماتي.

• إنتاج تصورات جديدة لشكل الحرب المستقبلية.

إن عمليات التدمير المستهدفة للبشر والمنشآت تتجه نحو التناقض، لفائدة أدوات جديدة في مقدمتها المعلومات بما يجعل البعض يتحدث عن «حرب نظيفة» للمستقبل[16].

المراجع المعتمدة:

(1) Ignacio Ramonet: Nouvelle Economie; Le monde diplomatique avril 2000, p. 1.

(2) Philippe Queau: qui controlera la Cyber Economie Le monde diplomatique Fevrier 1995, p. 16 - 17.

(3) ولتر. ب. رستون: أفول السيادة. ترجمة عزت نصار وجورج خوري - دار النشر. 1995. ص. 150.

(4) كلود مويسي: أساطير قرية المعلومات الكونية - ترجمة فؤاد بوابة. الثقافة العالمية. العدد 87، مارس - أبريل 1998، ص. 20.

(5) Josepha Laroche: Politique Internationale.
L.G.DJ. Paris 1998, p. 97.

(6) Idem, p. 99.

(7) Ignacio Ramonet: Géopolitique du Chaos. Galilée. Paris 1997, p. 71.

(8) كلود مويسي: مرجع مذكور. ص. 22.

(9) ،رد في مقال لغسان مكحل: الانترنيت والسياسة الخارجية الأمريكية. شؤون الأوسط. ع. 100 أكتوبر/نونبر 2000. ص. 44.

(10) نفس المرجع. ص. 45.

(11) نفس المرجع. ص. 47 - 48.

(12) Ignacio Ramonet. Gepolitique... op. cit., p. 143 - 144.

(13) يحيى اليحياوي: العولمة ورهانات الإعلام. سلسلة شراع. ع. 33. 1998. ص. 48 - 49.

(14) محمود حيدر: السيادة في تحولات العولمة: الدولة المغلولة. شؤون الأوسط. مرجع مذكور. ص. 64.

(15) Ignacio Ramonet. Op. cit., p. 146.

(16) ثامر. ك. محمد: تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية. شؤون الأوسط. مرجع مذكور. ص. 38 ـ 39.

الفصل الخامس:

السياسة الخارجية في زمن العولمة

لئن كان الفاعل السياسي الوطني يواجه إكراهات جمة في تدبير المجال الوطني المفتوح على اختراقات متعددة الأبعاد يتداخل فيها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والأمني، فإن أسئلة لاتقل خطورة تطرح بخصوص السياسة الخارجية في زمن العولمة بالنظر إلى طابعها المصيري بالنسبة لحياة ومآل الجماعة السياسية. فالسياسة الخارجية من حيث هي فن لتدبير العلاقة مع الآخر توجد في صميم الواجبات السيادية التي بررت شرعية التعاقد السياسي الجماعي. لقد وجدت السلطة ببساطة ليس فقط لسن القوانين وتقنين العلاقات داخل الوحدة المجتمعية بل أيضا لحماية أمن

الجماعة وتدبير شؤون علاقاتها مع الجماعات الأخرى والتقرير في أولويات الحرب والسلم. وهي وظائف تشكل المنظومة التي نطلق عليها السياسة الخارجية.

هذه الورقة تشخص الواقع الجديد الذي يتخذ فيه الفاعل الدولتي قراره الخارجي.. واقع متوتر بضغوطات حادة من داخل النسق السياسي وخارجه منفتح على تدخل فاعلين جدد ومطالب باستيعاب أولويات ومهام جديدة.

السياسة الخارجية بشكل عام هي «سلوكية الدولة تجاه محيطها» ويعرفها الأمريكي جيمس روزنو بأنها ذلك المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الايجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لاتخدم مصالحها.

ويعتبرها نورمان هيل nourman hill نشاط الدولة إزاء الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا.

أما مارسيل ميرل marcel merle فيعرفها بـ « ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعة ماوراء الحدود »[1].

غير أن الواضح اليوم أن مجمل هذه التعاريف قاصرة عن استيعاب التحولات المفاهيمية والعملية التي طرأت على حقل السياسة الخارجية. فهذه التعريفات تنظر إلى السياسة الخارجية بمنظور جيو سياسي متقادم يستند إلى الحدود السياسية في القبض على تمفصلات وتقاطعات السياسات الخارجية للدول والحال أننا لسنا في زمن العولمة والانفتاح والاعتماد المتبادل كيف أن الحدود التي هي في أصلها تقطيعات مصطنعة فقدت الكثير من وظيفتها المانعة والمحددة لهوية الفعل السياسي لنقول إن الأجنبي يسكن في الداخل. متواجد بوسائله الإعلامية وشركاته عبر القومية وتحالفاته الإديولوجية وغيرها من القنوات التي أثرت جوهريا في بيئة إنتاج القرار الدولي.

*** بيئة جديدة لصنع القرار:**

بالنظر إلى ارتباط السياسة الخارجية بمصير الجماعة الوطنية وموقعها في النظام العالمي فقد تمت تهيئة جميع الوسائل والأطر المؤسساتية والموارد المالية والبشرية التي تطيح للجهاز التنفيذي إمكانيات واسعة لاحتكار تدبير الشأن الخارجي للدولة بقدر أقل من الإكراهات ووسائل المراقبة التي تنطبق على مسلسلات تدبير باقي فروع السياسة العامة. ذلك هو ماتواضع محللو السياسة الخارجية على تسميته بنظرية المجال المحفوظ.

ومن هذا المنطلق ربما كانت السياسة الخارجية النشاط الذي ضاقت فيه إلى حد كبير مساحة الفروق بين الأنظمة المغلقة والمفتوحة في مجال صنع القرار. إذ كان من الضروري أن يحتفظ صاحب القرار الاستراتيجي بكامل الهوامش الضرورية لتدبير حقل بالغ الحساسية خطير الرهانات يفرض اكتساب القدرة على التحرك السريع واستباق نوايا الآخرين في محيط تنافسي صراعي بامتياز.

لكن خلف هذا التأسيس النظري للمجال المحفوظ

يبدو مشهد إنتاج القرار الخارجي أكثر تعقيدا وتوترا، يجد الفاعل العمومي نفسه داخله مسيجا بإكراهات لاحصر لها، ومطالبا بإنجاز مواءمات متواصلة وتوافقات صعبة تتيح له امتصاص مختلف الضغوط، والتكيف مع مطالب وفاعلين من أوساط مختلفة، كما أنه فقد الكثير من موارد القوة التي صنعت له الامتياز في الماضي.

*** فاعلون جدد:**

بعد أن كانت السياسة الخارجية آخر المجالات التي يمكن أن تثير اهتمام فاعلين آخرين من خارج النخبة القائدة، فإن الوضع آخذ في التغير في زمن العولمة الاقتصادية والتضامنات العابرة للحدود وتنامي القوة الاختراقية للمعلومات، حيث اكتسح الشأن الخارجي نطاق اهتمام فاعلين ينكرون على الجهاز التنفيذي احتكار القرار في قضايا تهمهم بشكل أو بآخر. ومن أهم الفاعلين الجدد في هذا السياق نورد مثال جماعات المصالح والرأي العام..

لقد أضحى من نافل القول التأكيد على الدور

المتزايد الذي تلعبه الجماعات الممثلة للمصالح الاقتصادية المتمثلة أساسا في الشركات العملاقة التي تنتشر فروعها في مختلف أنحاء العالم. وهي شركات طورت بفضل قدراتها المالية والاقتصادية الضخمة كما رأينا سالفا، وشبكة علاقاتها العامة الرسمية وغير الرسمية إمكانيات واسعة للتأثير على القرار السياسي الداخلي منه والخارجي. ولايقتصر تدخل هذه الشركات على الأبعاد الاقتصادية للنشاط الخارجي للدولة بل لمختلف أوجه العلاقات الدولية خصوصا في ظل التداخل بين السياسي والاقتصادي.

وسواء كانت هذه الجماعات مهيكلة في إطار تنظيمي قائم الذات كما هو الشأن في الولايات المتحدة على وجه الخصوص أو مجرد مؤسسات يجمعها الوعي بمصالحها، فإن هدفها هو إقناع صانع القرار الخارجي بتبني منظورها الخاص للمصلحة الوطنية التي تختزل عمليا إلى مجموعة مصالح فئوية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار واقع المتفاوتات القائمة بين الدول على مستوى الآليات المؤسسية والمعيارية المهيكلة

للعلاقة بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي فإن الملاحظ أن تزايد تأثير دور الفاعل الاقتصادي في زمن انفتاح المبادلات الاقتصادية أضحى سمة عامة في هذا الإطار. إذ بات من الطبيعي أن يحضر ثقل الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين من خلال كبار مدراء المقاولات والمنظمات الممثلة للباطرونا في مختلف التدابير الإصلاحية المعتمدة والقوانين الجديدة والمفاوضات الدولية القطاعية والعامة، الثنائية والمتعددة الأطراف. فمن الصعب الآن أن نتصور إقدام صناع القرار على مباشرة تدابير لتحرير المبادلات مع دولة أخرى عبر التخفيف أو إلغاء الأنظمة الحمائية دون الدخول في مفاوضات قد تكون شاقة لإقناع الفاعلين الذين قد يعتبرون أنفسهم متضررين محتملين من تدابير كهذه.

وبفضل قدرتها على التحكم في التدفق الاستثماري وحركية خلق مناصب الشغل وكذا دورها في تمويل الفعل السياسي والانتخابي فإنه أصبح من المتعذر كشف الخلفيات المصلحية للقرار الذي تتعايش داخله بانسجام أحيانا وبتوتر أحيانا أخرى المصالح الوطنية والمصالح الفئوية الخاصة.

ويمثل المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة نموذجا دالا لقوة جماعات الضغط. ويكفي التذكير في هذا الشأن بالتحذير العلني الذي وجهه الرئيس الأسبق ايزنهاور سنة 1960 ضد مخاطر تأثير المركب على القرار الأمريكي. وكانت هذه المؤسسة العملاقة قد أصبحت موضع الاتهام خصوصا إبان اندلاع حرب الفيتنام حيث اعتبرت إحدى الجهات الأساسية التي تقف وراء إقدام الإدارة الأمريكية على المغامرة في ماسمي بالمستنقع الفيتنامي.

ولاشك أن المركب العسكري الصناعي يتوفر على حضور وازن خصوصا في دواليب البنتاغون التي يضغط من داخلها على السياسة الأمريكية من حيث شبكة التحالفات الاستراتيجية والتدخلات العسكرية الخارجية ومبيعات الأسلحة.

ويبرز اللوبي الصهيوني تجسيدا نموذجيا لقوة جماعات الضغط العرقية والدينية في الولايات المتحدة حيث استطاع بفضل حيويته التنظيمية وقدراته المالية

والإعلامية أن يشكل مخاطبا حتميا إن لم نقل موجها حاسما لسياسة الشرق الأوسطية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، وتمكن من تكريس العداء الأمريكي للحقوق العربية بالرغم من حدوث متغيرات إقليمية ودولية جعلت الكثير حتى من داخل الولايات المتحدة يتساءلون عن مدى خدمة السياسة الأمريكية للمصالح الأمريكية الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط. وتتنوع قنوات التأثير على صانع القرار الأمريكي عبر الضغوط الانتخابية والإعلامية والإفساد المالي بالإضافة إلى تمويل مؤسسات صناعة الرأي والدراسات والأبحاث في اتجاه خدمة أهدافهم ومنظورهم السياسي.

إن السياسة الخارجية تتجه لتتحول من نشاط عمومي يتوخى الدفاع عن مصالح الجماعة الوطنية في محيطها العالمي إلى لعبة توازنات مصالح داخلية تبرر أطروحة خصخصة السياسة.

*** الرأي العام والمجتمع المدني:**

بالموازاة مع تصاعد دور جماعات الضغط المختلفة

يتعاظم تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية مع تفاوت درجة هذا التأثير حسب عوامل عديدة متعلقة بخصائص الرأي العام ذاته وأساسا بطبيعة النظام السياسي لكل دولة. ففي نظام سياسي مفتوح يظل المواطن في موقعه الفردي أو كعضو في منظمات مدنية مرجعا مهما يتعين على المقرر السياسي أخذه بعين الاعتبار بالنظر إلى امتلاكه آلية الحسم في مستقبل الخريطة السياسية من خلال سلوكه التصويتي.

هذا مع العلم أن هذه القوة تظل نسبية بالنظر إلى امتلاك الفاعل السياسي لهوامش واسعة من المبادرة تمكنه من تعبئة وتوجيه القناعات والأفكار الجماهيرية إزاء القضايا الدولية من خلال آليات الإعلام الموجه والخطاب السياسي واللعب على أوتار العواطف الشعبية السطحية[2]. على أن هذه الحقيقة تنقلب رأسا على عقب في حال حدوث أوضاع استثنائية خارج توقعات صانع القرار السياسي كما حصل بالنسبة للولايات المتحدة في مستنقع الفيتنام والتدخل بالصومال. ففي الحالتين كان الرأي العام الأمريكي مساندا لرؤسائه قبل الحملة العسكرية غير أنه

تحول إلى مناهض للحرب بعد حدوث خسائر فادحة في صفوف الجيش الأمريكي. وبارتباط مع الحديث عن تأثير الرأي العام يجب التنبيه إلى أن الرأي العام لايكتسب مثل هذه القوة إلا في ظل توفر معلومات معينة في شكل رسائل إعلامية شكلت أبرزها مشهد الجثة الأمريكية المسحولة في شوارع مقديشو التي شكلت عامل ضغط جماهيري وازن قاد في النهاية إلى اتخاذ الإدارة الأمريكية قرارها بالانسحاب من الصومال.

لقد مكن تطور الممارسة الديموقراطية من استعادة الجمهور لقدر من سلطته على القرار الوطني سواء من خلال التعبيرات الاقتراعية المنتظمة أو بطريقة غير مباشرة من خلال المؤسسات التشريعية وكذا عبر التكتل في منظمات المجتمع المدني على أسس عقائدية أو مهنية أو غيرها أو من خلال التعبيرات المطلبية المختلفة: مظاهرات واضرابات... ولاشك أن تزايد أهمية الرأي العام تقف وراء ازدهار مؤسسة استطلاعات الرأي التي أضحت لوحة قيادة ضرورية لأصحاب القرار يقيمون من خلالها مدى تساوقهم مع

المواقف العامة السائدة بخصوص قضايا محددة. وتعود بنا هذه النقطة إلى جانب إضافي من أزمة صناعة القرار في الوقت الراهن.. لقد أصبحت الأجهزة التنفيذية المعنية بصنع القرار مطالبة بصرف الكثير من جهودها الفكرية والمادية والمؤسسية للحفاظ على الرأي العام حليفا ضروريا في القرارت الاستراتيجية على وجه الخصوص مع مايحمل ذلك من خطورة محتملة على تماسك وانسجام السلوك الخارجي للدولة الذي يأخذ في كثير من الأحيان طابع التعدد والتشتت في محاولته التعامل في الآن نفسه مع رغبات الرأي العام من جهة وضغوط الجماعات المنظمة من جهة ثانية والقراءة الموضوعية للإشكاليات المطروحة في البيئة الدولية من جهة ثالثة.

إن الحديث عن دور هؤلاء الفاعلين الجدد في صناعة القرار الخارجي يثير إشكالية مركزية في نظرية السياسة الخارجية وتتعلق بالعلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية. وكما أشرنا إلى ذلك سالفا فإن الحدود بين شؤون الداخل وشؤون الخارج أضحت عائمة والسياستان معا

تشكلان مسلسل تفاعلات موحد حسب المختصة في السياسة الخارجية سارا ستاينر Sara Steiner التي تحذر من أن كل محاولة لمقاربة السياسة الخارجية بمعزل عن البيئة الداخلية لصناعة القرار بمختلف أبعادها وضغوطها وفاعليها قد تفضي إلى نتائج كارثية.

لقد كان الدبلوماسي الناجح في الماضي هو الشخص الذي راكم تجربة في تدبير العلاقة مع حكام الدول الأخرى وله من الفطنة واللياقة الفكرية والإلمام بتحولات المحيط الخارجي كمتغير مستقل رئيسي بغض النظر عن مجريات الأحداث الداخلية أما اليوم فإن صانع السياسة الخارجية مطالب بالتحكم في فضاء عائم بدون مرجع جغرافي تصنعه التدفقات عبر الوطنية وديناميية الفعل والاستجابة التي تربط المجال الترابي الوطني بالمجال الكوني المفتوح.

*** إكراهات زمن المعلومات:**

ظلت السياسة الخارجية لزمن طويل مجال السرية بامتياز مقارنة مع باقي فروع النشاط العمومي. وقد بررت

الرهانات الكبرى المرتبطة بالسياسة الخارجية لكل دولة تكريس هذا التقليد حتى في إطار النظم الديموقراطية التي تتميز بتعدد وفعالية أجهزة ومراكز الرقابة والمحاسبة والقوة الضاغطة للمواطن في اتجاه شفافية التدبير الدولتي ومسؤولية رجال الدولة. وفي هذا الإطار يقول ريشيليو: أن «السرية والانضباط ضروريان أكثر من أي شيء آخر لنجاح المبادرات في السياسة الخارجية»[3]. أما جيمس برايس James Bryce فيقول: «إن سرية كل عملية دبلوماسية عامل أساسي في عالم تحاول فيه كل دولة الاحتماء ضد نوايا الدول الأخرى لتجد نفسها مضطرة للعمل من أجل كشف مشاريعها والتكتم في المقابل على مشاريعها الخاصة».

والأمر طبيعي جدا بالنظر إلى طبيعة الفضاء الذي تمارس فيه السياسة الخارجية. حقل تنافسي وصراعي تحاول فيه كل وحدة سياسية استباق نوايا نظيراتها في الدفاع عن مصالح قائمة أو انتزاع مكاسب جديدة. والمعلومة كانت دائما مصدرا وآلية لممارسة السلطة والنفوذ وحسم المنافسة

أو الصراع بخصوص قضية معينة.

يمكن القول إن هناك اتفاقا غير مكتوب في مجمل الدول على تخويل الأجهزة العليا في السلطة التنفيذية سلطات أكبر في تدبير الشأن الخارجي للدولة لكسب امتياز السرعة والفعالية في الاستجابة للتحولات والرهانات الخطيرة والتي يطرحها النظام الدولي، ولاشك أن كسب الرهان المعلوماتي يكتسب أهمية كبرى على هذا المستوى خصوصا بعد أن أظهرت بعض تجارب التنافس بين أنظمة ديموقراطية وأخرى شمولية أن طابع الشخصنة وتمركز السلطات بين أشخاص ومؤسسات قليلة يوفر لهذه الأنظمة أحيانا امتيازا في سرعة رد الفعل مقارنة مع متخذ القرار في الأنظمة المفتوحة الواقعة تحت إكراه الرقابة متعددة الأشكال تعدد مراكز إنتاج القرار والمحاسبة البرلمانية العلنية والشفافية التدبيرية وفضول وسائل الإعلام التعددية...

إن الإكراه المعلوماتي أضحى بارزا من زاويتين فصانع القرار يخوض حرب المعلومة داخليا وخارجيا. داخليا ضد الخصوم والسياسيين والقدرة الاختراقية المتصاعدة لوسائل

الإعلام ومايرتبط بهما من استجابات في صفوف الرأي العام وخارجيا ضد أجهزة البلدان الأخرى المتوثبة للحصول على المعلومات الثمينة. والقرن العشرون، قرن الثورات المذهلة في تكنولوجيات الإعلام حافل بالدروس المبينة لقيمة المعلومة بالنسبة للسياسي. فكم من رئيس اضطر للاستقالة أو واجه أزمة سياسية عصفت بمستقبله السياسي بعد الكشف عن فضائح أو أسرار من قبل الصحافة كما كان الشأن مع نيكسون في فضيحة ووترغيت. ،تستغل المؤسسات الإعلامية خصوصا الكبرى منها التي تزايد نفوذها داخل دواليب أجهزة صنع القرار في الدول الغربية وتنوعت مصادر معلوماتها البشرية والتكنولوجية حرب المواقع والمواقف داخل الأجهزة من أجل الحصول على الوثائق والأخبار المصنفة بالغة السرية.

من جهة أخرى وفضلا عن الإكراه المعلوماتي العائد إلى مضمون المعلومة وخطورتها أضحى التواصل السياسي فنا من المحتم إتقانه ومهمة تسخر لها الرجال والوسائل والميزانيات الضخمة. أن إنجاح المبادرات المتخذة في حقل

السياسة الخارجية أصبح يفرض مواكبتها بنشاط تواصلي في اتجاهات مختلفة إزاء الصحافة والجمهور والدول الأخرى. وربح معركة التواصل أضحى يعني ربح المعركة كلها.

ويبدو الفاعل الدبلوماسي من أكثر الفاعلين تعرضا للإكراهات المعلوماتية. فإن كانت الممثليات الدبلوماسية بمختلف أشكالها مطالبة بأن تكون السباقة إلى الحصول على المعلومات الحيوية بالنسبة للمصالح الوطنية فإن تشتت مصادر المعلومة وتطور صناعة المعلومات في مرحلة تراخي القدرة العمومية على احتكار الاستثمار في المجال والثورة التي أحدثها ابتكار شبكة الانترنيت على مستوى تعميم الحق في امتلاك المعلومة وتحطيم العوائق الجغرافية الكلاسيكية التي أعطت للدبلوماسي فرصة السبق والاحتكار من خلال حصانة الحقيبة الدبلوماسية وندرة وسائل الاتصال تطرح على الدبلوماسي تحديا كبيرا في مواكبة المستجد وربح رهان مزدوج: نقل المعلومة إلى مركز القرار في أسرع وقت ممكن وبأقصى قدر من المصداقية.

وهكذا يجد الدبلوماسي الذي تتحدد إحدى مهامه الأساسية كما أقرت ذلك اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية 1961 في إعلام دولته بمختلف تطورات الأوضاع بالدولة المعتمد لديها منافسا أساسيا وهو رجل الإعلام[4].

لئن كان الهم الرئيسي للدبلوماسي في مامضى هو الحصول على جملة من المعلومات فإن مهمته في الوضع الحالي تقتضي القيام بمجهود انتقائي لتصفية المعلومات المتوفرة بكثرة من مختلف المصادر والتميز بالتالي عن وظيفة رجل الإعلام المحكوم أكثر بالمردودية الكمية والسبق الصحفي.

*** معضلة القوة الشاملة:**

القوة مفهوم مركزي في نظرية السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وتذهب المدرسة الواقعية في التحليل إلى أن الصراع من أجل القوة يشكل الدافع الأساسي لسلوكيات الدول تجاه بعضها البعض.

فالسياسة الخارجية من هذا المنظور تحركها حوافز الحصول على مزيد من القوة والتسابق من أجل ذلك

باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة[5].

غير أن الإشكال الذي يواجهه الفاعل الدولتي حاليا هو هذا الانفجار الذي عرفه مفهوم القوة. لقد حملت القوة دائما مفهوم امتلاك القدرة التي تمكن الجماعة السياسية من فرض ذاتها وإرادتها في محيطها الدولي عبر إجبار الوحدات الأخرى على التزام سلوك معين أو ثنيها عن فعل محدد حسب مايمليه تأويلها لمصالحها القومية. غير أن هذه الدلالة العملية عرفت تغيرات بنيوية من حيث مكونات القوة.

إن الدولة تجد نفسها مطالبة في زمننا الحاضر باستيعاب التطور في معايير القوة من المعيار التقليدي المتمثل في القوة العسكرية التي مكنت في الماضي عددا من الدول خصوصا الأوروبية من إحكام سيطرتها على النظام العالمي وإخضاع مناطق شاسعة لمظلتها الإمبريالية إلى وضع المكونات الشاملة للقوة التي تدمج أبعاد التفوق الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي وغيرها مما يشكل مايسميه جوزيف ناي بـ «القوة الناعمة» في إشارة منه إلى العوامل غير العسكرية التي تتيح للدولة فرض إرادتها على الآخرين.

ومن هنا تتضح المهمة العسيرة لصناع القرار الاستراتيجي للدولة اليوم إذ أصبحوا مطالبين بالقيام بحسابات دقيقة ومعقدة لمقدرات الدولة ضمن أفق تكاملي يحقق مفهوم القوة الشاملة التي لاتفتح المجال لثغرات أو ركائز ضعيفة قد يستغلها الخصوم في كسب امتياز التفوق والمبادرة خصوصا في ظل نظام عالمي مطبوع بالتسابق المحموم على الزعامة والهيمنة.

ويدرك الفاعلون الدولتيون اليوم أن كل اختلال في خريطة مكونات القوة الوطنية قد يكون وخيم العواقب على مركز الدولة حتى مع احتفاظها بمقدرات هائلة في إحدى أبعاد القوة. والمثال الأبرز في هذا الشأن يقدمه الاتحاد السوفياتي المنهار الذي ارتكب الخطأ القاتل حينما اختل التوازن بين مقدراته العسكرية وتدخلاته السياسية في المحيط الخارجي وبين مقدراته الاقتصادية. الوضع الذي جعل الجمهوريات الوريثة للإمبراطورية الحمراء مزدوجة الانتماء إلى القوى الكبرى بجيوشها العسكرية المجهزة بالعتاد غير الكلاسيكي وإلى العالم الثالث من حيث

بنياتها السوسيو اقتصادية المتخلفة.

*** الإكراه الاقتصادي:**

أضحى من البديهي التأكيد على الدور المتصاعد الذي أضحى يلعبه الاقتصاد في تفاعلات النظام العالمي وفي النشاط العمومي الداخلي والخارجي للدولة. وقد أصبح الناتج الداخلي الخام مؤشرا محوريا في تحديد مكانة الدولة الدولية. وفي نطاق نظام اقتصادي معولم تضبطه آليات التحرير والانفتاح والمبادرة الخاصة باتت قدرة الدولة الاقتصادية مرتبطة بقدرتها على تمكين مقاولاتها من التحرك بحرية وفعالية أكبر في جغرافية الاقتصاد العالمي من خلال تدابير مواكبة مختلفة يتضافر فيها الاقتصادي والسياسي بل والعسكري أحيانا.

ومن هنا برز الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية كتقرير لواقع تعاظم أهمية البعد الاقتصادي في السلوك الخارجي للدولة ومايعنيه ذلك من أسئلة وتحديات جديدة على الدبلوماسية الوطنية.

صحيح أن الدبلوماسية الاقتصادية ليست وليدة اليوم حيث أنه في جميع الأزمنة كانت حماية المفاوضين في أقاليم أخرى ودعم المقاولات وحماية التجار في الخارج من صميم مهام الدولة غير أن الجديد هو تبلور موضوعات جديدة للسياسة الخارجية تفرض مناهج وآليات جديدة لتحقيق الأهداف المسطرة وبالتالي أجندة جديدة وبالغة الأهمية ضمن أولويات السياسة الخارجية.

لقد أصبح من مسؤولية الدبلوماسية قراءة تحولات الاقتصاد العالمي واستطلاع فرص التجارة والاستثمار للمقاولات الوطنية وتوفير كل المعلومات الضرورية بهذا الشأن والتفاوض مع الدول من أجل تدابير أكثر تحفيزا وتفضيلا لهذه المقاولات وممارسة الضغوط إن اقتضى الحال لانتزاع هذه المكتسبات. ولئن كان الجندي هو شريك التاجر في الماضي يوفر له الحماية الشخصية وأمن الطرق التجارية ويباشر الفتوحات العسكرية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن شريك التاجر اليوم هو الدبلوماسي الذي أصبح مطالبا بأن يتجاوز تكوينه التقليدي في إدراك

النظام الدولي والاستراتيجيا ليكون رجل اقتصاد بامتياز. كما أن الدول وجدت نفسها مدعوة إلى إعادة هيكلة وزارات الخارجية وممثلياتها الدبلوماسية وإعادة النظر في مواردها البشرية في اتجاه التجاوب مع هذه المهام الجديدة في إطار الدبلوماسية الاقتصادية. إن البعد الاقتصادي لم يعد مجرد إكسسوار ثانوي مصاحب للسياسة في الحركية الدبلوماسية بل إنه أضحى على قدم المساواة مع السياسي. وليس من باب التظاهر الإعلامي أن يضم اليوم كل وفد رسمي في إطار دبلوماسية ثنائية رجال أعمال وفاعلون اقتصاديون يحاولون الاستفادة من القرار السياسي في تطوير نشاطهم الخارجي وتوسيع جغرافيتهم الإنتاجية أو الاستثمارية.

تقول ماري كلود سموتز Marie Claude Smouts أن صاحب القرار لايتخذ الموقف الموضوعي الذي يجيب وفق حسابات عقلانية عن التحديات المطروحة بل لا يعدو أن يمارس تحكيما صعبا يحقق توافقات صعبة بين التوجهات المختلفة وأحيانا المتعارضة لمختلف الفاعلين البارزين أو الذين

يشتغلون خلف الستار وداخل الكواليس من بيروقراطية وجماعات مصالح وغيرهما.

إن الفاعل السياسي ينحو في هذا الوضع إلى اتخاذ القرارات التي تسبب له حرجا أقل بين مختلف المقترحات الصادرة عن أجنحة ومراكز صنع القرار لدى الفاعلين الاقتصاديين والرأي العام.

فالسياسة الخارجية من هذا المنطلق تختزل في جملة القرارات المتخذة في إطار عقلانية محدودة.

إن أزمة السياسة الخارجية ترتبط بشكل وثيق بطبيعة الواقع الدولي المعاصر الذي يطبعه الدور المتزايد للظواهر عبر القومية. صحيح أن حركة التجارة الدولية والهجرات والمواصلات لعبت دورا مهما منذ النهضة الأوربية إلا أن مايسجل هو أن هذه الظواهر ظلت حصرا على اهتمام المؤرخين ولم تدخل إلا مؤخرا في الحقل البحثي للمشتغلين بالتحليل الدولي[6].

في أغلب الدول قاد التنافس المحموم على تشجيع الصادرات من أجل اكتساح السوق العالمية وإنعاش

الاستثمارات إلى تكريس البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التي أضحت في خدمة رأس المال والمقاولات الوطنية تماشيا مع مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية دون أن يعني ذلك نهاية الاهتمامات الكلاسيكية للسياسة الخارجية المتعلقة بالأمن الوطني وتوازن القوى والتنافس من أجل السيطرة على الموارد والتحالفات الاستراتيجية.

إن صورة السياسة الخارجية باعتبارها ذلك الفرع من السياسات العامة المعني ببلورة التوجهات العامة للدولة بخصوص القضايا ذات الصلة بموقعها الدولي ونشاطها الخارجي تتوارى أمام تعدد اهتماماتها الجديدة وانضمام فاعلين خارج الحقل الرسمي لصناعة القرار.

إن مفهوم الأمن القومي نفسه وتبعا لهذه التغيرات يتسع نطاقه الدلالي ليشمل مختلف الأخطار والتهديدات الاقتصادية الثقافية البيئية التي تواجه الدولة.

*** إكراهات العمل الجماعي:**

عرف القرن العشرون ازدهارا غير مسبوق للعمل

متعدد الأطراف من خلال تأسيس عدد من المنظمات الدولية تعد الآن بالآلاف. وجاء هذا الانفجار الكمي والنوعي في هذه المؤسسات التي ظهرت نماذجها الأولى في النصف الثاني من القرن 19 استجابة لظهور حاجيات ومصالح تقتضي تدبيرا تعاونيا مشتركا تتولاه أجهزة مركزية تتصرف باستقلال عن المصالح الخصوصية لكل دولة لكن بالطبع وفق صلاحيات توافقت الدول الأعضاء على تفويتها طوعا لها.

ولئن خرجت هذه المنظمات من معطف السيادة الدولتية فإن دينامية تطورها وتحولات المحيط الدولي أفضيا إلى تزايد نفوذ بعض المنظمات التي اكتسبت سلطات فوق دولتية وامتدت صلاحياتها إلى مجالات كانت إلى زمن قريب من صميم المجال المحفوظ للدول.

إن العضوية في هذا النوع من الإطارات وفي الوقت الذي تمكن فيه الدول من الاستفادة من قوة العمل الجماعي في تدبير قضايا وتحديات تتجاوز القدرة المعزولة لدولة بمفردها فإنها تطرح على الفاعل الدولتي أحيانا مخاطر

مواجهة تحالفات مضادة خصوصا في ظل أنظمة تصويتية بالأغلبية والانخراط تحت وقع الحرج الدولي في مبادرات وبرامج ومعايير قد لاتكون راضية عنها تماما.

وعموما فإن العمل متعدد الأطراف أضحى يستأثر باهتمام كبير من لدن الدبلوماسية الوطنية التي ترى فيه حلبة اختبار لموقع الدولة ونفوذها الإقليمي والعالمي ومجالا إضافيا للتصارع من أجل المصالح القومية.

وأمام التطور الذي عرفته المنظمات الدولية على المستوى الهيكلي مواكبة منها للحقائق الجديدة للحياة الدولية وخصوصا في مايتعلق بالانفتاح على المجتمع المدني العالمي أصبح الفاعل السياسي مطالبا بالتعاطي ليس فقط مع نظرائه الذين يبحث معهم التحالفات التي يحتاجها والتنازلات الضروري تقديمها للتوصل إلى توافقات بخصوص القضايا المطروحة بل عليه أن يقبل اقتسام قاعات الاجتماعات مع فاعلين غير دولتيين؛ مدراء مقاولات وناشطين في المجتمع المدني وخبراء...

المراجع المعتمدة :

(1) عبد المجيد العبدلي : قانون العلاقات الدولية، دار أقواس للنشر، 1994 . ص . 123 .

(2) لويد جنسن : تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، جامعة الملك سعود 1989 . ص . 163 .

(3) Marcel Merle: Politique etragere 1968, p. 31 - 32.

(4) Christian Graeff: Le metier de Diplomate d'hier a demain; Pouvoirs 1998, p. 24.

(5) ناصيف يوسف حتي : النظرية في العلاقات الدولية دار الكتاب العربي 1985 . ص . 116 .

(6) Marie Claude Smouts: Que reste t-il de la Politique Etrangere Pouvoirs 1998, p. 6.

الفصل السادس:

معالم مجتمع مدني عالمي

من السمات المميزة لتطور الدولة الديموقراطية الحديثة، تقلص نطاق المركزية وانبثاق فضاء اجتماعي مافتئ يوسع هامشه بفعل تناسل هيئات المجتمع المدني، بجمعياته ومنظماته غير الحكومية، كصوت مستقبل للمجتمع عن دوائر القرار السياسي، وجاء هذا التطور نتيجة لانتشار قيم المواطنة الإيجابية واتساع رقعة الديموقراطية المجتمعية وتزايد وعي المجتمع بالحاجة إلى المشاركة المباشرة والعملية عبر مختلف قنوات الفعل الجماعي في تدبير شؤونه الخصوصية سواء منها ذات البعد

الشامل أو تلك المتعلقة بقطاعات محددة وفئات مهنية أو ثقافية.

كما يرتبط بإكراهات مسلسل التنمية الوطنية على مستوى كل قطر حينما تأكد تدريجيا أن الدولة كجهاز مركزي غير قادر على الاضطلاع انفراديا بمهام تحقيق أهداف الشعوب في الرفاه والاكتفاء، لاسيما في ظل تواصل ثقل النمو الديموغرافي وتزايد حجم ونطاق الحاجات العامة التي يتعين إشباعها.

ولئن كانت الدولة قد أعادت تعريف ذاتها ووظيفتها على المستوى الداخلي في اتجاه نزع طابعها الممركز العمودي فإن دينامية مماثلة يعرفها المشهد الدولي مع تضاعف عدد تنظيمات مجتمع مدني في طور التبلور يترجم حاجيات سكان القرية الكوكبية وأصواتهم العميقة والمتعددة الأمر الذي يعكسه هذا العدد الهائل للمنظمات غير الحكومية والذي انتقل من 176 منظمة سنة 1909 إلى مايناهز 30 ألف حاليا. ويكاد يغطي نشاط المنظمات غير الحكومية التي انتشرت بداية في أوربا الغربية وأمريكا

الشمالية لتعم تدريجيا جل مناطق العالم مختلف مجالات الحياة الدولية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حقوق الإنسان، البيئة، السلام الدولي، الديموقراطية، الإغاثة والعمل الإنساني. . .الخ.

وبوصفها فاعلا جديدا في العلاقات الدولية والقانون الدولي العام تعددت التعريفات المقترحة لمفهوم المنظمات غير الحكومية إذ اعتبرها نغوين كوك دين «مؤسسة خاصة أو مختلطة مستقلة عن كل اتفاق حكومي تضم أشخاصا طبيعيين أو معنويين من جنسيات مختلفة».

ويرى مارسيل ميرل أن هذا المفهوم ينطبق على «كل تجمع أو جمعية أو حركة شكلت على نحو دائم من طرف خواص ينتمون إلى عدة دول ولاتهدف إلى الربح»[1].

واقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 1950 التعريف التالي للمنظمات غير الحكومية: «هي كل منظمة دولية لم يتم إحداثها على أساس اتفاقيات حكومية».

وتظل التعاريف المقترحة عامة ولاتحقق الإجماع

بالنظر إلى تنوع تشكيل وهياكل ووظائف هذه المنظمات.

لقد تظافرت مجموعة عوامل لتفرز هذا الموقع متزايد الأهمية للمنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية الذي يجعلها إحدى القوى الفاعلة في عالم غير الدول المتكون من فعاليات غير دولتية مختلفة:

- اتساع رقعة الشعور الجماهيري بالمواطنة العالمية وضرورة التضامن العالمي إزاء مختل القضايا المطروحة على الإنسانية كبعد جديد لوجود الإنسان يتجاوز انتماءه الوطني الضيق.

- تزايد استقلالية المجتمعات المدنية عن توجهات السياسات الخارجة القطرية المحكومة بالمصلحة القومية والسعي إلى كسب الامتياز إزاء الآخرين مما رسخ اقتناعا لدى أوساط واسعة بصفة الدولة ككائن بارد توجهه الحسابات المنفعية الأنانية التي تقف وراء خلق بؤر التوتر والصراع في العلاقات الدولية المعاصرة.

- تكاثف شبكات الاتصال والإعلام العابرة للحدود كمكون أساسي لديناميية العولمة التي قلصت المسافات بين

الشعوب وساهمت في توحيدها إزاء العديد من القضايا الدولية.

وتدريجيا، لكن بثبات، تحولت هذه المنظمات المنبثقة عن إرادات فردية وجماعية إلى أنظمة للرصد المجتمعي والانذار المبكر بشأن المشاكل والتحديات الكبرى إن على المستوى الوطني أو الدولي، كما تعززت مشاركتها الفاعلة في تحديد وتسطير الأولويات.

وقد عبر ميثاق الأمم المتحدة مبكرا عن وعي المجتمع الدولي بأهمية هذه المنظمات حينما نص في مادته 71 على أن «المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه».

وتم اعتماد مضمون هذه المواد في مواثيق عدد من المؤسسات المختصة المنضوية في نظام الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. كما وجد تطبيقه في النصوص المؤسسة لعدد من المنظمات غير الحكومية صعوبات تشريعية

وإجرائية متعلقة باختلاف وأحيانا تضارب أنظمتها القانونية عبر الدول، مما يعرقل أحيانا الأنشطة الدولية لهذه المؤسسات. وفي هذا السياق يندرج اعتماد مجلس أوربا لاتفاقية حول الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية لتسهيل عملها داخل الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر إلى تفاوت القدرات الميدانية والقوة التمثيلية للمنظمات غير الحكومية، فقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقرار 1296 لسنة 1968 تصنيفا ثلاثيا تحدده تراتبية الصفة الاستشارية للمنظمات المعتمدة دوليا.

تضم الفئة الأولى الهيئات ذات النفوذ الدولي البارز والتي تنشط في ميادين مرتبطة بمهام المجلس. وبإمكان هذه الفئة إيفاد مبعوثين لها وتقديم بيانات للمجلس واللجن المفرعة عنه وتقديم مداخلات شفوية والمطالبة بإدراج موضوع ماعلى جدول أعمال المجلس.

وتتكون الفئة الثانية من المنظمات التي لها حق حضور الجلسات العامة والتدخل خلالها وتوجيه الملاحظات الكتابية إلى المجلس وكذا تقديم منشورات

خاصة بناء على طلب المجلس أو الأمين العام للأمم المتحدة فيما تضم الثالثة منظمات أقل أهمية ذات صلاحيات محدودة تستفيد من بعض الامتيازات المخولة إلى المجموعة الثانية من المنظمات غير الحكومية[2].

وقد تأتى لهذه الهيئات تعزيز صفتها الاستشارية في إطار نظام الأمم المتحدة وكذا على مستوى المنظمات الاقليمية بفضل التجارب الميدانية والخبرات التقنية التي راكمتها وقوة مصداقيتها وشفافية تدبيرها وقربها من الحاجيات الانسانية الموضوعية لتصبح منذ التسعينيات بالخصوص شريكا لاغنى عنه في تحضير وتنظيم أكبر اللقاءات والمؤتمرات الدولية وتوجيه الأولويات المطروحة على الساحة العالمية وتنفيذ مختلف البرامج الدولية المعتمدة من طرف المنظمات الحكومية[3].

فقد كانت حاضرة بقوة كمساهم في عملية التنظيم وكمشارك في أهم المؤتمرات الدولية التي انعقدت خلال عقد التسعينيات باشراف الأمم المتحدة: قمة ريودي جانيرو للبيئة 1992، مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 1993، القاهرة

للسكان 1994، كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية 1995، بيكين للمرأة 1995، ودوربان 2001 لمناهضة العنصرية ومعاداة الأجانب[4].

وعملت هذه الهيئات متعددة الجنسيات على إسماع الصوت المستقل والمغاير لمواطني العالم والانتصار للقضايا التي تهم مستقبل الإنسانية من خلال التكتل في شبكات تضامنية وتوظيف مختلف أساليب الإقناع والضغط لاسيما من خلال نهج سياسة الإحراج الإعلامي من أجل انتزاع القرارات وفرض التوجهات المعبرة عن مطالب هذا المجتمع المدني العالمي.

في مداخلته خلال افتتاح المؤتمر العالمي للمنظمات غير الحكومية حول البيئة والتنمية بباريس في دجنبر 1991 قال روبيرتو سميرالديس رئيس أصدقاء الأرض «أن الدولة معطلة». وكان بذلك يعلن عن استلام هيئات المجتمع المدني للمبادرة في ملف البيئة الذي لم تستطع الدول تدبيره وفقا للحاجيات والتهديدات الحقيقية للعالم في ظل سعيها إلى تحقيق النمو بأي ثمن وارتهانها لمصالح

الشركات والقوى الصناعية.

إن الضغط والمواجهة من جهة والتعاون والشراكة من جهة أخرى وجهان لهذه العلاقة الصعبة ولكن الضرورية بين الدولة والمنظمات غير الحكومية. فهذه الأخيرة التي راكم بعضها موارد فعل وتأثير تفوق إمكانيات عدد من الدول المتوسطة القوة، أضحت تمارس في كثير من الأحيان مهام شرطي حريص المجالات، بل تسعى قبل ذلك إلى الضغط على الدول من أجل حملها على الانخراط في المواثيق والآليات المنظمة لعدد من الميادين مثل حقوق الإنسان ونزع السلاح والبيئة والتجارة الدولية... الشيء الذي ساهم في إفقاد الطابع الرضائي والإرادي لالتزام الدول بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية الكثير من مدلوله العملي.

ولاتتوانى هذه المؤسسات عن خوض حروب إعلامية وسياسية عنيفة ضد الدول الخارجة عن القيم والمبادئ التي تحكم منظورها للمجموعة الدولية. وبفضل قدرتها على تعبئة الرأي العام الدولي حول أطروحاتها ومعاركها،

تمكنت الشبكات العملاقة لهذه المنظمات من اقتحام عدد من الفضاءات الدولتية المسيجة والدفع في اتجاه تحولات جوهرية في سياسات عدد من الأنظمة خصوصا على مستوى الدمقرطة (منظمة العفو الدولية) وحماية البيئة (السلام الأخضر) وتسهيل قوافل الإغاثة الإنسانية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلاحدود) .

ويمكن القول إن الساحة الدولية شهدت بمناسبة المؤتمرات الكبرى لمؤسسات بريتن وودز ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثماني أقوى تعبيرات النضال المدني الدولي من خلال المظاهرات التي طبعها العنف أحيانا واللاجوء إلى حرب الشوارع لإفشال هذه اللقاءات الدولية على خلفية قيم التضامن والتنمية العادلة والسلام في العالم.

وأضفت مواقف المنظمات غير الحكومية في هذه المواعيد الدولية بعدا آخر لدورها الجدي في هيكل العلاقات الدولية على مستوى الحوار شمال / جنوب، إذ أضحت عامل ترجيح لكفة أحد الطرفين خلال الملتقيات

الكبرى، أحيانا لصالح الجنوب من خلال تبني مطالبه واحتياجاته التنموية إزاء العالم المصنع وأخرى ضد الدول الثالثة غالبا في ملفات الديموقراطية وحقوق الإنسان.

وبالموازاة مع هذا البعد الصراعي للعلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، لايمكن إغفال الجانب التعاوني على هذا النطاق. فبتعدد الإكراهات مع ندرة الموارد التقنية والمعرفية والمالية، تضطر الدول إلى الاستعانة بهذه المؤسسات في مختلف مراحل المبادرة العمومية بدءا من التخطيط إلى التنفيذ ثم المراقبة.

وفضلا عن مساهمتها التقليدية في بلورة البرامج التنموية ومباشرة مهام العمل الإنساني أضحت بعض هذه المنظمات شريكا لعدد من الحكومات الراغبة في الاستفادة من خبراتها في الاضطلاع بمهام كانت إلى زمن قريب من قبيل المناطق المحرمة على الفاعل الخاص مثل الإشراف على الانتخابات أو مراقبة العملية الاقتراعية وتنظيم برامج للتنمية السياسية[5].

وهكذا تنضاف المنظمات غير الحكومية إلى القوى

الأخرى المكونة للعالم الموازي لعالم الدول مشكلة مايشبه طبقة سياسية عالمية جديدة تفعل في مجريات الحياة الدولية، وتفرض بالتالي بناء فضاء دولي تعددي ينكسر فيه احتكار الدولة لمستويات تدبير شؤون مجتمع عالمي أضحى اليوم أكثر وعيا بذاته المستقلة عن الجغرافيات السياسية المصطنعة.

المراجع المعتمدة:

(1) Josepha Laroche; Politique Internationale LGDJ. Paris 1998, p. 126.

(2) محمود خلف: مدخل إلى علم العلاقات الدولية. المركز الثقافي العربي، 1987. ص. 198.

(3) Franck Attar: Le droit international entre Ordre et Chaos; Hachette. Paris 1994, p. 58.

(4) Pierre De Senarclens: Politique internationale Armand Colin, Paris 1992, p. 155.

(5) Philippe Moreau Defarges, Seattle; naissance d'u,e société civile mondiale; Defense nationale Mars 2000, p. 97.

الفصل السابع:

السيادة وحقوق الإنسان: العلاقة الصدامية

أنتجت الفلسفة السياسية الحديثة مفهوم السيادة للدفاع عن سمو الدولة على باقي مراكز إنتاج السلطة الزمنية والروحية. وهي نفسها التي أبدعت هذا التراث الضخم في مجال حقوق الإنسان.

هنا يكمن جانب من العلاقة الملتبسة ومتعددة الأوجه بين السيادة كمنظومة من الصلاحيات العليا التي تملكها الدولة وبين منظومة حقوق الإنسان. لقد تكرست الحماية السياسية التشريعية والمؤسساتية لهذه الحقوق تحت مظلة الدولة الحديثة، بآلياتها السيادية في مختلف الميادين

المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، غير أن الطبيعة الثورية لهذه الحقوق التي تتحدى ديناميتها مختلف القيود على نشاط الكائن الإنساني تخلق حركية مثيرة للاحتكاك والتوتر الذي قد يصل إلى الاصطدام المفتوح أحيانا، لاسيما مع نزوع السلطة الدولتية إلى الضبط والاحتفاظ بالمبادرة داخل فضاءات الفعل الاجتماعي، والتحكم في المصائر الفردية والجماعية لمواطنيها.

*** صعود الإكراه الحقوقي:**

لاشك أن حدة العلاقة الصدامية بين السيادة وحقوق الإنسان قد عرفت احتداما غير مسبوق مع تشابك الروابط بين المجتمعات وزيادة حركة البشر والأفكار والمعلومات عبر الحدود الوطنية، وتحول حقوق الإنسان إلى حقل خصب للاستثمار في إدارة الصراع الدولي وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

لقد شكلت حقوق الإنسان مكونا أساسيا للتناقض الكبير الذي قسم العالم خلال النصف الثاني من القرن

العشرين إلى معسكرين متناحرين، يدافع كل منهما عن رؤيته الخاصة لهذا المفهوم. ففي حين تبنى المعسكر الشرقي مفاهيم «السيادة الشعبية» و«الديموقراطية الشعبية» و«الحقوق والحريات الحقيقية»، منتقدا ماتسميه النظرية الاشتراكية حقوقا «شكلية» و«بورجوازية» تخدم الاستغلال الطبقي، أعطى العالم الغربي الأولوية للحقوق الفردية باسم السيادة الوطنية والحرية، ووظفها في محاربة التوتاليتارية المجسدة في أنظمة المعسكر الشيوعي.

وجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 1948 بعموميته وتطلعه إلى الكونية، صيغة جامعة تدمج الرؤيتين معا من خلال التنصيص على الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

وسواء من أجل خدمة أهداف سياسة خارجية قطرية أوللدفاع عن قيم إنسانية كونية، حقا أو شعارا، كانت قضايا حقوق الإنسان موضوعا حيويا للتدخلات الخارجية لعدد من القوى الكبرى أو الإقليمية في مظاهرها العسكرية

والاقتصادية والسياسية، وفي إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، ووظفت كواجهة للتقاطب والسباق على الظفر بمراكز نفوذ دولية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد استمرت هذه المعادلة في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، لاسيما على مستوى علاقات الولايات المتحدة والقوى الغربية مع بعض الدول التي تتحدى إرادة الهيمنة وواقع الأحادية القطبية: كوبا وإيران والسودان والعراق قبل الغزو الأمريكي.

تظافرت عوامل عديدة لتكرس وضع حقوق الإنسان كمنظومة تنزع نحو الكونية ومعترف بها من طرف مختلف مكونات المجموعات الدولية، وفي مقدمتها اندحار التجارب الكليانية في المعسكر الشرقي وصعود الديموقراطية التعددية بصفتها النظام الأكثر ملاءمة لمجتمعات القرن الجديد، من حيث تثمين المبادرة الفردية واحترام الخصوصيات، فضلا عن تنامي قوة ميكانيزمات الإعلام والمراقبة القانونية وغير القانونية، حيث أضحت ممارسات الأنظمة على هذا الصعيد مكشوفة أمام أنظار المجتمع الدولي، وتراجعت

قدرتها على حجب السلوكات المنتهكة لكرامة الفرد، بالإضافة إلى خلق ترسانة مؤسساتية واتفاقية مهمة على المستوى الدولي تقعد لاحترام حقوق الإنسان على وجه الشمولية، كما هو الحال بالنسبة للعهدين الدوليين الصادرين سنة 1966 حول الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو على وجه التخصيص عبر التركيز على إشكاليات معينة «العنصرية، التعذيب، الاستعمار...» أو فئات مخصوصة «الطفل، المرأة، المهاجر، اللاجئ...».

وتنص معظم هذه المواثيق والاتفاقيات على آليات رقابية مختلفة تمنع إطلاقية حرية الدولة في معامل مواطنيها أو الأجانب على السواء، بغض النظر طبعا عن مدى تطبيقها فعليا وقدرتها على الردع والزجر. فأغلب الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإسان تلزم الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية حول ماتتخذه من تدابير لإعمال الحقوق المشمولة بالحماية، وتكييف تشريعاتها وأنظمتها مع الالتزامات الدولية، فيما ينص بعضها على إمكانيات

تنظيم بعثات للتحقيق في الوقائع ومتابعة تنفيذ المقتضيات.

وتذهب بعض الاتفاقيات إلى وضع مساطر قضائية تتيح للأفراد في إطار من الندية وكأشخاص دوليين جدد في القنون الدولي إمكانية تقديم تظلمات إلى بعض الهيئات المختصة، أو الوقوف كطرف مدني مدع ضد الدولة الأم أمام هيئة قضائية دولية كما تنص على ذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تنص على شروط مقاضاة المواطن الأوروبي للدولة الموقعة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وبالتوازي مع تنامي حضور الإنسان داخل الترسانة الاتفاقية الدولية، وإشعاعها على نطاق كوني، ساهم تطور القانون الدولي في تعزيز مكانتها وحمايتها في وجه القيود والانتهاكات أيا كانت مصدرها.

إن الأهمية الحيوية لبعض القيم والمكتسبات الإنسانية بالنسبة لمقومات استمرار وتماسك الجماعة الدولية دفعت في اتجاه بروز مفهوم القواعد المقبولة والمعترف بها

من لدن مختلف أعضاء المجموعة الدولية كقواعد ملزمة (المادة 53 من اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات 1969) . وبالرغم من اختلاف التأويلات حول مضمون هذه القواعد، فإن ثمة إجماعا فقهيا على أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تعد خرقا للقواعد الآمرة، التي تتمثل وظيفتها في حفظ سلامة واستقرار العلاقات الدولية.

من جهة أخرى ساهم تراجع قدرة الدول على التحكم في التدفقات الإعلامية الوافدة عليها أو المنطلقة منها في تقلص إمكانيات التستر على ممارسات الخرق المنهجي لحقوق مواطنيها، في ظل فضاء إعلامي مفتوح وعابر للحدود، وتحت رحمة الكاميرات والمواقع الالكترونية والأقمار الصناعية التي تقتحم أقصى الزوايا المظلمة للكوكب، وتمنح الضحايا فرص تسويق احتياجاتهم ومعاناتهم خارج الحدود الوطنية بحثا عن الدعم والتضامن، الذي أصبح متأتيا بأشكال متعددة لاسيما مع التطور العددي والنوعي لمؤسسات المجتمع المدني العالمي،

المتمثلة أساسا في شبكات المنظمات غير الحكومية.

ومما قلص هوامش المناورة لدى الدول بهذا الصدد، اتجاه حقوق الإنسان نحو تعميق كونيتها ضمن منظور ليبرالي بالأساس، لاسيما بعد اندحار الكتلة الشيوعية. فالقوة السياسية والاقتصادية والإعلامية للدول الغربية، خصوصا أوروبا الغربية والولايات المتحدة، مكنتها من فرض رؤيتها لحقوق الإنسان على المستوى العالمي، وفي المقابل انحسرت قدرة الدول ذات المرجعيات الحضارية والثقافية في توظيف خصوصياتها لبلورة تصور حقوقي يتماشى مع تجربتها التاريخية ورصيدها الثقافي، بغض النظر طبعا عن نزوع عدد من حكومات العالم النامي بالخصوص نحو الاستعمال المكيافيلي لفكرة الخصوصية في تبرير انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

لقد كان من نتائج هذا التطور في موقع حقوق الإنسان على مستوى العلاقة بين الدولة والفرد أن هذا الأخير لم يعد ملكا قابلا للتصرف فيه من لدن الحكومات، وبدا أن مبدأ عدم التدخل، الرديف الملازم لمفهوم السيادة

باعتباره تكريسا لحق الدولة في الانفراد بممارسة صلاحيات السلطة العليا داخل التراب الوطني، وأحد المقومات الكلاسيكية للنظام الدولي المعاصر الذي تأسس منذ البدء على أساس الاعتراف المتبادل بسيادة كل كيان سياسي على إقليمه، يتعرض للتآكل والانحسار.

*** تآكل مبدأ عدم التدخل:**

في مقابل المواثيق المتعددة التي تؤكد على هذا المبدأ، نشهد تراكما في اتجاه التقليص من إطلاقيته وتسطير تراتبية قيمية جديدة تضع حماية الكائن البشري والتصدي للأوضاع الإنسانية الصعبة في أعلى سلم أولويات المنتظم الدولي.

ويعكس هذا التطور التحول الذي طرأ على وضع الدولة الوطنية المعاصرة، التي تقبل مرغمة الانتقال من امتياز الفاعل الوحيد الذي يهيمن على ساحة الفعل الدولي إلى عضو يتعايش مع عدد لامتناه من الفاعلين الجدد ومن ضمنهم الكائن الفرد.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة السابعة من مادته الثانية على أنه: «ليس في هذا الميثاق مايسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه مايقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق».

وجاء في الإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي حول العلاقات الودية والتعاون بين الدول، الذي صدر عن الجمعية العامة في قرارها 2625 لسنة 1970، أنه: «ليس من حق دولة أو مجموعة دول أن تتدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى. وكل تدخل بالقوة المسلحة أو بغيرها، موجه ضد شخصية دولة أو ضد مكوناتها السياسية، الاقتصادية أو الثقافية، هو مناقض للقانون الدولي.

هذا الاتجاه الكلاسيكي نحو حماية الصلاحيات السيادية للدولة، والتي لعبت دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال دورا طليعيا في إقراره داخل المنتديات الدولية، وخصوصا من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، تكرس

على المستوى الجهوي في الميثاق النهائي لقمة هيلسينكي حول الأمن والتعاون بأوروبا سنة 1975 الذي نص أحد بنوده على أن «تمتنع الدول المشاركة عن أي تدخل مباشرة أو غير مباشرة، فردي أو جماعي في الشؤون الداخلية أو الخارجية التي تعد من الصلاحيات الوطنية لدولة مشاركة أخرى، كيفما كانت علاقاتهما المتبادلة».

في مقابل هذا التراث المعياري المؤكد لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، شهدت السنوات الأخيرة تراكما نحو ترسيخ حق التدخل باسم الإنسانية في القانون والممارسة الدوليين. فبمبادرة من فرنسا، تبنت الجمعية العامة في 8 دجنبر 1988، القرار 131 / 43 حول «المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والأوضاع الاستعجالية المشابهة»، الذي اتخذ على خلفية الزلزال المدمر الذي ضرب أرمينيا، وينص على مبدأ تسهيل مهام منظمات الإغاثة في الوصول إلى الضحايا ومدهم بالمساعدة الضرورية.

وتكرس هذا التوجه باعتماد الجمعية العامة لقرار 100 / 45، الذي يدعو إلى تسهيل إنشاء ممرات إنسانية لتمرير

المساعدات الإنسانية مع التأكيد على احترام سيادة الدولة وموافقتها على تنفيذ عمليات الإغاثة.

ولئن كان هذا القراران لايشكلان قطيعة واضحة مع مبدأ عدم التدخل، باعتبار تأكيدهما على شرط موافقة الدولة أو مشاركتها في العمليات، فإن تطورا خطيرا سجل على هذا المستوى، حينما تبنى مجلس الأمن في 5 أبريل 1991، القرار 688 الذي اعتبر الأكراد ضحية قمع أدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية، ودعا العراق إلى السماح بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لتجاوز عملياتها. يؤرخ هذا القرار الذي اتخذ بأغلبية عشر أصوات مقابل رفض عضوين وامتناع آخرين عن التصويت، لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية، من سماتها الأساسية شرعنة القفز على السيادة لصالح أولوية الاعتبارات الإنسانية بغض النظر عن الطابع الانتقائي والمصلحي في التعامل معها.

في هذا السياق، أصدر مجلس الأمن القرار 749 في

دجنبر 1992، الخاص بالصومال، بإجماع الأعضاء، والذي أكد أن على جميع الفصائل المتصارعة في الصومال وقف القتال والتعاون مع ممثل الأمين العام والقوات الأممية من أجل تسهيل عملية توزيع الإمدادات الغذائية، ورخص للأمين العام والدول الأعضاء استعمال جميع الوسائل الكفيلة بتوفير الشروط الأمنية لتنفيذ مهام الإغاثة وحماية قوافل المساعدات الدولية التي كانت تتعرض لهجمات قوات الفصائل المتناحرة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن وطأة الأزمة الإنسانية بهذا البلد الإفريقي، ووصول الأمم المتحدة إلى نفق مسدود بسبب عدم تعاون الفرقاء، دفعا بالصين والهند، وهما من الدول الأكثر تشبثا بمبدإ عدم التدخل واحترام سيادة الدولة، إلى دعم القرارات الأممية الهادفة إلى فرض السلام بالصومال، خلافا لموقفهما الرافض للقرار 688 بشأن العراق[2].

وقد تكررت سيناريوهات التدخل باسم الإنسانية تحت قيادة المنظمة الأممية في عدد من المناطق المشتعلة

بالعالم التي كانت كلفتها ثقيلة من حيث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفظاعات التصفية العرقية، الشيء الذي تطلب تدخل قوات دولية تحت العلم الأممي في البوسنة ورواندا.

بل إن الأمر تطور ليشمل تدخلا باسم الديموقراطية التي أضحت دوليا نظام إجماع لاقبل بدائل أخرى. وهكذا تحركت الأمم المتحدة بإيعاز الولايات لإرجاع الرئيس الهايتي المنتخب ديموقراطيا الأب ج.ب. أرستيد إلى منصب الرئاسة. فبعد القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في 6 ماي 1994 والقاضي بضرب حصار تجاري شامل على الحكومة الهايتية العسكرية التي قادت الانقلاب ضد أرستيد، أصدر المجلس القرار 940 في يوليوز 1994، الذي يرخص بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تستعمل كل الوسائل لإعادة الرئيس المنتخب، وإرساء الاستقرار السياسي بالبلاد.

على أن الممارسة الدولية في هذا الباب أخذت بعدا أكثر خطورة حينما قفزت قوى الحلف الأطلسي على المنظمة الأممية وبادرت إلى قصف صربيا في محاولة

لإجبارها على وقف عدوانها على إقليم كوسوفو ذي الأغلبية الألبانية المسلمة. وجاء قرار التدخل العسكري في إطار حلف شمال الأطلسي للالتفاف على رفض كل من الصين وروسيا الترخيص باستعمال القوة المسلحة، داخل مجلس الأمن، الشيء الذي يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية[3].

يتضح إذن أن البعد القسري يشكل عنصرا أساسيا في تعريف التدخل، كما جاء عند ر.ج. فانسون في كتابه «عدم التدخل والنظام الدولي»: هو النشاط الذي تقوم به الدولة، جماعة، مجموعة دول، أو منظمة دولية، ويتضمن تدخلا قسريا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. ويستهدف بنية السلطة في الدولة المعنية. إنه يكسر مبدأ تقليديا للعلاقات الدولية.

وكما رأينا، يرتبط التقعيد لحق التدخل الإنساني باتساع الوعي العالمي بحقوق الإنسان كمقوم أساس للنظام الاجتماعي والسياسي المعاصر، ورسالة مصاحبة لتيارات العولمة، وهي دينامية وجدت صدى لها داخل المنتظم

الدولي حيث يتنامى توجه مفاده إعطاء الأولوية لحقوق الكائن الفردي إزاء الجماعة السياسية التي ينتمي إليها، الشيء الذي يعني عمليا إعادة تحديد جوهرية لنطاق السيادة الدولتية.

فمنذ 1990 اعتبر معهد القانون الدولي أن: «حقوق الإنسان لم تعد تنتمي إلى مجموعة الشؤون التي تدخل حصرا في صميم الصلاحيات الوطنية للدولة»[4].

ولم يتردد بطرس غالي، إبان توليه الأمانة العامة للأمم المتحدة، في مذكرته حول السلام في القول إنه مع «الإقرار بأن احترام السيادة يشكل أساس أي تقدم دولي، فإن السيادة المطلقة لم يعد لها مكان... وعلى المسؤولين السياسيين أن يفهموا هذا التطور، ويجدوا توازنا بين ضرورة تدبير أنجع للشؤون الداخلية وبين متطلبات عالم أكثر انفتاحا»[5].

هذه القناعات الجديدة تدفع بحقوق الإنسان خارج الإرادة الدولتية لتتحول إلى أداة مقاومة تقلص حقل النشاط العمومي إلى مجال فردي بامتياز، مما جعل الأستاذ

ب . أ . هنري يتحدث عن « الخاصية المدمرة لهذه الحقوق » التي تستبدل « تعالي الدولة بتعالي الفرد »[6].

ويخلص كوفي عنان من جهته إلى أن السيادة أداة لخدمة الشعوب وليس العكس، ومن الواجب أن تتعايش مع « السيادة الفردية » التي تعني الحرية الأساسية لكل كائن إنساني كما هو ثابت في ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى[7].

ويجد حق التدخل الإنساني مساندة من تيارات واسعة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع الإنساني التضامني ضد منطق الدولة. فحسب هذا التيار، ثمة واجب أخلاقي للتدخل بغرض التصدي للحالات الإنسانية المستعصية. وحماية حقوق الإنسان وفقا لهذا المنظور من صميم العمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين (الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة)[8].

ويقوم منطق التحليل هذا على النظر إلى الاختلالات الأمنية بمختلف أشكالها على المستوى الدولي، باعتبارها ناتجة بالأساس عن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق

الكائن البشري.

ولاشك أن التجارب الأليمة للإنسانية في تاريخ فظاعات القرن العشرين خصوصا تلك التي طبعت العقد الأخير منه قد وسعت دائرة أنصار هذا التيار الذي يعتبر أولوية مطلقة التدخل لتلبية الحاجيات المستعجلة للسكان الموجودين في أوضاع بالغة الصعوبة بسبب الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، ولكن أساسا بسبب سياسات القمع والبطش السياسي أو الإثني أو الديني.

بل يذهب هؤلاء إلى حد اعتبار حق - أو واجب التدخل - حقا فرديا لكل دولة قادرة في حال شلل الأمم المتحدة.

وفي مواجهة هذا التيار، ينظر عدد كبير من رجال القرار خصوصا في العالم الثالث التي أدت ثمن سيادتها واستقلالها غاليا بتوجس وحذر إلى تأسيس التدخل الإنساني في الممارسة والقانون الدوليين.

فالأمر يتعلق في نظرهم بتوجه استعماري جديد يعيد إنتاج مفهوم الحرب العادلة الذي وفر غطاء الشرعية

لحملاتها الاستعمارية باسم رسالة حضارية مزعومة.

يقول الأستاذ روجييه: «كلما تدخلت قوة باسم الإنسانية في دائرة اختصاص قوة أخرى، فإنها لاتفعل سوى فرض تصورها الخاص لماهية العدل والخير وعملها يستهدف في النهاية دمج دولة أخرى في مجال نفوذها الأخلاقي والاجتماعي بانتظار دمجها في فضائها السياسي. هكذا يبدو التدخل باسم الإنسانية وسيلة قانونية بارعة للانقضاض على سيادة دولة ما والدفع بها نحو سيادة منقوصة»[9].

* قضاء دولي لحماية حقوق الإنسان:

تعتبر ممارسة السلطة القضائية مكونا بارزا للسيادة الوطنية بوصفها أداة رئيسية لتطبيق القوانين والأنظمة والتحكيم بين مختلف المصالح المتضاربة، وضمان هيبة الدولة التي تحرص على احتكار هذه السلطة بشكل انفرادي كآخر مايمكن التنازل عنه أو المساومة بشأنه.

وقد ظل النظام القانوني الدولي على هذا الأساس

يفتقد إلى عنصر الإلزام والإكراه مع غياب سلطة قضائية فوق قومية قادرة على فرض قراراتها على الدول، هذا بالرغم من إنشاء محكمة العدل الدولية سنة 1945 في سياق استكمال مؤسسات الأمم المتحدة إلى جانب عدد من الآليات والهيئات القضائية التي نصت عليها عدد من الاتفاقيات الدولية.

وعلى غرار التراجعات التي تشهدها الصلاحيات السيادية للدولة المعاصرة أمام التدخلات الخارجية المتعددة المصادر على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية باسم حماية حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني، فإن تأسيس محكمة الجزاء الدولية التي اعتمد نظامها في 18 يوليوز 1998 بروما يشكل تحولا جوهريا في مسار المجتمع العالمي من شأنه أن ينهي حالة اللاعقاب التي سادت بخصوص عمليات الانتهاك الممنهج لهذه الحقوق لاسيما من خلال الممارسات اللاإنسانية المتمثلة في عمليات الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي شكلت موضوع اتفاقيات جنيف الأربع وغيرها.

لقد طرحت مسألة محاكمة مجرمي الحرب بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على أساس المادة 227 من معاهدة فرساي، وذلك في شخص الامبراطور الألماني غيوم الثاني الذي اتهم إلى جانب عدد من القادة العسكريين الألمان بارتكاب جرائم حرب، لولا أن هولندا رفضت تسليم الامبراطور الذي لجأ إليها فيما أسند الحلفاء محاكمة باقي المتهمين إلى القسم الجنائي للمحكمة العليا الألمانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أبرمت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الدول المنتصرة في الحرب، بتاريخ 8 غشت 1945، اتفاقا حول تأسيس محكمة لجرائم الحرب، تم تفعيله من خلال ماسمي بمحاكمات نورمبرغ وطوكيو التي مثل أمامها المسؤولون النازيون وقادة النظام الياباني المتهمون بارتكاب أو الأمر بارتكاب هذه الجرائم.

على أن الحاجة ظلت قوية لتجاوز مشاريع العدالة المؤقتة التي عبرت عن قانون المنتصر في الحرب إلى عدالة جزائية دولية دائمة تختص بزجر الانتهاكات الجسيمة

لحقوق الإنسان.

هكذا وفي سنة 1974 التمست الجمعية العامة للأمم المتحدة من لجنة القانون الدولي بلورة مشروع محكمة جزاء دولية، إلا أن هذه الجهود لم تأخذ طابع الجدية إلا ابتداء من سنة 1994 حيث قدمت اللجنة مشروعا كاملا لهذه الهيأة.

وكان مجلس الأمن قد أنشأ في 22 فبراير 1993 بالقرار 803، محكمة دولية خاصة بمتابعة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية في يوغسلافيا السابقة، وهو السيناريو الذي تكرر في رواندا للغرض نفسه.

في نفس السياق أخذ مشروع محكمة الجزاء الدولي طريقه باعتماد نظام روما. ودخلت الهيئة حيز العمل ابتداء من فاتح يوليوز 2002 أي شهرين بعد اكتمال نصاب التصديقات المتطلبة.

وعلى خلاف محكمة العدل الدولية التي كانت تنظر في النزاعات بين الدول، فمحكمة الجزاء الدولية

تمارس ولايتها على القضايا في صفتها الفردية، وهو مايعد قفزة نوعية في مسار حماية حقوق الإنسان إزاء مختلف الانتهاكات.

ولاتولي المحكمة الجديدة اهتماما بالصفة الرسمية للمهتمين بارتكاب إحدى الجرائم التي تختص بالنظر فيها أو مكانتهم في سلم سلطات الدولة.

ولعل مسار محاكمة أوغستو بينوشي التي كان وراءها القاضي الإسباني غارثون ومحاكمة ميلوسوفيتش من طرف محكمة جرائم الحرب بيوغوسلافيا السابقة وتحريك دعوى قضائية ضد شارون على خلفية جرائمه بصبرا وشاتيلا رغم إقبار المحاكمة بعد تعديل قانوني تحت ضغوط الصهيونية العالمية. كل ذلك يعد إعلانا عن سقوط الحصانة الكلاسيكية لرؤساء الدول أمام أولوية إحقاق العدالة وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد نجا الإمبراطور الياباني هيريتو في محاكمات طوكيو 1945 من العقوبة على ارتكابه جرائم حرب بسبب الحصانة التي تم الدفع بها بصفته يشخص الدولة اليابانية

ويجسد سيادتها. فهل تصمد هذه الحجة طويلا أمام هذا التوجه العالمي نحو حماية الكائن البشري وزجر الانتهاكات التي تستهدفه سواء في الحروب أو في الأوضاع العادية.

المراجع المعتمدة :

(1) Ali Mrabet: Droits de l'homme et Souveraineté des Etats, In Le Nouvel Ordre Mondial (collectif); Eddif 1993, p. 79.

(2) Franck Attar: Droit International; entre Ordre et chaos, Hachette 1994. P. 530.

(3) Nicholas Weeler: Humanitarian Intervention and World politics, In Steven Smith: International Politics, Oxford, p. 393.

(4) Philippe Breton: Ingérence humanitaire et Souveraineté; Pouvoirs 67 - 1993. P. 67.

(5) B.B. Ghali: Agenda pour la paix, Nations Unies 1992.

(6) Jean Dhommeaux: De l'Université du Droit International des Droits de l'homme; AFDI 1989, p. 400.

7) كوفي عنان : مفهومان للسيادة، الإتحاد الاشتراكي، عن لوموند 26 شتنبر 1999 . ص . 12 .

(8) Nicholas Weeler: Himanitarian Intervention... Op. cit. P. 396.

(9) عبد العزيز النويضي : التدخل باسم الإنسانية ومخاطره . من أجل مقاربة وقائية تنموية . مجلة القانون والاقتصاد، العدد 14 / 1997 . ص . 38 .

خاتمة:

ونحن نرصد في هذا الكتاب جملة من مظاهر أزمة الدولة من حيث تقلص قدراتها على التدخل في مختلف المجالات، وتدبير التدفقات العابرة للفضاء الوطني، وتراجع شرعيتها التمثيلية لدى الجماعات السكانية، فمن الضروري التأكيد على عنصرين احترازيين على هذا المستوى من التحليل. يتعلق أولهما بإشكالية تعميم القول بواقع هذه الأزمة وثانيهما بمدى حتمية هذا الواقع.

من الواضح أن القول بأزمة التدخل العمومي في زمن العولمة يقتضي وعيا بتفاوت حدة ومستويات هذه الأزمة بين الدول تبعا للتفاوت والاختلاف في جملة من الخصائص التكوينية لهذه الدول وموارد قوتها والنقطة التي بلغها كل منها في مسار البناء والترسيخ الدولتي.

وهذا الاختلاف هو الذي يقف وراء تفاوت وضعية الدول إزاء التدفقات العابرة للحدود والفاعلين الجدد في المشهد الدولي، بين دول منقادة، مستسلمة، مغلولة اليد، مهيأة للاختراق السلبي، وبين أخرى قادرة على التفاوض والدفع أحيانا، والمقايضة أحيانا أخرى، متضررة تارة ومستفيدة أخرى من حركية الظواهر عبر القومية.

فنحن إذ نقارب أزمة الحكومات أمام قوة وحيوية الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن أن نضع في صف واحد الولايات المتحدة التي تحتضن الأصول الرأسمالية والمقار المركزية لأكبر هذه الشركات، والتي بلورت مع هذه القوى علاقات شراكة وتواطؤ وتبادل خدمات، وبين طائفة واسعة من الدول النامية التي تتطلع بلهفة إلى استقبال استثمارات شركات عالمية تفوت لها مقاولات عامة مفلسة، وتخفف عنها أعباء التشغيل والتطوير التكنولوجي.

أما بالنسبة للعنصر الآخر، فإن القول بالأزمة لايعني تشخيص نقطة لاعودة في مسار انحطاطي للدولة، بل إنه على العكس من ذلك يفتح أفقا جديدا لإثارة أسئلة هامة

حول واقع ومآل هذه الوحدة السياسية في اتجاه إعادة تعريفها وإعادة تحديد وظائفها ومقومات وجودها في ظل واقع يختلف جوهريا عن الواقع الذي نشأت ونمت في حضنه.

ومع الإقرار بوجود مسلسل لتآكل الموارد والمقومات التي خولت للدولة احتكار الفعل الدولي لقرون عديدة، فإن الأمر لايبرر الانصياع للأطروحات النهائوية ذات الطابع الإديولوجي المهللة لإزاحة الدولة عن مركز الثقل في التنظيم الاجتماعي المعاصر لصالح سلط خاصة لاتزال بعيدة عن تشكيل بديل للإطار السيادي الدولتي الذي مازال يشكل المصدر الأساس للأنظمة والقيم المؤطرة للحياة الدولية المعاصرة والتعبير الأسمى عن دينامية الاجتماع السياسي.

فثمة فرق بين تشخيص حالة الأزمة الدولتية من منظور التنبيه إلى ضرورة تجديد آليات التدخل العمومي وبين تسويق إديولوجيا مبشرة بالسلطة البديلة المركزة في قوى السوق المفتوحة.

•

والواقع أن الرهان المطروح على الدولة ليس رهان الوجود على المستوى الشكلاني، بل رهان ماهية الوظيفة في زمن التدفقات الكاسحة ومتضاربة الأبعاد للعولمة. بمعنى آخر إن الدولة مدعوة إلى إنجاح عملية تأقلم معقدة قوامها استيعاب مختلف المطالبات التي يوجهها الفاعلون الآخرون من مختلف حقول السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع وبلورة إجابات ستكون ولاشك صعبة في أفق دور تحكيمي أكثر نجاعة.

ففي أغلب الأحيان هؤلاء الفاعلون لايضغطون على الدولة من أجل إلغائها والحلول محلها، بل يعمل كل منهم من أجل «دولة نموذجية على المقاس» تستجيب لأهدافهم واستراتيجياتهم. الشركات عبر القومية من أجل دولة حامية وخادمة للاستثمار والرأسمال والمبادرة الخاصة، والمجتمع المدني من أجل دولة حاضنة للمواطنة وحامية لحقوق الإنسان، ورواد الثورة الإعلامية من أجل دولة مفتوحة السماوات أمام تدفقات الصورة والمعلومة، والجماعات الدينية أو العرقية من أجل دولة منصتة للهويات

التحتية والهامشية...

الأسئلة الجديدة إذن ليست مختلفة جذريا عن السؤال المركزي في غائية الكيان الدولتي، والمتمثل أساسا في التوفيق والتحكيم بين المصالح والمطالب المختلفة داخل النسيج الاجتماعي، غير أن صعوبة وجدة الرهانات الجديدة تكمن في احتدام التناقض ونضوج التقاطب بين هذه المطالب والفاعلين الاجتماعيين إلى مستويات عالية، وثانيا في اتساع فضاء التناقض ليشمل تدفقات وعناصر ضغط إلى خارج المجال الوطني تفرض على الدولة مهارات تدبيرية عالية في إدارة حركة الوافد والخارج عبر الحدود الوطنية.

المحتويات



المؤلف

نـــزار الغـــراوي

- من مواليد 1975 .
- باحث في العلاقات الدولية .
- صحافي بوكالة المغرب العربي للأنباء .
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة الدبلوماسية المغربية .
- حاصل على دبلوم الدراسات الجامعية العامة في الفلسفة .
- نشر عدة مقالات ودراسات في صحف ومجلات متخصصة .



نـــزار الغـــراوي